إتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة - العدد 533 - نيسان / أبريل 2025 - www.uabonline.org/magazine

محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس:
إطلاق إستراتيجية التمويل الأخضر (2023 - 2028) للحدّ من مخاطر تغيّر المناخ

المصارف الفلسطينية المكوّن الرئيسي للنظام المالي في فلسطين وعصب الإقتصاد الوطني والمحرّك الأساسي للدورة الإقتصادية

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح:
القطاع المصرفي الأردني يتبنى المعايير العالمية لتعزيز الإستدامة وجذب الإستثمار

كريم سعيد
حاكماً لمصرف لبنان المركزي

تقرير: المصارف عنصر رئيسي في تحقيق التحوّل نحو الإقتصاد الأخضر

تقرير: البنوك المركزية تتبنى الحذر وسط إضطرابات الإقتصاد العالمي

QNB
بوابتك لتعاملات مصرفية عالمية.
qnb.com

السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة

إتحاد المصارف العربية

والأمين العام

محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)

د. جوزف طربيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)

عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
نائب رئيس اللجنة التنفيذية
(المملكة العربية السعودية)

د. وسام حسن فتوح
الأمين العام

الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)

عدنان أحمد يوسف
(البحرين)

عثمان بن جلون
(المغرب)

عبدالله مبارك آل خليفة
(قطر)

باسم السالم
(الأردن)

عبدالرزاق الترهوني
(ليبيا)

زياد خلف عيد
(العراق)

عبدالحكيم العجيلي
(سلطنة عمان)

رغد جرجي معصب
(سوريا)

د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)

محمود الشوا
(فلسطين)

ناجي غندري
(تونس)

عباس عبدالله عباس
(السودان)

أحمد حميد الديب
(جيبوتي)

الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)

طارق فايد
المصارف المشتركة

(الجزائر)

(الامارات العربية المتحدة)

صندوق النقد العربي (بصفة مراقب)

بنك الإسكان
Housing Bank

• جوائز حساب التوفير لكل المحافظات •

الذهب بيضل ذهب

افتـــح أو غـــذِّ حسابـــك
لفرصة ربـح جوائـــز ذهـب

للمزيد، امسح الرمز

-تنتهي الحملة بتاريخ 2025/12/31.
-خاضع لشروط وأحكام البنك.
- خاضع لضريبة الدخل على الجوائز.

المحتويات

كلمة العدد

- المصارف الأردنية والفلسطينية تعتمد الحوكمة الرشيدة والشفافية للحدّ من الفساد وسوء الإدارة 7

موضوع الغلاف - مصارف الأردن

- الحوكمة الرشيدة في المصارف الأردنية تقلّل من فرص الفساد وسوء الإدارة 8
- د. عادل شركس: إطلاق إستراتيجية التمويل الأخضر (2023-2028) لتمكين «المركزي» 12
- د. وسام فتوح: القطاع المصرفي الأردني يتبنّى معايير عالمية لتعزيز الإستدامة وجذب الاستثمار 14
- د. ماهر المحروق: الإستدامة والتحوُّل نحو معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية ستبقى في قلب التحوُّلات الحالية والمستقبلية للقطاع المصرفي 16
- د. جعفر حسان يشيد بالمبادرة البنوك الأردنية تُخصّص 90 مليون دينار لدعم قطاعيّ الصحة والتعليم 19
- الرئيس التنفيذي للبنك الأردني الكويتي هيثم البطيخي: المخاطر المحتملة الأكثر تأثيراً على القطاع المصرفي 21
- الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني الدكتور حسين سعيد: نغطي جميع الجهود المبذولة في أنشطة الإستدامة 25
- مدير عام البنك العربي الإسلامي الدولي إياد العسلي: «المركزي الأردني» في طليعة البنوك لإدارة مخاطر التغيُّر المناخي 30
- مدير عام بنك الأردن الأستاذ صالح حماد: «المركزي الأردني» وضع أسساً لتبنّي الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة 32
- مدير عام (جوباك) مها البهو: يهدف «جوين» إلى تمكين رواد الأعمال 36
- البنك الدولي يؤكد صلابة الاقتصاد الأردني رغم تداعيات الاقليم 41

موضوع الغلاف - مصارف فلسطين

- الإقتصاد الفلسطيني تحت ضغوط كبيرة خلال العام 2025 43
- معالي محافظ سلطة النقد الفلسطينية يحيى شنار: حزمة من المشاريع لإعادة بناء المرافق وتلبية الإحتياجات العاجلة 47
- بشار ياسين المدير العام لجمعية البنوك في فلسطين: لبيانات المالية للقطاع المصرفي الفلسطيني تُظهر مدى قوته 50
- المدير العام للبنك الإسلامي الفلسطيني الدكتور عماد السعدي: المصارف الفلسطينية المكوّن الرئيسي للنظام المالي في فلسطين 55

موضوع الغلاف

- كريم سعيد حاكماً جديداً لمصرف لبنان 58

الأبحاث والتقارير

- ميناء مبارك الكبير جزء من رؤية الكويت 2035 99

تقرير

- دونالد ترامب ينعش سياسته الحمائية ويُهدّد العولمة 104

نشاط الاتحاد

- سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ عبد اللطيف دريان يلتقي الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح 67

رئيس مجلس الإدارة
السيد محمد الإتربي

الأمين العام
د. وسام فتوح

الاشتراكات: للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أميركي

المراسلات: ص.ب: 2416-11 / بيروت - لبنان / هاتف: 377800 1 961+

فاكس: 961-1-364955 / 961-1-364952 / **بريد إلكتروني:** magazine@uabonline.org

موضوع الغلاف

الأبحاث والتقارير

أخبار اقتصادية

أخبار اقتصادية

- الأمانة العامة للجامعة العربية في الذكرى الثمانين لتأسيسها 68
- في الذكرى الثامنة لتولّي الأمير محمد بن سلمان ولاية العهد تحوّلات غير مسبوقة وإصلاحات وإنجازات عالمية 69

أخبار مصرفية

- خمس سنوات مرّت على أزمة القطاع المصرفي اللبناني ولا خطة واضحة لإعادة هيكلته 62
- الكويت تصدر قانوناً جديداً لتنظيم الإقتراض العام مع عودتها لأسواق الدين 71
- بدر ناصر الخرافي: المرحلة تتطلّب السعي نحو تحقيق تطلّعات سوق المال وتعزيز مكانته 72
- بنك قناة السويس يتصدّر غلاف The Business Fame كأفضل بنك لإدارة الخزانة في مصر عام 2025 73
- الشيخ طحنون بن زايد من بين أقوى 100 شخصية عربية في 2025 74
- أرباح أكبر 10 بنوك مصرية تتضاعف إلى 420.5 مليار جنيه 76
- شراكة بين مصر ومؤسسة التمويل الدولية 77
- «المركزي المصري» يطلق الفعّالية السنوية للشمول المالي للمرأة 79
- بنك القاهرة يشارك في فعّاليات «الشمول المالي للمرأة» 81
- «الأهلي المصري»: التنمية المجتمعية دور أصيل في الخدمات المقدمة لجميع العملاء 83
- بنك مصر يتصدر قائمة البنوك في مصر والشرق الأوسط وأفريقيا 85
- QNB... باقات تأمين مبتكرة لعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة 87
- إجراءات جديدة من مصرف سوريا المركزي للسيطرة على سعر الليرة 88
- البنك العربي: توزيع 40 % أرباحاً نقدية على المساهمين عن العام 2024 89
- عمومية «الكويت الدولي» تُصادق على توزيع أرباح سنوية وزيادة رأس المال 91
- مصرف الراجحي يتصدّر قائمة أغلى العلامات التجارية للبنوك السعودية في العام 2025 92
- المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2025: تشديد على أهمية التعاون لإقتصاد أكثر مرونة وشمولية 92
- مؤسسة ماجدي الساعدي الخيرية ومصرف بغداد وبالشراكة مع مؤسسة «نحن نساعد» ينظمون مأدبة غداء لـ 100 طفل معوّق 93
- والي بنك المغرب عبد اللطيف الجواهري ينتقد جودة خدمات البنوك المغربية 94
- «الأهلي السعودي» و«العثيم للإستثمار» يوقّعان إتفاقية تمويلية متوافقة مع الشريعة 95
- مؤتمر الدوحة للمال الإسلامي الـ11 يبحث الأطر الشرعية والقانونية 97
- دولة الإمارات تتصدّر النمو الخليجي والعربي في العام 2025 98

أخبار دولية

- صندوق النقد الدولي يتوصل إلى إتفاق مع الأردن حيال المراجعة الثالثة على مستوى الخبراء 28
- د. محمود محيي الدين: النظام الاقتصادي الدولي ينهار.. والدولار يفقد هيبته تدريجاً 103
- عدنان احمد يوسف: رسوم ترامب وخريطة الطريق للدول العربية 108
- 5 خطوات لمواجهة التحديات المرتبطة بعدم نُضج أو جاهزية البيانات 110

أخبار مصرفية

نشاط الإتحاد

تقرير

المصارف الأردنية والفلسطينية تعتمد الحوكمة الرشيدة والشفافية للحدّ من الفساد وسوء الإدارة

د. وسام فتوح
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

باتت الحوكمة الرشيدة وتعزيز الشفافية وتحقيق العدالة شروطاً أساسية في المصارف العربية والأجنبية بغية جذب المستثمرين والأسواق المالية، إذ إن الشركات التي تتبنّى معايير الإستدامة البيئية والإجتماعية والحوكمة تتمتع بأداء مالي أكثر إستقراراً، وقدرة أعلى على إدارة المخاطر، وثقة أكبر من العملاء والمستثمرين. ومع ذلك، فإن تطبيق هذه المعايير يُواجه عقبات تُراوح بين نقص الوعي، والتحدّيات التنظيمية، والقيود المالية، خصوصاً في الإقتصادات الناشئة والدول النامية.

ولا شك في أن المصارف في المملكة الأردنية الهاشمية، كما في دولة فلسطين، تسير على نحو سليم ومتكافئ في مجال تطبيق معايير الحوكمة ومكوّناتها الأساسية، في عالم تتسارع فيه التحدّيات البيئية والإقتصادية والإجتماعية، إذ لم تعد الشركات والمصارف كيانات معزولة عن محيطها، بل أصبحت مسؤولياتها تتجاوز تحقيق الأرباح إلى خلق قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة. وفي هذا السياق، برزت معايير الإستدامة البيئية والإجتماعية والحوكمة (ESGs) كإطار شامل يُعيد تعريف النجاح المؤسسي وفق أبعاد أكثر شمولية وتأثيراً.

وإن الشروع في تبنّي المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة بشكل رسمي ليس بالأمر السهل، إذ يتطلّب إستثمارات كبيرة من حيث المال والموارد. ومع ذلك، فإن هناك العديد من الإحصاءات التي تثبت أن هذه الجهود تؤتي ثمارها على المدى الطويل. فعلى سبيل المثال، أفادت دراسة من S&P Global Market Intelligence بأن 80 % من أكبر الشركات العالمية تتعرّض لمخاطر مادية أو متعلّقة بتحوّلات السوق نتيجة تغيّر المناخ.

وبحسب التقديرات، يُتوقع أن تكلّف الظواهر الجوية المرتبطة بالمناخ الشركات حوالي 1.3 تريليون دولار في حلول العام 2026. كما أشارت دراسة صادرة عن PwC إلى أن 76 % من المستهلكين أكدوا أنهم سيتوقفون عن شراء منتجات الشركات التي لا تحترم البيئة أو الموظفين أو المجتمع الذي تعمل فيه.

في هذا السياق، تُعتبر تجربة الأردن في تبنّي المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة خطوة هامة نحو تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الأداء المؤسسي في مختلف القطاعات. ورغم التحدّيات التي يُواجهها الأردن على الأصعدة الإقتصادية والبيئية والإجتماعية، فإن هناك إهتماماً متزايداً من الحكومة والقطاع الخاص بالإستثمار في المبادرات المستدامة التي تدعم هذه المعايير.

ورغم التقدّم الملحوظ في تبنّي المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة، إلاّ أن الأردن يُواجه تحدّيات إقتصادية وبيئية تتطلب بذل مزيد من الجهود. ومن أبرز هذه التحدّيات الأزمة الإقتصادية التي تؤثر على قدرة الحكومة والقطاع الخاص على تنفيذ مشروعات ضخمة في مجالات الطاقة المتجددة أو تحسين البنية التحتية، كما تمثل مشكلة ندرة المياه تحدياً بيئياً مستمراً في الأردن، حيث يحتاج إلى حلول مبتكرة لإدارة هذه الموارد بشكل مستدام. ومع ذلك، فإن هناك فرصاً كبيرة يُمكن أن يستفيد منها الأردن في تعزيز إستراتيجيات تطبيق المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة، مثل التوسُّع في إستخدام الطاقة المتجدّدة، وتشجيع الإبتكار في التقنيات البيئية، وتحسين القدرة على جذب الإستثمارات الخارجية في المجالات الخضراء والمستدامة.

في المحصّلة، يُعدّ تبنّي معايير الحوكمة المؤسسية والبيئية والإجتماعية ضرورة حتمية للمصارف سواء في الأردن أو في دولة فلسطين، بغية مواكبة التطوُّرات العالمية وتعزيز إستدامتها. علماً أنه من خلال تعزيز الشفافية والإستثمار في المشاريع المستدامة، يُمكن للمصارف تحقيق نمو إقتصادي قوي وتعزيز دورها في تحقيق التنمية المستدامة في بلدانها.

الحوكمة الرشيدة في المصارف الأردنية تقلّل من فرص الفساد وسوء الإدارة وترفع مستوى الشفافية والمساءلة

تبنّي معايير الحوكمة المؤسسية والبيئية والاجتماعية ضرورة حتمية للمصارف الأردنية لمواكبة التطوُّرات العالمية وتعزيز إستدامتها

في عالم تتسارع فيه التحدّيات البيئية والإقتصادية والإجتماعية، لم تعد الشركات والمصارف كيانات معزولة عن محيطها، بل أصبحت مسؤولياتها تتجاوز تحقيق الأرباح إلى خلق قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة. وضمن هذا السياق، برزت معايير الإستدامة البيئية والإجتماعية والحوكمة (ESGs) كإطار شامل يعيد تعريف النجاح المؤسسي وفق أبعاد أكثر شمولية وتأثيراً.

لم يعد الإلتزام بالحوكمة الرشيدة وحماية البيئة وتحقيق العدالة الإجتماعية مجرد مبادئ أخلاقية، بل تحوّل إلى عنصر حاسم في قرارات المستثمرين والأسواق المالية، إذ أظهرت الدراسات أن الشركات التي تتبنّى معايير الإستدامة البيئية والإجتماعية والحوكمة تتمتع بأداء مالي أكثر إستقراراً، وقدرة أعلى على إدارة المخاطر، وثقة أكبر من العملاء والمستثمرين. ومع ذلك، فإن تطبيق هذه المعايير يُواجه عقبات تُراوح بين نقص الوعي، والتحدّيات التنظيمية، والقيود المالية، خصوصاً في الإقتصادات الناشئة والدول النامية.

المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ومكوناتها الأساسية

تُمثل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة مجموعة من المبادئ التي تركز على تحقيق التوازن بين الأهداف المالية والأهداف البيئية والاجتماعية والحوكمة. وتتكوّن من ثلاثة محاور رئيسية:

أولاً. البُعد البيئي (Environmental)، والذي يشمل العوامل المتعلقة بتأثير الشركات على البيئة، مثل إدارة الإنبعاثات الكربونية، إستخدام الموارد الطبيعية، وإدارة النفايات والطاقة المتجدّدة.

ثانياً. البُعد الإجتماعي (Social)، والذي يُغطي الجوانب المتعلقة بالعلاقات بين الشركات والمجتمعات، مثل معايير حقوق الإنسان، التنوّع والشمول، ظروف العمل، والمشاركة المجتمعية.

ثالثاً. بُعد الحوكمة (Governance)، والتي تتعلق بالإدارة الرشيدة للشركات، وتشمل هيكل مجالس الإدارة، الشفافية، مكافحة الفساد، والتقيُّد باللوائح القانونية.

تُساهم المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة في تعزيز الإستدامة المالية والمصرفية من خلال دورها الفعّال في تقليل المخاطر التشغيلية والمالية التي قد تنشأ عن الإستثمارات غير المستدامة، مما يُعزّز إستقرار الأسواق المالية ويضمن تحقيق نمو إقتصادي متوازن. كما أنها تعزّز ثقة المستثمرين من خلال توفير معايير شفافة وواضحة للإفصاح عن الأداء البيئي والإجتماعي والحوكمة، مما يجذب رؤوس الأموال الباحثة عن إستثمارات مسؤولة ومستدامة.

إضافة إلى ذلك، تسهم تلك المعايير في تحسين الكفاءة التشغيلية للمؤسسات المالية، حيث تؤدي السياسات البيئية الرشيدة إلى تقليل إستهلاك الموارد والطاقة، بينما تعزّز الممارسات الإجتماعية الإيجابية من رضى الموظفين وتحفّزهم على تحقيق إنتاجية أعلى. في المقابل، إن الحوكمة الرشيدة تقلّل من فرص الفساد وسوء الإدارة، مما يرفع من مستوى الشفافية والمساءلة، ويؤدي في النهاية إلى أداء مالي أكثر استدامة وربحية، كما تساهم في تقليل المخاطر التشغيلية والمالية الناجمة عن الإستثمارات غير المستدامة.

التحوُّلات العالمية في تبنّي المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة

إن الشروع في تبنّي المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة بشكل رسمي ليس بالأمر السهل، إذ يتطلّب إستثمارات كبيرة من حيث المال والموارد. ومع ذلك، فإن هناك العديد من الإحصاءات التي تثبت أن هذه الجهود تؤتي ثمارها على المدى الطويل. فعلى سبيل المثال، أفادت دراسة من S&P Global Market Intelligence بأن 80 % من أكبر الشركات العالمية تتعرّض لمخاطر مادية أو متعلّقة بتحوُّلات السوق نتيجة تغيّر المناخ. وبحسب التقديرات، يُتوقع أن تكلّف الظواهر الجوية المرتبطة بالمناخ الشركات حوالي 1.3 تريليون دولار في حلول العام 2026. كما أشارت دراسة صادرة عن PwC أن 76 % من المستهلكين أكدوا أنهم سيتوقفون عن شراء منتجات الشركات التي لا تحترم البيئة أو الموظفين أو المجتمع الذي تعمل فيه.

من جهة أُخرى، أظهر تقرير Business and Sustainable Development Commission أن وضع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) في صميم الإستراتيجية الإقتصادية العالمية يُمكن أن يفتح فرصاً بقيمة 12 تريليون دولار سنوياً ويوفر 380 مليون وظيفة. كما أظهرت دراسة من S&P Global أن 53 % من إيرادات أكبر 500 شركة في الولايات المتحدة و49 % من إيرادات أكبر 1,200 شركة عالمياً تأتي من أنشطة تدعم أهداف التنمية المستدامة.

وتماشياً مع تصنيف الإتحاد الأوروبي للأنشطة المستدامة، فإن 27 % من إيرادات أكبر 500 شركة أميركية و31 % من إيرادات أكبر 1,200 شركة عالمية تأتي من أنشطة تتماشى مع هذا التصنيف.

وتظهر أبحاث McKinsey أن استراتيجيات المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة، يمكن أن تؤثر على الأرباح التشغيلية بنسبة تصل إلى 60 %. ومن الملفت أيضاً أن الشركات التي تتمتع بأعلى معدلات رضى الموظفين تمتلك درجات تطبيق لتلك المعايير أعلى بنسبة 14 % من المتوسط العالمي، ويرجع ذلك غالباً إلى أدائها البيئي القوي، كما جاء في تقرير Marsh & McLennan. علاوة على ذلك، أكد 88 % من المستهلكين أنهم سيكونون أكثر ولاءً للشركات التي تدعم القضايا الإجتماعية أو البيئية.

تجربة الأردن في تبنّي المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة

تُعتبر تجربة الأردن في تبنّي معايير البيئية والمجتمع والحوكمة خطوة هامة نحو تحقيق التنمية المستدامة وتحسين الأداء المؤسسي في مختلف القطاعات. ورغم التحدّيات التي يُواجهها الأردن على الأصعدة الإقتصادية والبيئية والإجتماعية، فإن هناك إهتماماً متزايداً من الحكومة والقطاع الخاص بالإستثمار في المبادرات المستدامة التي تدعم هذه المعايير.

فعلى الصعيد البيئي، يُعد قطاع البيئة من أبرز المجالات التي تركز عليها السياسات الوطنية في الأردن. فالتحدّيات البيئية، بما في ذلك ندرة المياه والتأثيرات الناتجة عن تغيُّر المناخ، جعلت من السياسات البيئية عنصراً أساسياً في الإستراتيجيات المستقبلية. وقد تبنّت الحكومة الأردنية برامج تهدف إلى زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجدّدة، حيث يُعتبر الأردن من الدول الرائدة في المنطقة في هذا المجال، إذ حقق تقدماً ملحوظاً في إنتاج الطاقة من الشمس والرياح. كما تم إطلاق العديد من المشاريع مثل «مشروع محطة الشمس» للطاقة الشمسية في مناطق عدة

في المملكة. كما وضعت الحكومة أهدافاً طموحة لتحقيق 50 % من إحتياجاتها من الطاقة عبر مصادر متجددة في حلول العام 2030.

وفي ما يتعلق بالجانب الإجتماعي، يُولي الأردن أهمية كبيرة لتحقيق التنمية الإجتماعية من خلال تحسين مستوى حياة المواطنين وتعزيز العدالة الإجتماعية. وقد تم تطوير العديد من السياسات التي تهدف إلى تحسين الرعاية الصحية والتعليم، مع التركيز على توفير خدمات تعليمية وصحية شاملة للمواطنين، لا سيما في المناطق الريفية. كما تبذل الحكومة جهوداً مستمرة لدعم مشاركة المرأة في سوق العمل وتوفير بيئة عمل أكثر شمولاً. من جهة أخرى، فإن القطاع الخاص في الأردن قد بدأ أيضاً في تبنّي إستراتيجيات تهدف إلى تحسين التفاعل الإجتماعي ودعم المبادرات المجتمعية، وهو ما يعزّز من فكرة المسؤولية الإجتماعية للشركات.

على صعيد الحوكمة، يعمل الأردن على تعزيز الشفافية والمساءلة في مؤسسات الدولة، وقد تم تبنّي العديد من السياسات القانونية التي تهدف إلى تحسين أداء الحكومة والشركات. وقد تم إنشاء مؤسسات مستقلة لمراقبة الفساد وتعزيز الشفافية، مع تبنّي سياسات تشجع الشركات على نشر تقارير إستدامة تضمن إلتزامها بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

أحدُ أبرز المجالات التي شهدت تطوراً هو تحسين الحوكمة في القطاع الخاص، حيث أصبح من الضروري على الشركات الكبرى تبنّي معايير الإستدامة والشفافية من أجل تحقيق التميُّز المؤسسي في الأسواق المحلية والدولية.

أخيراً، ورغم التقدّم الملحوظ في تبنّي المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة، إلاّ أن الأردن يُواجه تحدّيات إقتصادية وبيئية تتطلب بذل مزيد من الجهود. من أبرز هذه التحدّيات الأزمة الإقتصادية التي تؤثر على قدرة الحكومة والقطاع الخاص على تنفيذ مشروعات ضخمة في مجالات الطاقة المتجددة أو تحسين البنية التحتية. كما تمثل مشكلة ندرة المياه تحدياً بيئياً مستمراً في الأردن، حيث يحتاج إلى حلول مبتكرة لإدارة هذه الموارد بشكل مستدام. ومع ذلك، فإن هناك فرصاً كبيرة يمكن أن يستفيد منها الأردن في تعزيز إستراتيجيات تطبيق المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة، مثل التوسُّع في إستخدام الطاقة المتجدّدة، وتشجيع الإبتكار في التقنيات البيئية، وتحسين القدرة على جذب الإستثمارات الخارجية في المجالات الخضراء والمستدامة.

أثر تطبيق المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة على المصارف الأردنية

تُعد المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة من العوامل الحاسمة في تعزيز الإستدامة والشفافية في القطاع المصرفي. ومع تزايد التحدّيات البيئية والإجتماعية، أصبح من الضروري للمصارف الأردنية تبنّي تلك المعايير لضمان إستدامتها وتعزيز ثقة المستثمرين والعملاء.

وتتضمّن تلك المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة ثلاثة محاور رئيسية في المصارف. أولًا، الحوكمة المؤسسية، والتي تتعلّق بالإدارة الرشيدة للمصارف، مثل إستقلالية مجلس الإدارة،

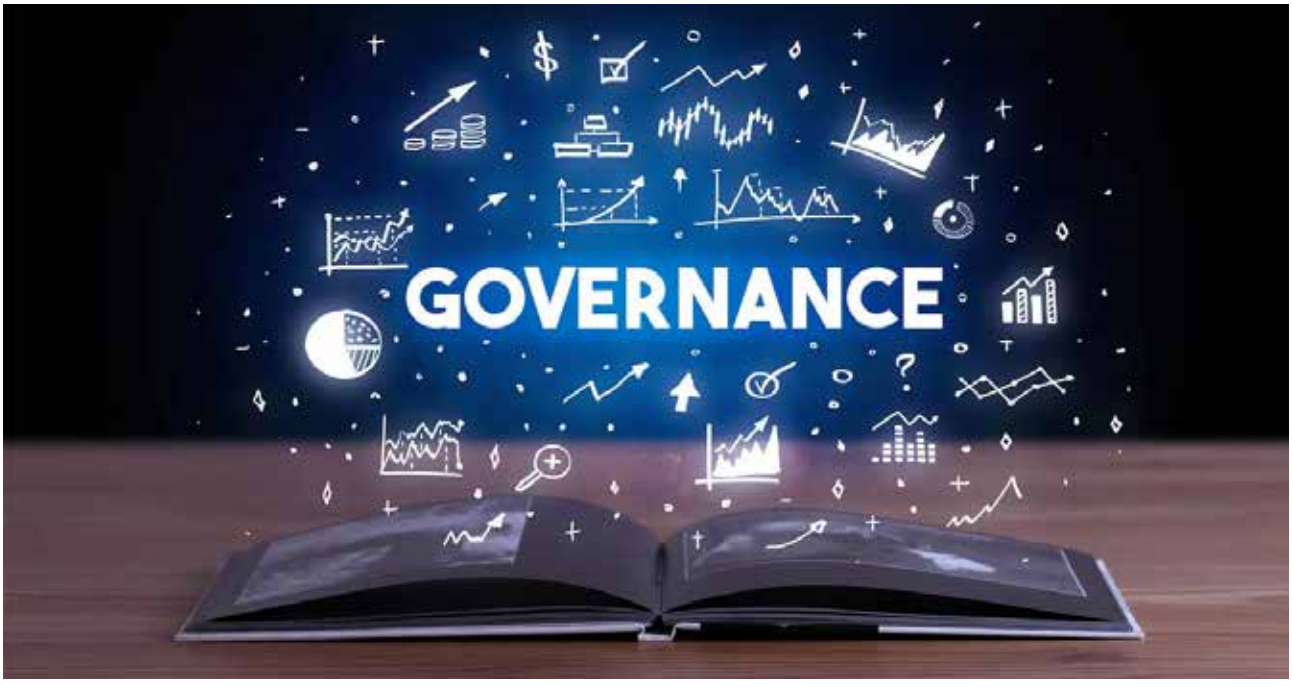

الشفافية، والمسؤولية في إتخاذ القرارات. ثانياً، الممارسات البيئية، التي تشمل تقليل البصمة الكربونية، الإستثمار في المشاريع المستدامة، وتطبيق معايير المسؤولية البيئية في العمليات المصرفية. وثالثاً، الممارسات الإجتماعية، التي تتعلق بحقوق الموظفين، التنوّع والشمول، المسؤولية الاجتماعية، ودعم المجتمعات المحلية.

ويؤدي تطبيق تلك المعايير إلى تحسين الإستقرار المالي، حيث تعزّز الشفافية والمساءلة، مما يقلّل من المخاطر المالية، ويُسهم في إستقرار المصارف الأردنية. كما أن تبنّيها يزيد من جاذبية المصارف للمستثمرين، إذ يُفضّل المستثمرون المؤسسات التي تلتزم الإستدامة، وتقلّل من المخاطر التشغيلية والمالية. إضافةً إلى ذلك، تساهم الممارسات البيئية والإجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تعزّز الأداء الإقتصادي والإجتماعي على المدى الطويل. كما أن تبنّي هذه المعايير يساعد المصارف الأردنية على الإمتثال للمتطلبات التنظيمية العالمية، مما يفتح المجال أمام شراكات وفرص تمويل دولية.

لكن ورغم الفوائد الكبيرة لتطبيق المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة، إلاّ أن المصارف الأردنية تواجه عدداً من التحدّيات في هذا المجال. من بين هذه التحدّيات، التكلفة العالية لتطبيق هذه المعايير، حيث يتطلّب تنفيذ إستراتيجياتها إستثمارات كبيرة في البنية التحتية والتكنولوجيا. كما أن التحدّيات التشريعية والتنظيمية تشكل عائقاً، حيث تحتاج المصارف إلى دعم حكومي وإطار تنظيمي واضح يسهل تبنّي هذه المعايير.

ولتعزيز تطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، يجب على المصارف الأردنية تعزيز الشفافية والإفصاح عن سياساتها البيئية والإجتماعية والحوكمة. كما ينبغي الإستثمار في التكنولوجيا الخضراء لتعزيز الكفاءة البيئية في العمليات المصرفية. علاوة على ذلك، يُمكن للمصارف توفير برامج تدريبية لتعزيز وعي الموظفين والمستثمرين حول أهمية تلك المعايير. كما أنه من الضروري تعزيز التعاون مع الجهات التنظيمية لتطوير سياسات داعمة لتطبيق الحوكمة المؤسسية والبيئية والإجتماعية، مما يُسهم في تسهيل تبنّي هذه المعايير على نطاق أوسع.

وفي الخلاصة، يُعد تبنّي معايير الحوكمة المؤسسية والبيئية والاجتماعية ضرورة حتمية للمصارف الأردنية لمواكبة التطورات العالمية وتعزيز استدامتها. ومن خلال تعزيز الشفافية والإستثمار في المشاريع المستدامة، يُمكن للمصارف تحقيق نمو إقتصادي قوي وتعزيز دورها في تحقيق التنمية المستدامة في الأردن.

إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس:

إطلاق إستراتيجية التمويل الأخضر (2023–2028) لتمكين «المركزي» والقطاع المالي من تعزيز التمويل الأخضر والحدّ من مخاطر تغيُّر المناخ

رؤيتنا الإستراتيجية تتمثل في تحويل القطاع المالي في الأردن إلى قوة رائدة في مجال التمويل الأخضر

الدكتور عادل شركس

إكتسبت المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة المشهورة بإختصار (ESG) زخماً كبيراً في السنوات الأخيرة، وإزدهرت الإستثمارات التي تتسم بالمسؤولية والإستدامة، فمستثمرو اليوم يفكرون بشكل مغاير عند إتخاذ القرارات المتعلّقة بإستثماراتهم، فالغاية لم تعد جني الأرباح فقط، بل إن أموالهم تستثمر من أجل إحداث التغيير أيضاً. ويتضمّن هذا النهج النظر في الأداء المالي للشركة وتأثيرها على البيئة والمجتمع وممارسات حوكمة الشركات.

كما باتت هذه العوامل جزءاً لا يتجزأ من الخدمات المالية والمصرفية، وأمراً بالغ الأهمية للبنوك التي تسعى إلى حشد ثقة العملاء وتحسين سجل الاستدامة لديها وجذب الإستثمارات الجديدة، ذلك أن مشهد الأعمال المتغيّر يُظهر أن المستثمرين يفضّلون البنوك التي تلبي معايير (ESG) على غيرها من البنوك؛ حيث تتميّز هذه البنوك بإمكانات استثمارية ذات عوائد مسؤولة وطويلة الأجل.

ويقول محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس: «إن دمج المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة في مجال الخدمات المالية والمصرفية، يتعلق بقبول المسؤولية عن القضايا الأكثر أهمية التي تؤثر علينا جميعاً، كما أن الإلتزام بهذه المعايير يُمكن أن يساعد البنوك في معالجة المخاوف المجتمعية الحرجة التي تتطلب حلولاً جديدة، وذلك من خلال تبنّي هذا التغيير النموذجي الحاسم، وبذلك ستتمكن البنوك من ربط العمليات الأساسية لديها بمرونة المناخ والتكيُّف معه».

ويضيف المحافظ الدكتور عادل شركس: «لقد أدرك البنك المركزي الأردني مبكراً أهمية الحفاظ على البيئة وتشجيع الطاقة المتجدّدة، حيث قام بشمول قطاع الطاقة المتجدّدة ومشاريع كفاءة الطاقة ضمن برنامجه التمويلي لدعم وتمويل القطاعات الإقتصادية في العام 2013، وذلك إيماناً من البنك المركزي بأهمية هذا القطاع في المحافظة على البيئة وتوسيع نطاق إستخدام الطاقة النظيفة في الأردن والتخفيف من أثر تغيُّر المناخ، كما أن البنك المركزي الأردني دائماً ما ينظر إلى التمويل المستدام الذي يأخذ في الإعتبار المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) على أنه أداة تساهم في تعزيز النمو الشامل والمستدام وزيادة معدّلات التوظيف وخفض معدّلات الفقر والبطالة وتحقيق المساواة بين

شرائح المجتمع المختلفة، وتوفير التمويل لمختلف الأنشطة الإقتصادية وخصوصاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لخدمة الأفراد والأسر المنتجة. وفي هذا الإطار قام البنك المركزي الأردني بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومؤسسات التمويل الدولية والإقليمية بتطوير برامج تمويلية لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة بآجال وأسعار فائدة مناسبة، وقد قام البنك المركزي بتوجيه البنوك بالأخذ في الاعتبار معايير (ESG) ضمن هذه البرامج، الأمر الذي ساهم في دعم النمو الإقتصادي وتخفيف البطالة ومحاربة الفقر».

ويتابع الدكتور عادل شركس: «وكجزء من جهود البنك المركزي الأردني لمواجهة مخاطر تغيُّر المناخ وتأثيرها على الإستقرار المالي، ولمواكبة أحدث الممارسات في التمويل الأخضر، فقد قام البنك المركزي بتاريخ 2023/11/13 بإطلاق استراتيجية التمويل الأخضر (2023 – 2028) التي تم إعدادها بالتعاون مع البنك الدولي وبالتنسيق والشراكة مع جمعية البنوك والقطاع المصرفي والمالي والأطراف ذات العلاقة في القطاعين العام والخاص، حيث تُعتبر هذه الإستراتيجية بمثابة خارطة طريق لتمكين البنك المركزي والقطاع المالي من تعزيز التمويل الأخضر، والحد من مخاطر تغيُّر المناخ، وتغطي هذه الإستراتيجية قطاع البنوك وشركات التأمين وشركات التمويل الأصغر، كما تمتاز هذه الإستراتيجية بأنها الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبحيث تكون نموذج يحتذى به من قبل الدول العربية الشقيقة».

ويؤكد د. شركس «تتمثل رؤية الإستراتيجية في تحويل القطاع المالي في الأردن إلى قوة رائدة في مجال التمويل الأخضر، وتحسين قدرته على مواجهة المخاطر البيئية والمناخية والتكيُّف معها، فضلاً عن تمكين الأردن من أن يُصبح رائداً إقليمياً على صعيد التمويل المستدام».

وعن رؤيته المستقبلية في شأن ESG، يقول د. عادل شركس: «كما تم ذكره سابقاً، فقد تم إطلاق إستراتيجية التمويل الأخضر (2023–2028) بتاريخ 2023/11/13، كما تم إعداد خطة عمل لتطبيق هذه الإستراتيجية، حيث تتضمّن هذه الخطة العديد من الإجراءات بغية تعزيز التمويل المستدام في المملكة من خلال توجيه البنوك والمؤسسات المالية لإدراج الإعتبارات البيئية والإجتماعية والحوكمة في كافة الجوانب المتعلّقة بإتخاذ القرارات المالية والإستثمارية، وإدارة المخاطر والضوابط الرقابية الداخلية، والإفصاح والإبلاغ».

ويضيف محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل شركس قائلاً: «كما تتضمّن هذه الإستراتيجية عدداً من الأهداف الفرعية، والتي من أهمها إصدار تعليمات مفصّلة تتعلق بموضوع الحوكمة المؤسسية والبيئية والإجتماعية (ESG)، حيث سيتم إصدار هذه التعليمات خلال العامين المقبلين، علماً بأنه تم في تاريخ 2025/2/18 إصدار تعليمات إدارة مخاطر المناخ للبنوك في الأردن بهدف تعزيز قدرة البنوك على تحديد وإدارة هذه المخاطر ودمجها في الإستراتيجية الشاملة لإدارة المخاطر لدى البنوك».

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح:
القطاع المصرفي الأردني يتبنّى معايير عالمية لتعزيز الإستدامة وجذب الاستثمار

الدكتور وسام فتوح

شدّد الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح على «أن القطاع المصرفي الأردني يُدرك أهمية العوامل البيئية والإجتماعية والحوكمة»، موضحاً «أن هذه العوامل إلى جانب إعتبارات المخاطر المناخية، قد أصبحت ركيزة أساسية في صناعة الخدمات المصرفية الأردنية، وتؤثر على قرارات الإستثمار وإدارة المخاطر والإمتثال التنظيمي».

جاء كلام الدكتور وسام فتوح في حديث خصّ به وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، وقال: «إن الإتحاد في هذا الصدد، وفي ظل تسارع الإهتمام بتبنّي المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة في القطاعات المالية حول العالم، عقد أخيراً منتدى بعنوان «تعزيز تبنّي معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية: دعم الإجراءات المالية لتحقيق التنمية المستدامة» في العاصمة الأردنية عمّان ، بهدف تعزيز الوعي بأهمية هذه المعايير في تحسين الأداء المؤسسي للمصارف الأردنية وجذب المستثمرين الدوليين»، معتبراً «أن المنتدى وفّر منصّة للإضاءة على كيفية التنفيذ الفعّال للأطر البيئية والإجتماعية والحوكمة والمخاطر المناخية وكيفية إدماجها في قرارات الإستثمار والتمويل».

وأشار د. فتوح إلى «أن الإتحاد أطلق حديثاً خدمة تبنّي وتطبيق المعايير البيئية والإجتماعية والمؤسسية، سواء للمصارف أو للمؤسسات الأخرى، بغضّ النظر عن طبيعة عملها أو حجمها، حيث إن الخدمة تقوم أولاً بتقييم مدى تطبيق المؤسسات لتلك المعايير والفجوات الموجودة، ووضع خطة إستراتيجية للمؤسسة للإرتقاء بمستوى التطبيق».

وأوضح د. فتوح «أن الإتحاد أصبح رائداً في مجال مساعدة المصارف والشركات على تطبيق المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة، لما لها من فائدة مالية وغير مالية»، مشيراً إلى «أن الاتحاد مستمر في تنظيم ورش عمل ومؤتمرات لتسليط الضوء على فوائد دمج المعايير في الإستراتيجيات المصرفية، مع التركيز على تحسين سمعة المصارف وتعزيز استدامتها على المدى الطويل».

وعن الفرص المتاحة للمصارف الأردنية في مجال التمويل الإسلامي على المستوى الدولي، أوضح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية «أن المصارف الأردنية تمتلك فرصاً كبيرة في مجال التمويل الإسلامي على المستوى الدولي، ولا سيما في ظل تنامي الطلب العالمي والمحلي على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، كما يُمكن للمصارف الأردنية الإستفادة من هذا النمو عبر تطوير منتجات وخدمات مبتكرة تلبي إحتياجات الأسواق المحلية والإقليمية وحتى الدولية، مثل الصكوك الإسلامية التي تُعد أداة تمويل جاذبة للمشاريع الكبرى في البنية التحتية والطاقة».

وأشار د. فتوح إلى «أن الفرصة متاحة أمام المصارف الأردنية لتعزيز شراكاتها مع المؤسسات المالية الإسلامية العربية والدولية، ما يُمكّنها من الوصول إلى شبكات أوسع من العملاء والمستثمرين، بالإضافة إلى الإستفادة من التكنولوجيا المالية لتوسيع نطاق وصولها إلى الأسواق العالمية».

وأضاف د. فتوح: «كما يُمكن تعزيز مكانة المصارف الأردنية في التمويل الإسلامي من خلال الإستثمار في بناء القدرات، مثل تدريب العاملين على الإبتكار في المنتجات الإسلامية والإمتثال للمعايير الدولية، ما يُعزّز من تنافسية القطاع المصرفي الأردني على الساحتين الإقليمية والدولية».

وفي هذا السياق أوضح د. فتوح «أن مجلة The Banker أدرجت أخيراً، مصرفين أردنيين ضمن لائحة أكبر المصارف التي تقدم خدمات مالية إسلامية حول العالم، وهما البنك الإسلامي الأردني (في المرتبة 42 عالمياً) وبنك الإتحاد (في المرتبة 60 عالمياً)».

وأضاف د. فتوح «أن الشمول المالي يلعب دوراً حيوياً في تعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الأردن، حيث يُساهم في تحفيز النمو الإقتصادي من خلال تمكين الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة من الوصول إلى التمويل، ما يُعزّز الإستثمار والإنتاجية، كما يُسهم في تقليل الفقر وعدم المساواة عبر توفير أدوات مالية تساعد الأفراد على الإدّخار والإقتراض المسؤول والحصول على التأمين، ما يُحسّن مستوى معيشتهم».

وأوضح د. فتوح «أن الشمول المالي يُعزّز الإستقرار المالي من خلال دمج الأنشطة غير الرسمية في الإقتصاد الرسمي، ويدعم تمكين المرأة والشباب من خلال توفير فرص متساوية لبدء المشاريع وتحسين ظروفهم الإقتصادية، كما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر تقليل الفقر وتحسين التعليم والصحة، ويُعزّز الإيرادات الحكومية من خلال توسيع قاعدة دافعي الضرائب، إضافة إلى أنه يُعد أداة إستراتيجية لتعزيز التمكين الإقتصادي وبناء إقتصاد شامل ومستدام في ظل التحدّيات الإقتصادية التي يُواجهها الأردن مثل البطالة وإرتفاع معدّلات الفقر».

وأشار د. فتوح إلى «أن إتحاد المصارف العربية يلعب دوراً محورياً في دعم جهود الأردن لتعزيز الشمول المالي، من خلال مجموعة من المبادرات والإستراتيجيات، كتنظيم برامج تدريب وورش عمل موجهة تحديداً لتطوير قدرات العاملين في القطاع المصرفي الأردني، مع التركيز على تصميم منتجات وخدمات مالية مبتكرة تلبي إحتياجات الفئات غير المخدومة، مثل الشباب، النساء، وسكان المناطق الريفية».

وأبدى د. وسام فتوح في الختام، «إستعداد إتحاد المصارف العربية للتعاون مع الجهات التنظيمية الأردنية، بغية تطوير أطر وسياسات تدعم الشمول المالي، بما في ذلك تحسين البنية التحتية المالية وتسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية عبر التكنولوجيا المالية، وتعزيز الشراكات بين البنوك الأردنية والمؤسسات المالية الدولية لتوفير مصادر تمويل ميسّرة تستهدف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي تُعتبر أحد المحركات الرئيسية للشمول المالي، حيث إن هذه الشراكات يُمكن أن توفر برامج تمويل مخصّصة للمساعدة في توسيع قاعدة العملاء المصرفيين في الأردن».

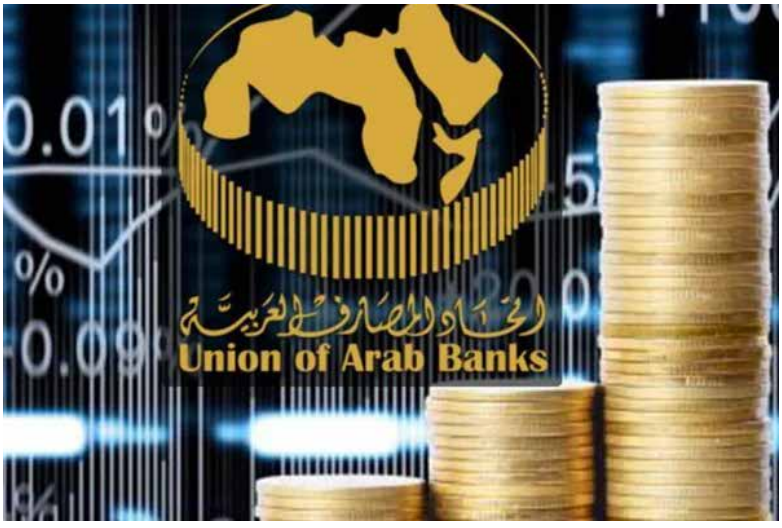

المدير العام لجمعية البنوك في الأردن الدكتور ماهر المحروق:
الإستدامة والتحوُّل نحو معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية ستبقى في قلب التحوُّلات الحالية والمستقبلية للقطاع المصرفي

أصبحت معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) تُعبّر عن توجّهات القطاع المصرفي وتعكس إلتزام البنوك بالمسؤولية الإجتماعية والبيئية لديها

الدكتور ماهر المحروق

يُوضح المدير العام لجمعية البنوك في الأردن الدكتور ماهر المحروق «أن القطاع المصرفي يلعب دوراً محورياً في الإقتصاد الوطني، ويُساهم بشكل مباشر في تحقيق النمو المستدام من خلال تقديمه مجموعة واسعة من المساهمات الإقتصادية، بسبب تداخل القطاع مع القطاعات الإقتصادية الأخرى وإعتباره محرّكاً ودافعاً لها. ولا تقف مساهمات القطاع عند الحاجز الإقتصادي؛ بل تتخطّاه إلى دور محوري في تحقيق التنمية الإجتماعية والبيئية في المملكة، فالقناعة لدى القطاع المصرفي أن التنمية الإقتصادية الحقيقية مبنية على مجموعة من المحرّكات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية، ولا يُمكن أن يزدهر أيّ مجتمع، إذا لم تظهر نتائج النمو الإقتصادي على بنية وتركيبة المجتمع».

ويرى الدكتور ماهر المحروق أنه «ضمن رؤية القطاع المصرفي، أصبحت معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) ذات أهمية بالغة الأهمية، لأنها تُعبّر عن توجّهات

القطاع وتعكس إلتزام البنوك بالمسؤولية الإجتماعية والبيئية لديها، بالإضافة إلى إرتباط هذه المعايير بتعزيز الأداء المالي للقطاع وتحسين إدارة المخاطر وتعزيز السمعة وغيرها، هذه المعايير لا تعكس فقط إلتزام البنوك بالمسؤولية الإجتماعية والبيئية، بل تلعب أيضاً دوراً محورياً في تعزيز الأداء المالي، إدارة المخاطر وتحسين السمعة على المدى الطويل.

ولهذا تسعى البنوك الأردنية مع البنك المركزي الأردني للعمل بشكل تشاركي على تعزيز نهج الإستدامة في القطاع من خلال تبنّي معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية، حيث يرتكز هذا النهج التشاركي على مجموعة من العناصر، من أبرزها تعزيز البنك المركزي تصوُّراته عن الحوكمة البيئية والاجتماعية وتشجيع البنوك لتبنّي هذا النهج وذلك من خلال إستراتيجية التمويل الأخضر التي أصدرها البنك المركزي الأردني، وثانياً قيام البنوك بتعزيز توجُّهاتها نحو أدوات الإستدامة والتحوُّل نحو التمويل الأخضر لتعزيز الدفع نحو الإقتصاد الأخضر والدائري».

ويضيف الدكتور المحروق أنه «من أبرز المستجدات في هذا الجانب، العمل على مجموعة من الأطر المتعلّقة بالحوكمة البيئية والإجتماعية من قبل سوق عمّان المالي، وهو ما ساهم في دفع العملية التطبيقية خصوصاً في جوانب الإفصاح وإعداد تقارير الإستدامة، وقد إرتبط هذا السياق أيضا بالتوجُّهات نحو تعزيز أطر الحوكمة الداخلية في القطاع من خلال تطوير وإنشاء وحدات اللجان المعنية بإدارة المخاطر البيئية والتوجه نحو التمويل المستدام.

وفي السياق عينه، قامت جمعية البنوك في الأردن بتحديد مواضيع الاستدامة وبناء معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية كأحد المواضيع ذات الأولية في نطاق عملها، فكان العمل بشكل مباشر على بناء القدرات في مجموعة واسعة من البرامج التدريبية المعنية بتطبيق معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية في المؤسسات المالية (ESG)، وتحليل مخاطر المناخ في المحافظ المصرفية، وإعداد تقارير الإستدامة، وسبل بناء أنظمة المتابعة والتقييم وتطوير المنتجات الخضراء، بالإضافة الى التركيز المباشر في جانب بناء القدرات والتدريب على مواضيع نظم الإدارة البيئية والإجتماعية في القطاع المالي (ESMS). ويذكر في هذا الجانب أن عدد المتدرّبين من القطاع المصرفي ضمن هذا المواضيع بلغ قرابة 210 متدربين في العام 2024».

ويتابع الدكتور ماهر المحروق قائلاً: «لتوضيح مدى أهمية جوانب الإستدامة والتحوُّل نحو معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية لدى القطاع المصرفي، إنضمّت الجمعية إلى الميثاق العالمي للأمم المتحدة، الذي يُعتبر أكبر مبادرة تطوُّعية عالمية تُعنى بتشجيع الشركات والمؤسسات على تبنّي مبادئ الإستدامة والمسؤولية الإجتماعية، بالإضافة إلى الإنضمام إلى شبكة الخدمات المصرفية والتمويل المستدام (SBFN). كما خصّصت الجمعية أهمية كبيرة لعقد النسخة الثانية من منتدى التمويل الأخضر والذي جاء بعنوان «التمويل الأخضر: ضرورة ملحّة لمستقبل القطاع المصرفي»، والذي شهد مشاركة واسعة من القيادات المصرفية من رؤساء مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية، بالإضافة إلى مشاركة العديد من الجهات الحكومية والمؤسسات والمنظمات الدولية».

ويختم الدكتور ماهر المحروق: «يُمكن القول: إن التطوُّرات المرتبطة بمعايير الحوكمة البيئية والإجتماعية في القطاع المالي ذات عملية مستمرة ونهج مستدام، وهي مستجدات متسارعة لا يُمكن حصرها أو تقييدها، نظراً إلى أهميتها، والحاجة إليها في بناء ممارسات التطبيق، بالإضافة إلى إرتباطها بالجوانب القانونية ومعايير الإفصاح. ولا بد من الإشارة إلى أن هذا النهج قد لا يُمكن قياسه فقط في جانب القطاع المصرفي فقط بل سيمتد أيضاً للقطاعات الإقتصادية نظراً إلى الإرتباط مع القطاع المصرفي من جهة، ونظراً إلى أهمية التحوُّل في تلك القطاعات نحو المعايير المستدامة على مستوى الشركات العاملة من جهة أخرى. ويتكامل هذا الطرح أيضاً مع التوجُّهات الوطنية التي تُعنى بتطبيق معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية وإرتباطها في مستهدفات رؤية التحديث الإقتصادي للمملكة.

كما سيستمر الجميع خلال الفترات المقبلة في تعزيز التشاركية وبناء القدرات لتحقيق أفضل الممارسات التطبيقية وإستكمال قصة النجاح المصرفي مستقبلاً».

وعن رؤيته عن التحوُّلات المستقبلية في جوانب الإستدامة للقطاع المصرفي، وخصوصاً معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية، يقول المدير العام لجمعية البنوك في الأردن الدكتور ماهر المحروق: «يشهد القطاع المصرفي تحوُّلات جذرية في ظل التوجُّه العالمي المتزايد نحو الإستدامة، هذه التحوُّلات لا تعكس فقط إلتزاماً

أخلاقياً وإجتماعياً، بل أيضاً فرصة لتعزيز الكفاءة والتنافسية في القطاع المصرفي وخصوصاً تطبيق معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية (ESG). وأعتقد في هذا الجانب، أن القطاع المصرفي سيُواصل رحلته نحو التطبيق الكامل لمعايير الحوكمة البيئية وبما يتماشى مع التوجيهات العالمية، وأيضاً لتعزيز الإنجاز والتطبيق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDGs) والإتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة وعلى رأسها إتفاقية باريس للمناخ».

ويضيف الدكتور ماهر المحروق: «في المستقبل القريب، أعتقد أن آثار التطبيق لمعايير الحوكمة البيئية والإجتماعية، ستصبح أكثر وضوحاً في جوانب عديدة، منها تضمين إستراتيجيات البنوك طولية الأجل لهذه المعايير، تعزيز معايير الحوكمة الداخلية في البنوك وإرتباط ذلك بتعزيز مستويات الشفافية، بالإضافة إلى إستدامة نهج إصدار تقارير الإستدامة للبنوك وآثار ذلك المباشرة على الإستثمار في القطاع وسمعة البنك وغيرها من الأمور الهامة.

وفي سياق متصل، سينعكس التطبيق لمعايير الحوكمة البيئية والإجتماعية في البنوك على مستوى الإقتصاد الوطني، حيث سيُساهم ذلك في تعزيز دور البنوك في الإقتصاد الوطني ودعم التحوُّل نحو الإقتصاد الأخضر وتوجيه الموارد والتمويل نحو المشاريع الخضراء الصديقة للبيئة، والمساعدة على التحوُّل نحو الإقتصاد الدائري والإقتصاد المستدام، وهو ما سيُعزّز من إمكانية تحقيق مستويات النمو المستهدفة وتعزيز فرص العمل والوظائف الخضراء في القطاع، فضلاً عن تعزيز الإرتباط مع البيئة المجتمعية وفهم احتياجاتها وتطلُّعاتها».

وتابع الدكتور المحروق: «أما عن التصوُّر المستقبلي، فأعتقد أن الإرتباط بين المعايير البيئية والتطوُّرات التكنولوجية، هو ما تعكسه الوقائع، حيث سيشهد القطاع المصرفي إستثمارات كبيرة في التكنولوجيا لتعزيز كفاءة العمليات وتقليل البصمة الكربونية. كما ستلعب تقنيات مثل الذكاء الإصطناعي والبلوك تشين دوراً رئيسياً في تحسين إدارة الموارد وزيادة الشفافية، وتالياً تطبيق أطر الحوكمة. كما ستُطوّر البنوك منتجات وخدمات مالية مبتكرة وخضراء تدعم الإستدامة، مثل حسابات التوفير الخضراء وقروض الطاقة المتجدّدة، والسندات الخضراء، وغيرها الكثير من المنتجات».

في الخلاصة، يُمكن القول، بحسب الدكتور ماهر المحروق «إن الإستدامة والتحوُّل نحو معايير الحوكمة البيئية والإجتماعية ستبقى في قلب التحوُّلات الحالية والمستقبلية للقطاع المصرفي، وهو ما سيُعزّز من نطاق ودور مساهمة القطاع المصرفي في الإقتصاد الأخضر والدائري المستدام وتطوير أدوات التمويل الأخضر، والإبتكار التكنولوجي، والتعاون مع الجهات المختلفة. لهذا ستبقى عملية المتابعة والتطبيق عملية مستمرة ومستدامة في ذاتها».

دولة رئيس مجلس الوزراء الأردني د. جعفر حسان يشيد بالمبادرة البنوك الأردنية تُخصّص 90 مليون دينار لدعم قطاعيّ الصحة والتعليم

الدكتور جعفر حسان

أشاد رئيس الوزراء الأردني الدكتور جعفر حسان، بمبادرة البنوك الأردنية لدعم قطاعيّ الصحة والتعليم، بتخصيص مبلغ 90 مليون دينار على مدار ثلاث سنوات، وذلك ضمن مسؤوليتها الإجتماعية بدعم التنمية الوطنية، وتعزيز النمو الإقتصادي.

وأكد رئيس الوزراء خلال حفل إطلاق مبادرة البنوك الأردنية لدعم قطاعيّ الصحة والتعليم، في جمعية البنوك في الأردن، في حضور عدد من الوزراء ورؤساء مجالس إدارة والمدراء العامين والتنفيذيين للبنوك، «أهمية ودور البنوك الأردنية كدعامة أساسيّة لقوّة الإقتصاد الوطني، وإستقراره ومنعته تاريخياً، وتطوُّره في العقدين الماضيين بشكل كبير».

وأشاد رئيس الوزراء د. حسان أيضاً بالتطوُّر الكبير للقطاع المصرفي الأردني خلال ربع قرن؛ «حيث أصبح يتمتع اليوم بدرجات متقدمة في التصنيفات العالمية، خصوصاً في ما يتعلق بالمتانة المالية وصلابة الجهاز المصرفي»، مؤكداً «دور القطاع المصرفي في تنفيذ رؤية التحديث الإقتصادي، وشراكته في تحفيز النمو الإقتصادي، ودعم الإستثمارات والمشاريع الإنتاجية والرائدة وتوفير المزيد من فرص التشغيل لأبناء وبنات الوطن».

وأعرب رئيس الوزراء عن «تطلُّع الحكومة لإستمرار القطاع المصرفي بدعم التنمية والمشاريع الكبرى في المملكة، كمشروع الناقل الوطني، ومشاريع البنى التحتية في المدن، والسكك الحديدية، والنقل العام، والقطاعات الحيوية الأخرى، وهي مشاريع تسعى الحكومة إلى أن تحققَ قفزةً نوعيةً في الإستثمار الخارجيّ، وفي معدّلات النمو الإقتصادي للأعوام الأربعة المقبلة».

ولفت رئيس الوزراء إلى «أن التطوّر الذي يشهده القطاع المصرفي كان نتاجَ رؤيةٍ ملكية حكيمة، وجهودٍ مُستمرة، بدأتْ منذُ بدايات عهد جلالة الملك عبدالله الثاني في العام 1999، عندما بدأ الإصلاح الإقتصادي بالشراكة مع القطاع الخاص، والذي كان من أهم الأولويات التي عَمِلَ عليها تعزيزُ دورِ البنوك في التنمية الإقتصادية، مؤكداً أنه وخلال ربع قرن تجسَّد هذا التطوّر الكبير لقطاعِنا المصرفيّ الأردني الذي يتمتّعُ اليومَ بدرجات متقدِّمة في التصنيفات العالمية، وتحديداً في ما يخصّ المتانة المالية وصلابة الجهاز المصرفي».

كما أكد رئيس الوزراء «أن هذه المتانة أساسُها السياسة النقدية والرقابة المصرفية الفعّالة التي يطبّقُها البنكُ المركزي الأردني، والتي كان لها أثرٌ واضحٌ في تعزيز الإستقرار النقديّ والمالي، وفي إرتفاع الإحتياطات الأجنبية للبنك المركزي إلى أكثر من 21 مليار دولار وهو رقم قياسي، إلى جانب الحفاظِ على متانة المراكز المالية للبنوك وقدرتِها على دعم الإقتصاد الوطني بفاعلية»، لافتاً إلى «أنّ الإجراءات التي إتخذها البنك المركزي في تعزيز حوكمة المؤسسات المالية التي خضعت لإشرافه في السنوات الأخيرة، وتطوير نماذجَ أعمالِها وأُطرها التشريعية، أسهمَ في رفع كفاءة هذه المؤسسات وتعزيز دورها في الإقتصاد».

وقال رئيس الوزراء د. جعفر حسان: «أنتم اليوم تقدِّمون نموذجاً غير مسبوق في المسؤولية المجتمعية الوطنية في القطاع الخاص؛ بتخصيصكم مبلغ 90 مليون دينار إضافية لجهودكم الأخرى، على مدارِ ثلاث سنوات لدعم جهود التنمية في قطاعات الصحة والتعليم تحديداً»، مؤكداً «أن القطاع المصرفي في الأردن شريك أساسي في تنفيذ رؤية التحديث الإقتصادي؛ حيث شارك في صياغتِها واليوم يشارك في تنفيذها؛ فنحنُ أصحابُ مشروعٍ واحد، وهدفٍ واحدٍ يتمثل في تحفيز النمو الإقتصادي، ودعم الإستثمارات وتوفير المزيد من فرص التشغيل المستقبلية لأبنائنا وبناتنا».

المحافظ د. عادل شركس

المحافظ د. شركس

من ناحيته، قال محافظ البنك المركزي الدكتور عادل شركس: «إن الشراكة بين الحكومة والقطاع المصرفي تشكل ركيزة أساسية لبناء إقتصاد أكثر مرونة وقدرة على التكيّف مع المتغيّرات الإقليمية والدولية، وداعماً رئيسياً للرؤى الملكية السامية التي تسعى إلى تعزيز البيئة الإستثمارية ورفع تنافسية الأردن، وترسيخ مكانته كمركز مالي ومصرفي رائد في المنطقة»، مشيراً إلى «أن البنك المركزي يتوقع إرتفاع نمو الإقتصاد الأردني إلى 2.7 % في العام 2025، وأن يواصل الارتفاع إلى 3.5 % في الأمد المتوسط».

وأوضح د. شركس «أن معدل التضخم بلغ 2.2 % خلال أول شهرين من العام الحالي (2025)، مع التوقعات أن يستقر عند 2 % في العام 2025، ما يضمن إستقرار القوة الشرائية والقدرة التنافسية للإقتصاد الوطني، فيما إنخفض معدّل الدولرة إلى 18.4 % في دلالة على تعزيز الثقة بالدينار الأردني والقطاع المصرفي، وإستقرار بيئة الإقتصاد الكلي»، مشيراً إلى «أن الإقتصاد الأردني يحقق أداء إيجابياً؛ حيث نمت الصادرات الوطنية، بأعلى من التوقعات بنسبة 4.1 % في العام 2024، لتصل إلى 12.1 مليار دولار، كما سجّل الدخل السياحي ارتفاعاً نسبته 22 % خلال الشهر الأول من العام الحالي (2025) مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2024».

وتابع د. شركس: «كذلك شهدت تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إرتفاعاً بنسبة 2.8 % خلال العام 2024، كما إستقطبت المملكة إستثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 1.3 مليار دولار خلال الثلاثة أرباع الأولى من العام 2024، رغم حالة عدم الإستقرار الإقليمي، ما ساهم في دعم الإحتياطات الأجنبية، وتعزيز الطلب المحلي»، لافتاً إلى «أن هذه التطورات الإيجابية أسفرت عن تحقيق نمو إقتصادي بنسبة 2.4 % خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2024، مع توقعات بإستقرار النمو عند هذا المعدل لعام 2024 كاملاً، متجاوزا توقعات صندوق النقد الدولي البالغة 2.3 %».

وأوضح د. شركس «أن رؤية التحديث الإقتصادي 2023–2033، تعدّ إطاراً إستراتيجياً للإقتصاد الأردني نجح في إحتضان جهود الإصلاح كافة، بما في ذلك الجاري تنفيذها ضمن برنامج التسهيل الممتد المدعوم من صندوق النقد الدولي، وتوجيهها نحو تحقيق مستهدفات الرؤية وتعزيز الإبتكار والتنافسية والإنتاجية، ودعم التنمية المستدامة على المدى الطويل»، مشدّداً على «أن السياسة النقدية والمصرفية للبنك المركزي الأردني تمثل ركيزة أساسية للحفاظ على الإستقرار الإقتصادي الكلي وتعزيز المنعة»، مجدّداً تأكيد إلتزام البنك المركزي الراسخ بتحقيق هدفه الرئيس «المتمثل في الحفاظ على الإستقرار النقدي، والمساهمة في تحقيق الاستقرار المالي وخلق قطاع مصرفي قوي ومتين يدعم النمو الإقتصادي المستدام».

ولفت د. شركس إلى «أن البنوك الأردنية تحافظ على مستويات رأسمال مرتفعة، إذ بلغ معدل كفاية رأسمال 18 % في نهاية العام 2024، وهي نسبة تفوق بكثير الحد الأدنى المقرر من البنك المركزي الأردني البالغ 12 %، كذلك الحد الأدنى المقرر من لجنة (بازل III) الذي يبلغ 10.5 %»، مشيراً إلى «أن القطاع المصرفي في الأردن يتمتع بمستويات مريحة من السيولة القانونية بلغت ما يقارب 145 % متجاوزةً بذلك الحد الأدنى المفروض من البنك المركزي والمحدد عند 100 %».

وقال د. شركس: «إن نسبة الديون غير العاملة بقيت ضمن مستويات منخفضة نسبياً حيث بلغت 5.6 %، بينما وصل معدّل تغطية المخصّصات لهذه الديون إلى 74.8 %، مما يساهم في تعزيز الإستقرار الكلي ويؤكد قدرة البنوك على مواجهة التحدّيات الإقتصادية المستقبلية بإقتدار»، مشيراً إلى «أن الإقتصاد الأردني قادر على تحقيق نمو إقتصادي أكبر في المستقبل، مدعوماً بمشاريع إستراتيجية كبرى تلتزم الحكومة تنفيذها على مدى الأعوام المقبلة، وخارطة طريق شاملة للإصلاح والتحديث حتى العام 2033، وذلك ضمن رؤية التحديث الإقتصادي».

باسم السالم

السالم

بدوره، أكد رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك باسم السالم، إلتزام القطاع المصرفي الأردني بدوره الوطني والإجتماعي والإنساني، بالمساهمة في رفعة الوطن وتحسين حياة المواطن، مشيراً إلى أن هذه المبادرة تعكس شراكة حقيقية بين القطاع المصرفي والحكومة، موضحاً أن هذه المبادرة تأتي دعماً لرؤية التحديث الإقتصادي، وإنطلاقاً من الإهتمام الملكي بدعم قطاعيّ الصحة والتعليم، وضرورة تحديث وتطوير هذه القطاعات الأساسية، والتوسُّع في بناء المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية لمواكبة الطلب المتزايد عليها.

وأشار السالم إلى «أن موجودات البنوك نمت بمعدلٍ سنوي بلغ 17.6 % خلال أعوام 2000–2024، لترتفع من حوالي 12.9 مليار دينار إلى ما يقارب 70 مليار دينار، كذلك نمت الودائع لدى البنوك من 8.2 مليارات دينار إلى 47.7 مليار دينار بمعدل نمو سنوي 18.7 %، وإرتفعت التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من البنوك من 4.55 مليار دينار إلى 34.8 مليار دينار بمعدل نمو سنوي 26.6 %».

الرئيس التنفيذي للبنك الأردني الكويتي هيثم البطيخي:
المخاطر المحتملة الأكثر تأثيراً على القطاع المصرفي تتعلق بشحّ المياه وإرتفاع درجات الحرارة والفيضانات والزلازل ومخاطر التحوُّل (الإنتقال) إلى إقتصاد منخفض الكربون

هيثم البطيخي

يقول الرئيس التنفيذي للبنك الأردني الكويتي هيثم البطيخي إنه «في سياق واقع ESG في البنك المركزي الأردني، وما تم تحقيقه، لقد تم إطلاق إستراتيجية التمويل الأخضر للقطاع المالي والمصرفي (البنوك وشركات التأمين وشركات التمويل الأصغر) في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، وتأتي هذه الإستراتيجية كجزء من جهود البنك المركزي لمواجهة مخاطر تغيُّر المناخ، ومواكبة أفضل وأحدث الممارسات في التمويل الأخضر الموجّه للإستثمارات والمشاريع الصديقة للبيئة التي تقلّل من آثار تغيُّر المناخ على الإقتصاد الوطني.

بالإضافة الى قيام البنك المركزي الأردني في شباط/ فبراير 2025، بإصدار تعليمات إدارة المناخ، حيث تشكّل هذه المبادئ جزءاً من الحوكمة المؤسسية وإستراتيجيات إدارة مخاطر المناخ المتبعة لدى البنوك. وقد تمت الإشارة من قبل البنك المركزي بأن المخاطر المالية المتعلّقة بالمناخ تؤثر على القطاع المصرفي، حيث أجرى البنك المركزي تقييماً لتعرُّض البنوك لمخاطر المالية المتعلقة بالمناخ، وقد أظهر التقييم أن المخاطر المحتملة الأكثر تأثيراً المتعلقة بتغيُّر المناخ هي المخاطر المادية المزمنة الناجمة عن شح المياه وإرتفاع درجات الحرارة، تليها مخاطر المادية الحادة الناجمة عن الفيضانات والزلازل، ومخاطر التحوُّل (الإنتقال) إلى إقتصاد منخفض الكربون وتأثيرها على القطاعات الاقتصادية ذات الإنبعاثات الكربونية.

في هذا الصدد، إلتزم البنك في تحقيق أهداف الحوكمة البيئية والإجتماعية لتعزيز مشاريعه المختلفة، وتقديم قيمة طويلة الأمد لأصحاب المصلحة، حيث إن مراعاة الآثار البيئية والإجتماعية عند إتخاذ القرارات الإستثمارية والتمويلية، يُساهم في تعزيز العوائد المعدّلة حسب المخاطر، وإعلام العملاء بشكل أفضل بالمخاطر والفرص الناتجة عن أنشطتهم، وقد إتخذ البنك خطوة مهمة نحو تعزيز جهود الإستدامة من خلال تطبيق نظام الإدارة البيئية والإجتماعية (ESMS) بالتماشي مع معايير مؤسسة التمويل الدولية IFCs Performance Standards لإجراء تقييم للعوامل البيئية والإجتماعية لجميع مشاريع السند الاخضر بقيمة 50 مليون دولار، وقد تم توضيح إطار العمل والأثر البيئي والإجتماعي لهذه المشاريع في تقرير الإستدامة الرابع، بالإضافة إلى الأثر البيئي والإجتماعي على المستوى المحلي».

يضيف البطيخي: «في العام 2024، تم تطوير رؤية واضحة ورسالة راسخة للإستدامة؛ فرسالتنا تتمثل في دمج الإستدامة في عملياتنا وقراراتنا التمويلية والإستثمارية، من خلال تبنّي الممارسات المسؤولة، والإستثمار في الإزدهار الإجتماعي والبيئي، وقيادة الحلول المبتكرة لتلبية توقُّعات السوق، وتعزيز القدرة على التكيُّف والصمود، والريادة في تمكين المجتمعات وحماية الموارد الطبيعية.

ومن منطلق تعزيز إلتزامنا بالإستدامة، أجرينا تقييماً جديداً للأهمية النسبية المزدوجة، شمل إشراك أصحاب المصلحة لتحديد أبرز المواضيع المؤثرة في إستراتيجيتنا التي تخصّ الإستدامة وحوكمة التغيُّر المناخي، وضمان توافق توجهاتنا مع توقعاتهم. كما قمنا بتطوير ودمج إطارنا للإستدامة، المبني على أربع ركائز رئيسية: البيئة، المجتمع، الحوكمة، والإبتكار، بما يتماشى مع المعايير الوطنية والدولية، ويدعم التقدم نحو تحقيق أهداف رؤية الأردن 2025، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وإستراتيجية التمويل الأخضر الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

وقد عزّز البنك أيضاً إلتزامه بقضايا تغيُّر المناخ من خلال إنضمامه إلى مبادرة الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون (PCAF)، وهي مبادرة عالمية تضمُّ مجموعة من المؤسسات المالية تهدف إلى توحيد وتقييم إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري الناتجة عن القروض والإستثمارات (GHG) والإفصاح عنها».

ويتابع البطيخي: «يُعد إنضمام البنك إلى شراكة المحاسبة المالية للكربون خطوةً أساسية ضمن إستراتيجيته الشاملة للاستدامة، والتي يسعى البنك من خلالها إلى مواءمة عملياته المالية مع الجهود العالمية لمكافحة تغيُّر المناخ. ويتجلّى ذلك من خلال دعم اتفاقية باريس للحد من إرتفاع درجة حرارة الأرض، وإلتزامه بتحقيق الأهداف الوطنية المُحددة في المساهمات الوطنية المحددة للأردن لتقليل الإنبعاثات (NDCs)، وتطبيقه لإستراتيجية التمويل الأخضر للبنك المركزي الأردني والتي تشجع على الإستثمار في المشاريع الصديقة للبيئة.

وفي إطار إلتزامه الراسخ بالإستدامة البيئية وتحسين كفاءة الطاقة وتقليل إنبعاثات الكربون الناتجة عن عملياته، أعلن البنك الأردني الكويتي عن حصوله على شهادة ISO 50001:2018 الخاصة بنظم إدارة الطاقة.

ويأتي هذا الإنجاز ليُكمل سلسلة من الإعتمادات العالمية التي حصل عليها البنك في وقت سابق في مجالات الطاقة، والمباني الخضراء، والبيئة، والسلامة والصحة المهنية، كما يُعزّز هذا الإنجاز من مكانة «الأردني الكويتي» كمؤسسة سبّاقة في تطبيق الممارسات البيئية المستدامة، ويعكس رؤيته الطموحة لبناء مستقبل أكثر إستدامة من خلال تطوير سياسات مبتكرة وكفاءة عالية في إدارة موارده.

وتأكيداً على الريادة في مجال الإستدامة، فاز البنك الأردني الكويتي بجائزة يوروموني للتميُّز لعام 2024 «كأفضل بنك محلي في الأردن في ممارسات الحوكمة البيئية والإجتماعية وحوكمة الشركات (ESG)»، وذلك تقديراً لإنجازاته البارزة في هذا المجال، وتأتي هذه الجائزة كدليل فعلي على النقلة النوعية والإنجازات الكبيرة التي حققها البنك الأردني الكويتي في مجال ممارسات الحوكمة البيئية والإجتماعية، إذ إننا نعتبر الإستثمار في المشاريع الخضراء والمستدامة إستثماراً في مستقبلنا ومستقبل مجتمعاتنا، وبناء على ذلك نعمل على توفير مجموعة متنوّعة من الحلول التمويلية المبتكرة التي تدعم المشاريع الخضراء والمستدامة في مختلف القطاعات.

وعن رؤيته المستقبلية حيال ESG، يوضح البطيخي: «يعمل البنك على تطوير إستراتيجيته البيئية والإجتماعية والحوكمة (ESG) لدمجها ضمن عملياته التشغيلية والإستراتيجية لتحقيق أهداف الإستدامة، كما يركز البنك على تطوير إطار حوكمة المناخ، مما يدعم جهوده في مواجهة تحدّيات التغيُّر المناخي وتخفيف آثاره على المجتمع والبيئة.

وفي إطار تعزيز الحوكمة والإستدامة ودمج المواضيع البيئية والإجتماعية والحوكمة (ESG) في عمليات البنك بهدف توفير قيمة مضافة لأصحاب المصلحة، طوّر البنك إطاراً شاملاً لعمل اللجان على مستويات عدة بدءاً من مجلس الادارة، الإدارة التنفيذية وحتى فريق عمل الإستدامة لتوجيه أداء البنك في إدارة جميع مبادرات ومشاريع الإستدامة والتغيُّر المناخي وعمليات صنع القرار وإدارة المخاطر.

وسيتم عقد إجتماعات لمجلس الإدارة لمناقشة قضايا الإستدامة، مما يعكس قوة حوكمة البنك وإلتزامه بتطبيق أفضل الممارسات في تعزيز الإستدامة والشفافية، بالإضافة إلى ذلك، لقد تم تشكيل لجنة خاصة معنية بالإستدامة وعقد إجتماعات فرق عمل لضمان التنفيذ الفعّال لإستراتيجية الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية (ESG) وتحقيق أهداف البنك في الإستدامة.

ويسعى البنك الأردني الكويتي في مشاريعه المستقبلية إلى تطوير استراتيجية شاملة للحوكمة البيئية والإجتماعية التي تغطي رؤية ورسالة البنك وأهدافه الإستراتيجية الخاصة بالإستدامة، مع التركيز على تحقيق الأثر البيئي والاجتماعي وتعزيز الاستدامة.

كما يعمل البنك على تبنّي منهجية لحوكمة التغيُّر المناخي داخل البنك، من خلال تطوير إطار عمل مناخي لتحليل الآثار المناخية على محافظ التمويلات لقياس المخاطر المالية المتعلّقة بالمناخ، وسيقوم البنك بإعداد تقارير دورية حول الأثر البيئي والإجتماعي والإستدامة لتعزيز الشفافية، بالتماشي مع تعليمات البنك المركزي حيال تعليمات إدارة المناخ وبورصة عمّان لإصدار تقرير حوكمة المناخ.

وبما يخص التمويل الأخضر، سيقوم البنك خلال الفترة المقبلة بتعزيز إستراتيجية البنك في هذا المجال والتي تبنّاها خلال السنوات السابقة، من خلال إتخاذ منهج دراسة وتمويل مشاريع التمويل الأخضر بطريقة تلائم إحتياجات هذه المشاريع، بالإضافة إلى إصدار أول سند أخضر في الأردن خلال العام 2023 بقيمة 50 مليون دولار، بالشراكة مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) والذي تم إستغلاله لتمويل ودعم مشاريع قطاع المياه في الأردن، وهو أهم القطاعات المحلية لمواجهة آثار التغيُّر المناخي، كما يلتزم البنك بتنمية محفظته التمويلية والمشاريع الخضراء بنسبة 30 % خلال السنوات المقبلة تماشياً مع إستراتيجية البنك المركزي الأردني».

ويضيف البطيخي: «من ناحية أخرى، يستمر البنك في المحافظة على علاقاته مع بنوك ومؤسسات التمويل الدولية للشراكة في مجال التمويل الاخضر وتطويرها، وتبنّي أفضل المنتجات في هذا السياق لخدمة أكبر شريحة ممكنة من عملاء البنك بطريقة تساهم في تنمية أعمالهم وتنويع محفظة البنك التمويلية بطريقة مستدامة، بما فيه إستمرار تطوير البنية التحتية للبنك للتعامل الأمثل مع التسهيلات الخضراء وآلية دراستها وتقييم مخاطرها على مستوى العميل الواحد وعلى مستوى محفظة التسهيلات.

ومن ضمن الإستراتيجية أعلاه، يسعى البنك إلى التطوير المستمر لمنتجات مصرفية موجّهة للتمويل الأخضر والشمولية المصرفية، ودعم كافة فئات المجتمع المحلي من خلال شراكاته مع المؤسسات المحلية والدولية.

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK
"أكثر من بنك"

شاركنا في مستقبل
طريقه اخضر

احصل على القرض الخاص بمشاريع كفاءة
الطاقة بتمويل يصل لغاية 4 مليون دينار
بنسبة 100% من قيمة التمويل.

*خاضع لشروط وأحكام البنك

06-5200999

الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني الدكتور حسين سعيد:

نغطي جميع الجهود المبذولة في أنشطة الإستدامة ونطرح منتجات مستدامة خضراء يتم تطويرها بإستمرار لتُساهم في التخفيف من الآثار السلبية على البيئة

نُصدر سنوياً تقريراً للإستدامة وفق معايير المبادرة العالمية للتقارير GRI حيث يُبيّن إلتزامنا تطبيق ممارسات الحوكمة

الدكتور حسين سعيد

يقول الرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني الدكتور حسين سعيد: «تقوم تجربة «الإسلامي الأردني» في الحوكمة المؤسسية والبيئية والاجتماعية ESG على تطبيق أفضل القواعد والنظم والاجراءات التي تعزّز الثقة في مختلف أنشطته من خلال تبنّي «الاسلامي الأردني» لممارسات الحوكمة المؤسسية السليمة، تعزيزاً للثقة والشفافية في أنشطته المصرفية، كما يصدر البنك سنوياً تقريراً للإستدامة وفق معايير المبادرة العالمية للتقارير GRI، حيث يُبيّن إلتزام البنك تطبيق ممارسات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والإمتثال للمتطلّبات الرقابية والقانونية، كما يرصد أداء البنك في ما يتعلق بالبيئة والمجتمع والحوكمة، مع التركيز على القضايا الجوهرية المتعلقة بالإستدامة والتي تهم البنك وأصحاب المصلحة».

وعن واقع الحوكمة المؤسسية والبيئية والإجتماعية (ESG) في البنك الإسلامي الاردني، وماذا تم تحقيقه في هذا المجال، يوضح الدكتور حسين سعيد: «يغطي «الإسلامي الأردني» جميع الجهود المبذولة في أنشطة الإستدامة وطرح منتجات مستدامة خضراء يتم تطويرها بإستمرار لتُساهم في التخفيف من الآثار السلبية على البيئة، وتحد من المخاطر الناتجة عن التغيُّر المناخي وتشجيع إستخدام الطاقة المتجددة مثل منتج تمويل السيارات الهجينة والكهربائية، ومنتج شمسنا لتمويل الخلايا الشمسية والسخان الشمسي، وإنشاء محطات للطاقة الشمسية لتوليد الطاقة الكهربائية، وتجهيز فروع ومكاتب البنك بمصادر بديلة للطاقة إلى جانب تقديم التبرُّعات والدعم للمجتمع المحلي من خلال الإستثمار في القطاعات الحيوية كالتعليم والصحة والطاقة وتقديم القروض الحسنة، ودعم المؤسسات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الشمول المالي بالوصول الى جميع فئات المجتمع، إضافة الى الاهتمام بالسلامة والصحة المهنية ورعاية شؤون القرآن الكريم والثقافة والفنون والآداب والتراث والمياه، والإهتمام بذوي الإحتياجات الخاصة والفئات الأقل حظاً، إلى جانب تعزيز دور الموظفين وتأهيلهم وإشراكهم في المبادرات المجتمعية، وقد تُوجت جهود البنك في هذا المجال بحصوله على جائزة التميُّز في المسؤولية المجتمعية للمؤسسات المالية والمصارف الاسلامية لعام 2024 من الشبكة الإقليمية للمسؤولية الإجتماعية.

كما عمل البنك مع بداية العام 2025 على إطلاق إستراتيجيته للاعوام (2025–2029) والمنسجمة مع رؤية التحديث الإقتصادي للمملكة، والمتوافقة مع الإستراتيجيات والمبادرات الوطنية التي أطلقها البنك المركزي الأردني في التمويل الاخضر والشمول المالي والمدفوعات الرقمية، وبرامج تمويل ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة تلبي إحتياجات وتطلُّعات مختلف شرائح المتعاملين، وبأفضل التقنيات الرقمية مما يُعزّز الشمول المالي ويترك أثراً إيجابياً في المجتمع».

وعن رؤية البنك المستقبلية في تطبيق الحوكمة المؤسسية والبيئية والاجتماعية (ESG) في القطاع المصرفي الاردني، يوضح الدكتور حسين سعيد «أن للتعاون المستمر والتشاركية والرؤية الإستراتيجية الواضحة ما بين مختلف الجهات الإشرافية والرقابية والبنوك الاردنية والجهود التنظيمية التي يبذلها البنك المركزي الأردني، لها دور مهم في العمل على تعزيز وتطوير معايير الحوكمة المؤسسية المرتكزة على مبادئ العدالة والشفافية والمساءلة والمسؤولية والهادفة إلى تدعيم ثقة المتعاملين معها من مودعين ومساهمين وجهات أخرى، ووضع الأُطر الواضحة والمستدامة لها، والتي تعطي القوة الدافعة لنا وللبنوك الاردنية بأن تلتزم بشكل فعّال وكامل بمعايير الحوكمة المؤسسية والبيئية والاجتماعية (ESG)، حيث تقوم البنوك الأردنية بالإلتزام الكامل في تطبيق هذه المعايير، والتي نرى أن لتطبيقها أثراً إيجابياً مستداماً على المجتمع والإقتصاد».

وجهتـك للعمل

المصرفـي الإسـلامي

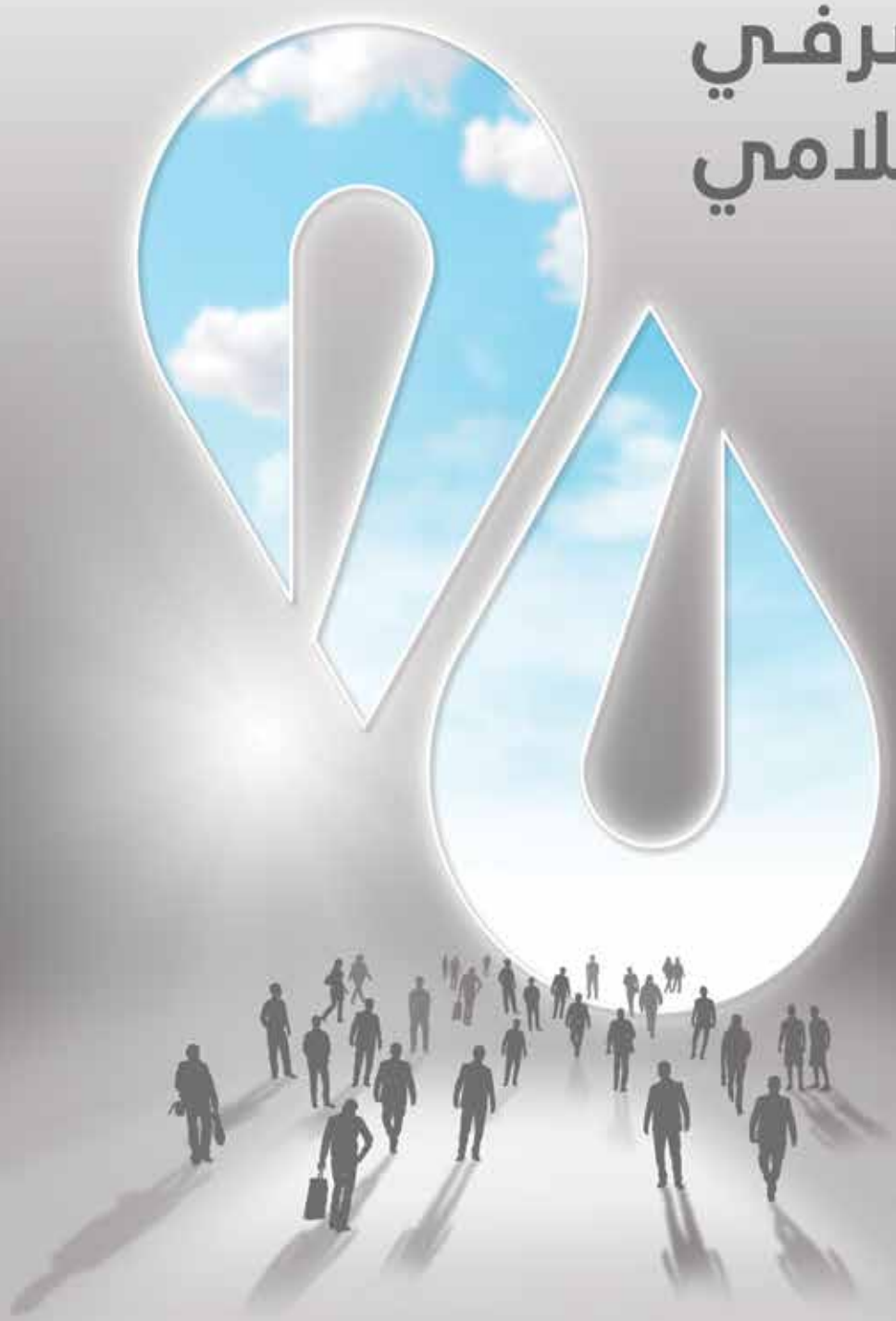

شركاء في الإنجاز

www.jordanislamicbank.com

@JordanIslamicbankOfficial

البنك الإسلامي الأردني

عضو مجموعة البركة

صندوق النقد الدولي يتوصل إلى إتفاق مع الأردن
حيال المراجعة الثالثة على مستوى الخبراء

توصلت بعثة صندوق النقد الدولي إلى الأردن والسلطات الأردنية إلى إتفاق على مستوى الخبراء حيال المراجعة الثالثة لبرنامج الإصلاح الإقتصادي بموجب إتفاقية التسهيل الممدد الذي وافق عليه الصندوق في يناير/ كانون الثاني 2024، بحسب ما أعلنه الصندوق في بيان.

وفي حالة موافقة المجلس التنفيذي للصندوق على إتفاق المراجعة الذي تم التوصل إليه على مستوى الخبراء، سيتيح الصندوق للأردن صرف 97.784 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 130 مليون دولار)، من إجمالي حجم البرنامج المعتمد البالغ 926.370 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 1.2 مليار دولار).

ويأتي الإتفاق بين الجانبين بعد زيارة فريق من خبراء صندوق النقد الدولي، بقيادة رون فان رودن، إلى العاصمة الأردنية عمان خلال الفترة من 6 إلى 17 أبريل/ نيسان 2025، لمناقشة المراجعة الثالثة بموجب اتفاقية التسهيل. كما عُقدت مناقشات حول إتفاقية «تسهيل المرونة والإستدامة RSF».

الإقتصاد الأردني يظهر مرونة

وقال رئيس فريق الصندوق رون فان رودن، في البيان: «لا يزال أداء البرنامج قوياً، رغم البيئة الخارجية الصعبة، وقد إستوفيت جميع معايير الأداء الكمي للمراجعة الثالثة، ويجري إحراز تقدم مطّرد نحو تحقيق الأهداف العامة للبرنامج، بما في ذلك التقدم القوي نحو إستيفاء المعايير الهيكلية لهذه المراجعة والمراجعات المستقبلية».

وأضاف البيان: «لا يزال الإقتصاد الأردني يُظهر مرونة، وتم الحفاظ على إستقرار الإقتصاد الكلي، رغم التحدّيات الخارجية الكبيرة الناجمة عن الصراعات في غزة ولبنان وتزايد حالة عدم اليقين، وذلك بفضل استمرار السلطات في السعي وراء سياسات اقتصادية كلية سليمة ودعم دولي».

وبحسب البيان: «تباطأ النمو قليلاً، لكنه لا يزال عند 2.5%، وظل التضخّم منخفضاً، عند أقل من 2% في العام 2024. وتم تحقيق هدف عجز الموازنة، حيث عوّضت الإجراءات القوية خسارة الإيرادات الناجمة عن إنخفاض الطلب المحلي وتراجع أسعار السلع التصديرية الرئيسية. وقد إتسع عجز الحساب الجاري قليلاً إلى 5.9% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعزى ذلك جزئياً إلى انخفاض عائدات السياحة».

توقعات الإقتصاد الأردني في العام 2025

قال رئيس فريق الصندوق رون فان رودن: «رغم تزايد حالة عدم اليقين العالمي، بما في ذلك نتيجة تصاعد التوترات التجارية وإستمرار الصراعات في المنطقة، بدأ النمو في الأردن يتسارع، ومن المتوقع أن يصل إلى 2.7% في العام 2025، مع تعافي النشاط المحلي والسياحة وزيادة تدفقات الإستثمار»، متوقعاً «أن يظل عجز الحساب الجاري عند 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ستعوّض عائدات السياحة المرتفعة إرتفاع الواردات والآثار السلبية المحتملة على الصادرات نتيجةً لارتفاع الحواجز التجارية».

وتابع رئيس الفريق متوقعاً «أن يظل التضخُّم منخفضاً، عند ما يزيد قليلاً عن 2%، مما يعكس إلتزام البنك المركزي الأردني الراسخ بالحفاظ على الإستقرار النقدي. ويظل البنك المركزي الأردني ملتزماً إلتزاماً راسخاً بربط سعر الصرف بالدولار، وهو ما تدعمه إحتياطات دولية قوية».

وقال رون فان رودن: «في الوقت نفسه، يواصل القطاع المصرفي إظهار مرونته، برأس مال قوي وسلامة مالية».

وفي حال عدم حدوث صدمات إضافية، يُتوقع أن يتسارع النمو أكثر في السنوات المقبلة، ليصل إلى أكثر من 3%، مدفوعاً بالعديد من المشاريع الإستثمارية الكبيرة، بما في ذلك مشروع ناقل العقبة عمّان، في حين أن التكامل الإقتصادي الإقليمي الأعمق، ولا سيما مع سوريا ولبنان والعراق، سيُعزز آفاق النمو، بحسب بيان الصندوق.

إلتزامات إصلاحية

وقال رئيس بعثة الصندوق: «لا تزال السلطات ملتزمة بركيزة سياستها المالية المتمثلة في وضع الدين العام على مسار تنازلي ثابت، مع حماية الإنفاق الإجتماعي والتنموي ذي الأولوية. ولتحقيق ذلك، ولتعزيز التقدم المحرز في السنوات الماضية، تلتزم السلطات مواصلة الجهود الرامية إلى تعبئة الإيرادات، وتحسين كفاءة الإنفاق، وضمان الجدوى المالية وكفاءة المرافق العامة والمؤسسة العامة للضمان الإجتماعي».

وسيستمر ضبط أوضاع المالية العامة بوتيرة ثابتة في الفترة 2025-2028، بهدف خفض الدين العام إلى 80% من الناتج المحلي الإجمالي في حلول عام 2028، بحسب البيان.

وفي ما يتعلق بإتفاقية تسهيل المرونة والإستدامة، توقع رئيس بعثة الصندوق أن تستمر المناقشات في الأيام المقبلة، على أن تُختتم في واشنطن.

حلول متكاملة
تلبي احتياجات أعمالك

البنك التجاري الأردني
Jordan Commercial Bank

خط شركات المباشر
+962 6 5209005

مدير عام البنك العربي الإسلامي الدولي إياد العسلي:
«المركزي الأردني» في طليعة البنوك المركزية في المنطقة في إدارة مخاطر التغيُّر المناخي وتعزيز التمويل الأخضر

إياد العسلي

يُعتبر ما قام به البنك المركزي الأردني نموذجاً يحتذى به في مجال الحوكمة البيئة والاجتماعية ESG سواء من خلال تطوير التعليمات والتشريعات ذات العلاقة وإطار تطبيقها في النظام المصرفي الأردني، أو من خلال إطلاق البنك المركزي الإستراتيجية التمويل الأخضر للأعوام 2023–2028 والتي أكدت كونه في طليعة البنوك المركزية في المنطقة في إدارة مخاطر التغير المناخي وتعزيز التمويل الأخضر.

ويقول مدير عام البنك العربي الإسلامي الدولي إياد العسلي إن الإهتمام بالحوكمة البيئة والاجتماعية قائم على عدد من الأصعدة، فعلى صعيد المملكة الأردنية الهاشمية نجد تحوُّلاً جذرياً تجاه تبنّي ممارسات أكثر إستدامة تراعي التوازنات البيئة والإجتماعية والإقتصادية، كذلك الأمر على مستوى القطاع المصرفي وعلى رأسه البنك المركزي الأردني، أما على صعيد البنك العربي الإسلامي الدولي فإن منطلقاته نحو الإستدامة قائمة. في الأساس على دوره كمؤسسة مالية وطنية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، والتي تحثُّ على عمارة الأرض والحفاظ على المكتسبات البيئية والإجتماعية، بالإضافة إلى الإهتمام بالحوكمة البيئية والإجتماعية وتقليل المخاطر ولا سيما المرتبطة بالتغيير المناخي، كما أنها تعطي البنك فرصاً للنمو في مجالات أكثر إستدامة وخصوصاً في ما يتعلق بتلك التي تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

حياتك المالية...
بأسس ثابتة، وثقة مطلقة

البنك العربي الاسلامي الدولي
ISLAMIC INTERNATIONAL ARAB BANK

مدير عام بنك الأردن الأستاذ صالح حماد:
«المركزي الأردني» وضع أسساً متينة للتحوُّل التدريجي لتبنّي الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG

تبنّي معايير ESG سيُصبح جزءاً لا يتجزأ من ثقافة العمل المالي في الأردن والطريق نحو تنمية إقتصادية مستدامة وشاملة للجميع

الأستاذ صالح حماد

يشهد القطاع المالي في الأردن تحولاً تدريجياً نحو دمج المعايير البيئة والاجتماعية والحوكمة (ESG) في عملياته، حيث لعب البنك المركزي الأردني دوراً محورياً في قيادة هذا التحول. ففي تشرين الثاني/ نوفمبر 2023، أطلق البنك استراتيجية التمويل الأخضر 2023–2028، التي تهدف إلى تحويل القطاع المالي الأردني إلى قوة رائدة في التمويل المستدام، وتعزيز قدرته على مواجهة المخاطر المناخية والبيئية. وقد بدأ البنك المركزي الأردني بالفعل بتوجيه القطاع المصرفي نحو دمج الإعتبارات البيئية والمناخية في جميع جوانب عمله، من الحوكمة وإدارة المخاطر إلى الإفصاح والتمويل.

ويقول مدير عام بنك الأردن الأستاذ صالح حماد «كجزء من هذه الجهود، أصدر البنك المركزي تعليمات إدارة مخاطر المناخ، التي تهدف إلى وضع مبادئ توجيهية لإدارة هذه المخاطر لتصبح جزءاً أساسياً من الحوكمة المؤسسية ونماذج الأعمال وإستراتيجيات إدارة المخاطر في البنوك. كما بدأ البنك المركزي بتقييم المخاطر المناخية التي قد تؤثر على القطاع المالي، والعمل على إنشاء تصنيف أخضر وطني لتعريف الأنشطة الاقتصادية المستدامة، إلى جانب إعداد تعليمات رقابية ومعايير إفصاح خاصة بالمناخ. هذه الخطوات تعكس أهمية تضمين عوامل ESG ضمن الأطر الرقابية والإحترازية، مما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي ودفع عجلة التحول الأخضر».

أضاف حماد: «على صعيد البيئة التنظيمية، قام البنك المركزي خلال السنوات الماضية بإصدار تعليمات لتعزيز الحوكمة الرشيدة في البنوك، مما يُلزمها بتطبيق معايير حوكمة متقدمة. كما إنضمّت الجهات الرقابية الأردنية إلى الشبكات الدولية المعنية بالإستدامة المالية، حيث يُعد البنك المركزي الأردني عضواً في شبكة التمويل المستدام (SBFN) منذ العام 2016، مما يساعده على مواكبة أفضل الممارسات العالمية بالتعاون مع مؤسسات كبرى مثل البنك الدولي. وفي خطوة تعزّز الشفافية والإستدامة في القطاع المالي، أعلنت بورصة عمّان عن إطلاق دليل الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتغيُّر المناخي، إضافة إلى الإطار التنظيمي والسياسة الخاصة بالإفصاح، حيث ستُصبح الشركات المدرجة على مؤشر ASE20 ملزمة بهذه الإفصاحات إعتباراً من العام 2027.

وفي ما يخص البنوك العاملة في الأردن، فقد بدأت بعض المؤسسات المالية بدمج معايير ESG في إستراتيجياتها وعملياتها، كما

أصدرت العديد من البنوك تقارير استدامة دورية تفصح فيها عن أدائها البيئي والإجتماعي والحوكمة، وفق معايير عالمية مثل معايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI)، مما يمنحها ميزة تنافسية ويُحسّن أداءها على المدى الطويل. بالإضافة إلى ذلك، تم وضع إرشادات للسندات الخضراء منذ العام 2021 بالتعاون بين وزارة البيئة وهيئة الأوراق المالية والبنك المركزي ووزارات أخرى، لتهيئة البنية التنظيمية لإصدارات أدوات الدين المستدامة. على مستوى التعاون الدولي وبناء القدرات، تم إعداد استراتيجية التمويل الأخضر بدعم فني من البنك الدولي وجهات دولية أخرى، مما ساعد على مواءمة إطارها مع أحدث التطورات العالمية في إدارة مخاطر المناخ والتمويل المستدام. كما نظّم البنك المركزي الأردني بالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن النسخة الثانية من منتدى التمويل الأخضر في حزيران/ يونيو 2024 تحت عنوان «التمويل الأخضر: ضرورة إستراتيجية لمستقبل البنوك»، وذلك لتعزيز الحوار والتعاون داخل القطاع المصرفي ومع الجهات ذات العلاقة للنهوض بمبادرات التمويل الأخضر. كما نظّم بالتعاون مع إتحاد المصارف العربية «منتدى المعايير البيئية والإجتماعية والحوكمة في القطاع المالي» خلال آب/ أغسطس 2024، لمناقشة الإنجازات والتحدّيات والفرص في دمج المبادئ البيئية والإجتماعية والحوكمة، وتعزيز الجهود التعاونية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة».

وتابع حماد: «تعكس هذه الجهود إلتزام البنك المركزي الأردني بتعزيز ممارسات الحوكمة البيئية والإجتماعية وحوكمة الشركات، وتوجيه القطاع المالي نحو تبنّي إستراتيجيات مستدامة تدعم التنمية الإقتصادية المستدامة في المملكة، مما يُمهّد الطريق أمام قطاع مالي أكثر إستدامة وشمولية.

وفي هذا السياق، فإن بنك الأردن، إنطلاقاً من توجُّهه الإستراتيجي بأن يكون رائداً في مجال الإستدامة البيئية والإجتماعية في الدول التي يعمل فيها، وبالإعتماد على مبادئ الحوكمة القوية وبدعم من مجلس إدارته، فقد إستهدف تطبيق أفضل ممارساتESG، حيث أبرم البنك شراكة إستراتيجية مع شركة رائدة في مجال الإستدامة لتطوير وتنفيذ ممارسات الأعمال المستدامة وحوكمة الشركات. كما بدأ في الربع الرابع من العام 2024 بتأسيس وتطبيق برنامج متكامل لإدارة معاييرESG، بهدف دمجها في إستراتيجيات وعمليات وأنشطة البنك».

وعن رؤيته المستقبلية لمستقبل ESG، أوضح حماد «تطمح الرؤية المستقبلية إلى أن يكون القطاع المالي الأردني قوة دافعة في التحوُّل نحو إقتصاد أكثر إستدامة وشمولية، مما يُعزّز النمو

المستدام والإزدهار الإقتصادي، حيث إن خارطة الطريق لإستراتيجية التمويل الأخضر والسياسات الداعمة لها، ستؤهل الأردن ليغدو نموذجاً رائداً في المنطقة في مجال التمويل المستدام، وبحيث تصبح فيه إعتبارات المناخ والإستدامة جزءاً روتينياً من قرارات الإقراض والإستثمار في كافة البنوك. ومن المتوقع أن يزداد التوجُّه من القطاع المصرفي لتمويل مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بما يدعم طموح الأردن في التوسع بمصادر الطاقة النظيفة. وستزداد محافظ التمويل الأخضر لتشمل مجالات حيوية أخرى ككفاءة إستخدام المياه والزراعة المستدامة وإدارة النفايات، مما ينعكس إيجاباً على تحقيق أهداف المساهمات المحددة وطنياً (NDC) بخفض الانبعاثات والتكيُّف مع تغيُّر المناخ.

وعلى صعيد إدارة المخاطر، سيكون النظام المالي أكثر صلابة أمام صدمات المناخ، حيث سيتمكن بفضل الإختبارات الدورية وبيانات الإفصاح من توقّع المخاطر البيئية والتحوط المسبق لها، حفاظاً على إستقرار الأسواق. كما أن إلتزام البنوك بالحوكمة الرشيدة والشفافية سيُعزّز ثقة المستثمرين الدوليين، فاتحاً الأبواب أمام تدفقات رؤوس أموال تبحث عن بيئات إستثمارية ملتزمة بالإستدامة. وليس أدلّ على ذلك من توجُّه بورصة عمّان لمواءمة إفصاحات الشركات مع معايير الإستدامة العالمية ISSB لجذب المستثمرين المهتمين في هذا الجانب.

وفي هذا المشهد المستقبلي، سيعمل التعاون الوثيق بين الحكومة والقطاع المالي وقطاع الأعمال على خلق بيئة مواتية لازدهار التمويل المستدام. فمن جهة، تضع الحكومة سياسات مناخية واضحة وتوفر حوافز إستثمارية، ومن جهة أخرى تُوفّر البنوك الموارد لتمويل المشاريع الخضراء، بينما تلتزم الشركات بتبنّي ممارسات إنتاج مستدامة لرفع قدرتها على الحصول على التمويل. هذا التعاون الثلاثي سيساهم في بناء إقتصاد أردني أخضر وشامل، يُوازن بين النمو الإقتصادي وحماية الموارد الطبيعية وتحقيق العدالة الاجتماعية. ونتيجة لذلك، ستتمكّن المملكة من تلبية إلتزاماتها الدولية في مجال المناخ والتنمية المستدامة، بل وقد تتخطّاها لتصبح مركزاً إقليمياً لجذب الإستثمارات الخضراء ونقل المعرفة في مجال التمويل المستدام إلى الدول المجاورة.

ختاماً، يُمكن القول: إن القطاع المالي الأردني على أعتاب تحول استراتيجي، إذ وُضعت الرؤية ورُسمت الإستراتيجية، وتم إحراز إنجازات مهمة في فترة وجيزة. ويبقى التحدّي الآن في التنفيذ الشامل وترجمة الخطط إلى واقع ملموس يُحدث فرقاً في الإقتصاد والمجتمع. ومع إستمرار الإلتزام من قبل الجهات التنظيمية والمصرفية، ودعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص، فإن تبنّي معايير ESG سيُصبح جزءاً لا يتجزّأ من ثقافة العمل المالي في الأردن والطريق نحو تنمية إقتصادية مستدامة وشاملة للجميع».

بنك الاردن
Bank of Jordan

بنك ك
عط ريقتك

حمّل التطبيق الآن!

BOJ Mobile

تواصل معنا عبر:

الهاتف: 5807777 6 962+
البريد الإلكتروني: boj@bankofjordan.com.jo
الموقع الإلكتروني: www.bankofjordan.com

مدير عام الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك) مها البهو:
يهدف «جوين» إلى تمكين رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية والطلاب وغيرها من الفئات المستهدفة من تطوير أفكارهم المبتكرة في القطاع المالي والمصرفي

مركز التكنولوجيا المالية «جوين»، حاضنة أعمال فريدة من نوعها في الأردن، والأولى المتخصّصة في حلول التكنولوجيا المالية، أُطلقت في تشرين الأول/ أكتوبر 2022 وإفتُتحت رسمياً في حزيران/ يونيو 2023 من قبل سمو الأمير الحسين بن عبد الله الثاني، ولي العهد. وقد أتى إنشاء هذا المركز إستجابةً لرؤية التحديث الإقتصادي التي أطلقها سيد البلاد جلالة الملك عبدالله الثاني في العام 2022، بهدف بناء اقتصاد رقمي مستدام وتعزيز الخدمات المالية الرقمية المُبتكرة في المملكة.

السيدة مها البهو

وتقول المدير العام للشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك) مها البهو: يهدف «جوين» إلى تمكين رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية والطلاب وغيرها من الفئات المستهدفة من تطوير أفكارهم المبتكرة في القطاع المالي والمصرفي، وصقل مواهبهم وتعزيز معرفتهم ومهارتهم في هذا المجال. وهناك العديد من الميزات التي تجعل خدمات «جوين» فريدة من نوعها على مستوى حاضنات ومسرعات الأعمال في الأردن، نذكر أهمها:

– **توفير الدعم الشامل للمبتكرين:** يُوفر المركز إمكانية الوصول إلى الموارد الأساسية اللازمة لبلورة الأفكار في مجال التكنولوجيا المالية، وتحويلها إلى حلول قابلة للتطبيق على أرض الواقع، ومتوافقة مع متطلّبات السوق الأردني، بما في ذلك الوصول الى البنية التحتية والخبرات المتخصصة في الخدمات المالية والمصرفية، وفرص الوصول للشراكات مع المؤسسات المالية والمصرفية والمؤسسات الداعمة، وفرص الوصول إلى التمويل والمُستثمرين، وفرص الوصول للأسواق المحلية والعالمية.

– **التعاون مع الجهة التنظيمية:** بالشراكة مع البنك المركزي الأردني، يحتضن «جوين» المختبر التنظيمي الرقمي (JoRegBox) الخاص بالبنك المركزي الأردني. يضمن هذا التعاون توافق الحلول المبتكرة في مجال التكنولوجيا المالية مع المعايير التنظيمية، مع التركيز على الأمان وحماية المستهلك وإدارة المخاطر.

– **الشراكات الاستراتيجية:** بالاستفادة من موقع جوباك في منظومة التكنولوجيا المالية في الأردن، يعمل «جوين» على تشبيك رواد الأعمال مع المؤسسات المالية، مثل البنوك وشركات المحافظ وشركات التمويل الأصغر وشركات التأمين وغيرها، مما يتيح فحص الحلول التقنية للشركات الناشئة بشكل عملي وإتاحة فرصة تبنّي هذه الخدمات من قبل المؤسسات المالية وعقد شراكات

معها. ويستفيد رواد المركز أيضاً من شراكات المركز تحديداً مع البنوك الراعية وهي البنك الأردني الكويتي وبنك الإسكان والبنك الإسلامي الأردني للدورتين السابقتين والبنك الأردني الكويتي وبنك الإسكان وكابيتال بنك للدورتين المقبلتين، في تطوير منتجاتهم والتي تقدم خدمات التوجيه والإشراف للشركات الناشئة ويكون لها الأولوية في تبني الحلول المبتكرة في حال رغبت بذلك. ولا ننسى اهتمام المؤسسات المحلية والعالمية في برامج المركز ودعمها وتقديمها المنح والجوائز والبرامج المتخصّصة للشركات الناشئة، مثل الشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) والشراكة مع الصندوق الأردني للريادة (ISSF).

– **برامج متنوعة ومتخصصة:** فضلاً عن برنامج الاحتضان الخاص برواد الأعمال والشركات الناشئة وتوفير الدعم لهم، كلّ بحسب اختصاصه واحتياجاته، يُوفر المركز مجموعة متنوعة من البرامج التي تتجاوز بكثير مسار برنامج الاحتضان الرئيسي الذي يطرحه المركز سنوياً ويمتد على مدار 6 أشهر، حيث ينظم ويوفر «جوين» برامج عدة وهي:

– أ. برنامج الهاكثون: وهو عبارة عن برنامج يستهدف طلاب الجامعات لإيجاد حلول مالية مبتكرة لتحديات ومشاكل محددة ومعينة في القطاع المالي والمصرفي، حيث يتخلل البرنامج عدة مراحل من ضمنها تدريبات وورشات عمل فنية وتقنية تُحاكي متطلبات سوق العمل وتهدف الى رفع كفاءة طلاب الجامعات في استخدام التقنيات والتكنولوجيا الحديثة، بهدف سد الفجوة بين مُخرجات التعليم واحتياجات السوق. في هذا الإطار، أطلقنا تحدّي Fintech Rally 2024 بنسخته الجامعية وهو أول هاكثون وطني للتكنولوجيا المالية موجه خصيصاً لطلبة الجامعات. استقطب هذا الحدث فرقاً طلابية من مختلف التخصُصات والجامعات الأردنية، وخضع المشاركون لسلسلة من ورشات التدريب المكثفة، وابتكروا حلولًا تقنية لمعالجة تحديات مالية حقيقية.

– ب. برنامج تحدّي الشركات وهو عبارة عن برنامج يستهدف رواد الأعمال والشركات الأردنية لتنصيب حلولهم المالية المبتكرة وفتح السوق لهم من خلال عمل شراكات استراتيجية مع القطاع المالي والمصرفي من خلال إثبات المفهوم. نذكر في هذا السياق، تحدّي التوقيع الرقمي (DiSiFi)، الذي أُطلق للشركات في الأردن لابتكار حلول تكنولوجية تدعم اعتماد التوقيع الرقمي في المعاملات البنكية، بما يتماشى مع البنية التحتية للمفتاح العام (PKI) المعتمدة من البنك المركزي الأردني وذلك لتسريع التحوُّل الرقمي للمؤسسات المالية من خلال حلول آمنة، وقانونية، وعملية تُسهم في التخلص من الاعتماد على الوثائق الورقية. كما نذكر أيضاً تحدي «الخدمات المالية الرقمية الخضراء» (Green Fintech Innovation Challenge) الذي هدف إلى إيجاد حلول مبتكرة في مجال التكنولوجيا المالية الخضراء والتي تتناول الأهداف البيئية والمفاهيم الأوسع للتمويل الأخضر. ولا ننسى أيضاً تحدّي «تمويل سلاسل التوريد» (Supply Chain Finance Challenge) الذي هدف إلى إيجاد حلول مبتكرة لمشاكل تمويل سلاسل التوريد في الأردن وتمكين الشركات من طرح إثبات مفهوم (POC) لهذه الخدمة الفريدة من نوعها.

– ج. برنامج التحدّي بين المؤسسات المالية، وهو عبارة عن برنامج يستهدف المؤسسات المالية وبالأخص رعاة «جوين»، للتنافس في حل مشاكل القطاع وتنصيب حلول مالية مبتكرة وإطلاقها للعملاء. وأحد الأمثلة على ذلك هو تحدي خطابات الضمان/الكفالات البنكية الإلكترونية (eLG Challenge)، حيث جاء هذا التحدّي استجابة لحاجة السوق إلى رقمنة عمليات إصدار خطابات الضمان والكفالات البنكية. وضمن هذا التحدّي، دخلت البنوك الثلاثة الراعية لمركز التكنولوجيا المالية «جوين» للدورة السابقة وهي البنك الأردني الكويتي وبنك الإسكان للتجارة والتمويل والبنك الإسلامي الأردني في تحدٍ لتصميم أفضل تجربة وواجهة مستخدم (UI/UX Design) بهدف رقمنة هذه الخدمة لتوفير الوقت والجهد، وزيادة الثقة ورفع الكفاءة والمصداقية.

باختصار، فإن «جوين» لا يوفر فقط الدعم الفني واللوجستي، بل يفتح أبواب تعاون حقيقية من خلال شبكة قوية من الشركاء تُسهّل على الشركات الناشئة أن تتحول من مجرد أفكار إلى حلول قائمة في السوق، مدعومة تنظيمياً، ومؤهلة للنجاح محليًا ودولياً».

برنامج الاحتضان في مركز التكنولوجيا المالية – جوين

وتشرح البهو «برنامج الاحتضان في مركز التكنولوجيا المالية – جوين، هو برنامج متخصّص يمتد على مدار 6 أشهر، ويهدف إلى دعم رواد الأعمال والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية (الفنتك) في مراحلها المبكرة، لمساعدتهم في تحويل أفكارهم المالية المبتكرة إلى حلول جاهزة للسوق. هدفنا الرئيسي، تعزيز بيئة الإبتكار في مجال التكنولوجيا المالية في الأردن من خلال توفير الموارد، والإرشاد، والبنية التحتية اللازمة والشراكات لهذه الشركات.

جوباك تحتفل بتخريج الدفعة الثانية من الشركات الناشئة من برنامج الاحتضان التابع لمركز التكنولوجيا المالية "جوين" برعاية وحضور معالي محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل الشركس وحضور رؤساء تنفيذيين للبنوك العاملة في الأردن، وممثلين عن قطاعات التكنولوجيا المالية والمصرفية، وحاضنات ومسرعات الأعمال، ومستثمرين

يتضمّن البرنامج ثلاث مراحل رئيسية:

1. مرحلة المعسكر التدريبي (Bootcamp)

وهي المرحلة التمهيدية التي يتعرف فيها المشاركون على أساسيات ريادة الأعمال ويتحقّقون من جدوى أفكارهم في مجال التكنولوجيا المالية.

2. مرحلة التوافق (Fit)

وهي المرحلة التي يتم خلالها العمل على التحقق الفني والتقني من الحلول، ويتم ربط المشاركين بمرشدين وخبراء من قطاعات ذات صلة لدعم تطوير مشاريعهم.

3. مرحلة الإطلاق (Launch)

وهي المرحلة النهائية التي يتم فيها تطوير المنتج الأولي القابل للتطبيق (MVP) والاستعداد لإطلاق الحل في السوق أو الانضمام الى المختبر التنظيمي (إذا كان الحل المالي المبتكر يتطلب ذلك).

نحن نستقطب في هذا البرنامج المتقدمين فوق سن 18 عاماً والمقيمين في الأردن خلال فترة البرنامج لضمان تمكنهم من حضور جميع الجلسات والورشات. ويشترط أن تكون الفكرة المقدمة ضمن نطاق التكنولوجيا المالية (الفينتك) والتي تشمل

مجالات مثل المدفوعات، والادخار، وإدارة الثروات، والإقراض، والتأمين الرقمي، والخدمات المالية المفتوحة، والحوالات، والخدمات المصرفية للأفراد والشركات. كما يجب أن تكون الفكرة موجهة للسوق الأردني وتراعي احتياجاته.

ويحصل المشاركون في برنامج الاحتضان على مجموعة متكاملة من الموارد التي تدعم رحلتهم الريادية، بدءًا من الوصول إلى بنية تحتية متخصّصة تشمل مساحات عمل وبيئة رقمية تجريبية (Digital Sandbox)، إلى خبرات معرفية من خلال ورشات تدريب تقنية وجلسات إرشاد فردية مع خبراء في المجال. كما يتمكّن المشاركون من بناء علاقات استراتيجية مع مؤسسات مالية محلية ودولية، مما يعزّز فرص التعاون والدخول إلى الأسواق. ويفتح أمامهم أيضاً باب الوصول إلى المستثمرين وشركات رأس المال المغامر لدعم نموهم وتوسّعهم في السوق.

أما بالنسبة إلى أبرز النتائج التي حققها برنامج الاحتضان بدورتيه السابقتين، فقد نجح البرنامج في دعم أكثر من 20 شركة ناشئة والتي استطاعت بناء منتجها الأولي القابل للتطبيق (MVP)، وتمكن بعض منها من الدخول إلى المختبر التنظيمي الرقمي التابع للبنك المركزي الأردني، بينما حققت العديد منها شراكات فعلية مع مؤسسات مالية محلية، في حين نجحت 9 شركات في الحصول على جوائز مالية من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ضمن برامج متعددة، وحصلت أيضاً 13 شركة على خدمات عينية (In-kind Services) لمساعدتها في تطوير وتوسيع أعمالها في مجال التكنولوجيا المالية، كل بحسب إحتياجه، من قبل الصندوق الأردني للريادة (ISSF). ولا ننسى أن العديد من هذه الشركات قد أطلقت منتجاتها في الأسواق».

المعيار الأردني للخدمات المالية المفتوحة

وتوضح البهو «في شباط/ فبراير 2024، أطلق «جوين»، وبالتعاون مع البنك المركزي الأردني ومجموعة من البنوك، المعيار الأردني للخدمات المالية المفتوحة (Jordan Open Finance Standards). يهدف هذا المعيار إلى توحيد متطلّبات واجهات برمجة التطبيقات (APIs) لعدد من الخدمات المالية والمصرفية، مما يُسهل على شركات التكنولوجيا المالية الربط مع المؤسسات المالية باستخدام واجهة موحدة، بدلاً من التعامل مع واجهات متعدّدة تختلف من مؤسسة لأخرى. إن إطلاق هذا المعيار يُعد خطوة استراتيجية نحو تعزيز الابتكار في القطاع المالي والمصرفي الأردني، فمن خلال تبسيط عمليات الربط بين شركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية، يُمكن تسريع تطوير وإطلاق منتجات مالية رقمية مبتكرة. كما يُعزّز هذا المعيار من التنافسية ويُسهم في تحسين جودة الخدمات المالية المقدمة للمستخدمين.

ومع اعتماد المعيار الأردني للخدمات المالية المفتوحة، يُتوقع أن يشهد القطاع المالي في الأردن تحولاً رقمياً متسارعاً. سيُسهم هذا في تعزيز الشمول المالي الرقمي، حيث تُتاح خدمات مالية رقمية متقدمة لشرائح أوسع من المجتمع لتلبية متطلبات متنوعة ومختلفة.

كما يُمكن أن يُحفز هذا المعيار دخول لاعبين جدد إلى السوق، مما يُعزّز من التنافسية والابتكار في تقديم الخدمات المالية المبتكرة، كما سيُساهم في توسعة قاعدة العملاء التي يتم خدمتها من خلال شركات التكنولوجيا المالية وبالتعاون مع المؤسسات المالية».

JOIN
FINCUBATOR

نمكن الابتكار في التكنولوجيا المالية في الأردن!

مركز التكنولوجيا المالية - جوين هو أول حاضنة متخصصة بالتكنولوجيا المالية في الأردن تأسست من قبل جوباك والبنك المركزي الأردني لدعم الشركات الناشئة ورواد الأعمال من خلال إرشاد متخصص، وتوجيه تنظيمي، وإتاحة الوصول إلى بيئة اختبار حقيقية.

من فكرة إلى واقع مؤثر!

يسهم خريجو المركز في تشكيل مستقبل التكنولوجيا المالية في الأردن

حزمة تمويلية جديدة بقيمة 1.1 مليار دولار للأردن
البنك الدولي يؤكد صلابة الإقتصاد الأردني رغم تداعيات الإقليم

مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا

كشفت الوثائق الرسمية للمشاريع التي تضمنتها حزمة التمويل التي أعلنت عنها مجموعة البنك الدولي لصالح المملكة الأردنية، أن الأردن أظهر قدراً كبيراً من الصلابة والقدرة على الصمود والحفاظ على إستقراره ونموّه في مواجهة الصدمات والأزمات الإقليمية والعالمية، حيث حافظت المملكة على متوسط معدل نمو ثابت قدره 2.5% على مدار العقد الماضي، إضافة الى إطلاق رؤية التحديث الإقتصادي في العام 2021.

وكانت مجموعة البنك الدولي قد أعلنت عن حزمة تمويلية جديدة بقيمة 1.1 مليار دولار للأردن في إطار الشراكة الإستراتيجية بين المملكة ومجموعة البنك لدعم مسيرة الإصلاح الاقتصادي. وتهدف حزمة التمويل الجديدة إلى حشد إستثمارات بقيمة 58.4 مليار دولار، ومضاعفة النمو الإقتصادي، وإستحداث مليون وظيفة جديدة، لتعزيز الإنتاجية وزيادة الصادرات وتعزيز النمو بقيادة القطاع الخاص.

وبحسب وثيقة البنك الدولي، ستدعم حزمة التمويل سياسات التنمية لتحقيق النمو والتنافسية في الأردن بقيمة 400 مليون دولار لدعم الإصلاحات الرئيسية التي تشملها رؤية التحديث الإقتصادي .

كما يستهدف المشروع تحسين الإجراءات الجمركية، وإستفادة المرأة من الإجراءات التي توفر حماية أقوى في سوق العمل، وزيادة قيمة المشتريات العامة الممنوحة لمنشآت الأعمال الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وجمع تمويل إضافي من خلال حلول المختبرات التنظيمية لتطبيقات التكنولوجيا المالية.

كما يهدف برنامج سياسات التنمية تحقيق النمو والتنافسية في الأردن إلى تحسين القدرة التنافسية وجذب الاستثمار في القطاعات ذات الإمكانات العالية، ودعم الإصلاحات الرئيسية المشمولة بإطار رؤية التحديث الإقتصادي في الأردن.

وفي مجال الطاقة تفيد وثيقة البنك الدولي، بأن الأردن حقق قفزة نوعية في مجال الطاقة المتجددة، ورغم هذا التقدم، لا يزال قطاع الطاقة يواجه تحدّيات، أبرزها الأعباء المالية لشركة الكهرباء الوطنية.

وفي إطار مواجهة هذه التحدّيات، أطلقت الحكومة بالتعاون مع البنك الدولي «برنامج كفاءة قطاع الكهرباء وموثوقية إمداداته» بتمويل يصل إلى 500 مليون دولار، بهدف تحقيق خفض خسائر قطاع الكهرباء بأكثر من مليار دولار في حلول العام 2027، ورفع نسبة الطاقة المتجددة إلى 31% في حلول العام 2030.

وفي مجال الريادة والإبتكار، أظهرت وثيقة البنك الدولي، أن الأردن أثبت أنه واحد من أبرز أسواق رأس المال الإستثماري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث حلّ في المرتبة الرابعة بين عامي 2018 و2022.

ومع وجود أكثر من 8 آلاف خريج سنوياً في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عزّزت المملكة بيئتها الريادية، ما أسهم في تأسيس شركات ناشئة وناجحة وجذب إستثمارات دولية. ولتعزيز البيئة الريادية، أطلق الأردن المرحلة الثانية من الصندوق الأردني للريادة بدعم من البنك الدولي بقيمة 50 مليون دولار، بهدف جذب استثمارات إضافية تصل إلى 150 مليون دولار خلال السنوات الخمس المقبلة.

وفي ما يخص الحماية الاجتماعية شهد الأردن تطوراً نوعياً في نظام الحماية الاجتماعية خلال السنوات الأخيرة، حيث تضاعفت مخصّصات برنامج التحويلات النقدية منذ العام 2018 لتبلغ 190 ألف أسرة مستفيدة، في إطار جهود الحكومة لحماية الفئات الأكثر إحتياجاً من الصدمات الإقتصادية وتحدّيات تغيُّر المناخ.

وبالتعاون مع البنك الدولي أطلق الأردن «برنامج الحماية الاجتماعية القادرة على الصمود والإستدامة»، بتمويل 400 مليون دولار والذي يهدف إلى تحسين فرص التعليم والصحة وفرص العمل، وتعزيز الإستدامة المؤسسية عبر تحديث السجل الاجتماعي ليشمل 75% من السكان.

ويسعى البرنامج إلى تحقيق أهداف نوعية حتى العام 2027، تتمثل بوصول 1.2 مليون شخص للتحويلات النقدية، وإستفادة مليون شخص من برامج التكيُّف مع تغيُّر المناخ، وتوفير تأمين صحي لـ 150 ألف مواطن، وتدريب 1000 أخصائي إجتماعي معتمد، ودعم 10 آلاف شخص عبر برامج القطاع الخاص.

وأوضحت الوثيقة، أنه رغم هذه الإنجازات، يُواجه الأردن ضغوطاً متزايدة بسبب الأزمات الإقليمية وتدفق اللاجئين، الآثار السلبية لتغيُّر المناخ، الحاجة لتعزيز الشمول المالي والتمكين الإقتصادي.

التطورات الإقتصادية والمصرفية في فلسطين: الواقع والآفاق
الإقتصاد الفلسطيني تحت ضغوط كبيرة خلال العام 2025
في ظل إستمرار التحدّيات المرتبطة بالتوترات السياسية والقيود الاقتصادية

شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2024 بأكمله، وتحديداً خلال الربع الثالث منه، تراجعاً حاداً في الأداء نتيجة إستمرار العدوان الإسرائيلي وما نتج عنه من أضرار مباشرة وغير مباشرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة، فقد إنخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 30.9% على أساس سنوي، مع تراجع إقتصاد الضفة الغربية بنسبة 19.5% وإقتصاد قطاع غزة بنسبة 86.8%، مما يعكس التأثير الكارثي للأحداث الجارية. ورافق هذا الإنكماش الإقتصادي إرتفاع كبير في معدّلات التضخُّم، حيث وصل إلى 55% على المستوى الوطني، مع تسجيل الضفة الغربية معدل تضخم بلغ 2.7%، بينما شهد قطاع غزة إرتفاعاً حاداً بنسبة 258.4%، متأثراً بشح الإمدادات والقيود المفروضة على دخول السلع الأساسية.

وفي ما يتعلق بسوق العمل، فقد إرتفع معدّل البطالة إلى 48% على المستوى الوطني، حيث بلغ في الضفة الغربية 30.7%، في حين وصلت البطالة في غزة إلى قرابة 80%، وهو ما يعكس توقف معظم الأنشطة الإقتصادية وإنعدام فرص العمل. كما شهدت الأجور تفاوتاً ملحوظاً، حيث إرتفع متوسط الأجر اليومي في الضفة الغربية بنسبة 2.4%، في حين ظل معدّل الأجور في غزة غير متوفر بسبب توقف غالبية النشاط الإقتصادي.

وعلى صعيد المالية العامة، سجّلت الإيرادات العامة والمنح تراجعاً بنسبة 16%، وذلك بسبب تراجع إيرادات الجباية المحلية بنسبة 39.8%، إضافة إلى إستمرار الإقتطاعات الإسرائيلية من أموال المقاصة. في المقابل، إرتفع رصيد الدين الحكومي بنسبة 30.7% ليصل إلى 4.1 مليار دولار، مما يعكس الضغوط المالية المتزايدة على السلطة الفلسطينية. أما في ما يتعلق بالتجارة الخارجية، فقد سجّل العجز في الحساب الجاري إرتفاعاً حاداً ليصل إلى 6.24% من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة إنخفاض تعويضات العمال الفلسطينيين في إسرائيل وصافي الدخل المحوّل من الخارج، حيث إنخفض الأخير بنسبة 79.3% ليبلغ 275 مليون دولار، كما تراجع إجمالي الصادرات والواردات، مما أدى إلى تفاقم العجز التجاري بنسبة 45.2%.

ويُتوقع أن يظل الإقتصاد الفلسطيني تحت ضغوط كبيرة خلال العام 2025، حيث تشير التقديرات إلى إستمرار التحدّيات المرتبطة بالتوترات السياسية والقيود الإقتصادية، فمن المرجّح أن يستمر النمو الإقتصادي في الإنكماش، خصوصاً في ظل غياب إستثمارات جديدة وعدم إستقرار سوق العمل، كما يُتوقع إستمرار معدّلات التضخُّم المرتفعة، خصوصاً في قطاع غزة، نتيجة إستمرار شح الإمدادات.

واقع الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في فلسطين

تُعتبر الحوكمة البيئية والإجتماعية والمؤسسية إطاراً مهماً لضمان إستدامة القطاع المصرفي، حيث تُركز على الإلتزامات البيئية، والمسؤوليات الإجتماعية، ومعايير الحوكمة الرشيدة. وفي فلسطين، أُجريت دراسات لتقييم مدى تطبيق هذه المبادئ في المصارف المحلية، حيث أشارت دراسة بعنوان «مدى تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية» وفق مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية، إلى وجود جهود لتبنّي مبادئ الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحدّيات تحول دون التطبيق الكامل لهذه المبادئ، مما يستدعي تعزيز الجهود لضمان الإمتثال الكامل.

بالإضافة إلى ذلك، تُظهر دراسات أخرى أن تطبيق مبادئ الحوكمة يُمكن أن يُساهم في تحقيق الإستدامة المالية للمصارف الفلسطينية. ففي دراسة ميدانية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، تبيّن أن للحوكمة دوراً في تعزيز الإستدامة المالية، مما يُبرز أهمية الإلتزام بهذه المبادئ لتحقيق التنمية المستدامة. وبشكل عام، يُمكن القول إن المصارف في فلسطين بدأت تخطو خطوات نحو تبنّي المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، إلاّ أن هناك حاجة لمزيد من الجهود والتوعية لضمان تطبيقها بشكل فعّال، مما يُساهم في تعزيز الإستدامة المالية والتنمية المستدامة في القطاع المصرفي الفلسطيني.

هيكل القطاع المصرفي الفلسطيني

يبلغ عدد المصارف العاملة في فلسطين 13 مصرفاً تقسّم إلى سبعة مصارف محلية (منها ثلاثة مصارف إسلامية وأربعة تقليدية)، وستة مصارف عربية (خمسة مصارف أردنية ومصرف مصري واحد). بلغ عدد الفروع المصرفية في نهاية الربع الثاني من العام 2023، 384 فرعاً ومكتباً، فيما بلغ عدد أجهزة الصرّاف الآلي 735 جهازاً. يتضمن الجدول رقم 1 لائحة بالمصارف العاملة في فلسطين ونوعها، ويتضمّن الجدول رقم 2 لائحة بأكبر 10 مصارف عاملة في فلسطين والبيانات المالية الأساسية لها.

جدول 1: لائحة المصارف العاملة في فلسطين

مصارف محلية		مصارف عربية تقليدية
تقليدية	إسلامية	
بنك فلسطين	البنك الإسلامي العربي	البنك العربي
بنك الاستثمار الفلسطيني	البنك الإسلامي الفلسطيني	بنك القاهرة عمّان
بنك القدس	مصرف الصفا الإسلامي	بنك الأردن
البنك الوطني		بنك الإسكان للتجارة والتمويل
		البنك الأهلي الأردني
		البنك العقاري المصري العربي

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

تُشير البيانات الى زيادة الشمول المالي في فلسطين حيث إرتفعت نسبة البالغين الذين لديهم على الأقل حساب مصرفي واحد من 44% في نهاية العام 2020 إلى 51% حتى نهاية العام 2023.

وفي إطار مساعي سلطة النقد الفلسطينية الى تحسين بيئة العمل وزيادة كفاءة أسواق السلع والخدمات وتحقيق نسبة شمول مالي مرتفعة، قامت سلطة النقد بالتعاون مع هيئة سوق رأس المال الفلسطينية ببناء الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي. وتعتبر سلطة النقد الفلسطينية أن الوصول إلى الخدمات المالية وإستخدامها هي من العناصر الأساسية لتحسين بيئة العمل، وزيادة كفاءة أسواق السلع والخدمات، وبالتالي تحسين معدّلات النمو الإقتصادي. وبناء عليه، واصلت سلطة النقد الفلسطينية تعزيز إجراءاتها لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية لمختلف شرائح المجتمع الفلسطيني.

وضمن السياق نفسه، يأتي إهتمام سلطة النقد بالتكنولوجيا المالية من واقع المسؤولية المجتمعية، حيث قامت بإطلاق مجموعة من المبادرات التي تهدف لتطوير ودعم قطاع التكنولوجيا المالية وتعزيز التحول الرقمي والبنية التحتية لأنظمة الدفع في فلسطين، منها إستحداث قسم التكنولوجيا المالية والإبداع ضمن هيكلها الوظيفي ليقوم بمتابعة وتنفيذ الإستراتيجيات ورصد المستجدات في السوقين المحلية والعالمية وبناء القدرات في سلطة النقد والقطاع المالي، كذلك تشكيل فريق إستشاري خاص بالتكنولوجيا المالية.

جدول 2: بيانات أكبر 10 مصارف عاملة في فلسطين (مليون دولار)

المصرف	الموجودات		القروض		الودائع		حقوق الملكية		الأرباح	
	2023	الربع الثالث 2024	2023	الربع الثالث 2024	2023	الربع الثالث 2024	2023	الربع الثالث 2024	2023	الربع الثالث 2024
بنك فلسطين	7,126	7,845	3,839	3,866	5,266	6,204	560	569	16	(18)
البنك العربي *	5,057	4,917	1,916	1,954	4,163	4,154	489	527	90	39
البنك الإسلامي العربي	1,738	1,643	1,109	1,113	1,464	445	141	142	5	1
البنك الإسلامي الفلسطيني	1,569	1,507	984	943	1,336	1,230	148	151	5	2
بنك القدس	1,508	1,507	992	925	1,243	1,257	155	164	9	10
البنك الوطني	1,491	1,353	924	836	1,164	1,059	172	178	14	6
بنك القاهرة عمان	1,143	1,185	634	608	876	870	126	125	10	1
بنك الأردن *	861	841	443	404	678	690	123	113	11	(9)
بنك الاستثمار الفلسطيني	792	746	440	438	641	599	104	106	5	1
بنك الإسكان للتجارة والتمويل *	774	769	381	397	639	591	102	106	1	5
المجموع	22,059	22,313	11,662	11,484	17,470	17,099	2,120	2,181	166	38

المصدر: جمعية البنوك في فلسطين والمواقع الإلكترونية للمصارف* الربع الثاني عام 2024.

البيانات المجمّعة للقطاع المصرفي الفلسطيني

بلغ مجموع موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني في نهاية العام 2024 قرابة 24.5 مليار دولار، أي بزيادة بنسبة 7.4% عن نهاية العام 2023. كما بلغ مجموع ودائع العملاء المقيمين (من القطاعين العام والخاص) قرابة 18.2 مليار دولار، بزيادة بنسبة 7.1% عن نهاية العام 2023. وبلغت التسهيلات الإئتمانية المقدّمة من المصارف للعملاء المقيمين (من القطاعين العام والخاص) قرابة 11.9 مليار دولار، مسجلة إنخفاضاً بنسبة 0.3% عن نهاية العام 2023. أما بالنسبة إلى رأس المال المجمّع للقطاع، فقد بلغ قرابة 2.3 مليار دولار، بزيادة 1.1% عن نهاية العام 2023.

جدول 3: تطور بيانات الميزانية المجمّعة للقطاع المصرفي الفلسطيني (مليون دولار)

	2020	2021	2022	2023	2024
مجموع الموجودات	19,886.2	21,673.0	21,404.40	22,797.9	24,489.6
التسهيلات الائتمانية المقدمة للعملاء المقيمين	10,031.5	10,721.4	11,012.60	11,946.5	11,906.1
للسلطة الوطنية الفلسطينية (%)	*21.7*	*22.8*	*19.7*	*20.1*	*23.4*
لمؤسسات القطاع العام والسلطات المحلية (%)	*0.19*	*0.19*	*0.2*	*0.2*	*0.2*
للعملاء الآخرين المقيمين (%)	*78.0*	*76.9*	*80.4*	*79.6*	*76.3*
ودائع العملاء المقيمين	14,605.9	15,947.0	15,925.40	17,008.7	18,217.7
من السلطة الوطنية الفلسطينية (%)	*2.2*	*2.9*	*2.9*	*2.9*	*2.9*
من القطاع العام والسلطات المحلية (%)	*0.9*	*1.0*	*0.9*	*0.8*	*1.1*
من العملاء الآخرين المقيمين (%)	*96.8*	*96.0*	*96.1*	*96.3*	*95.9*
ودائع العملاء غير المقيمين	532.3	571.1	542.8	580.3	558.9
رأس المال	1,967.4	2,107.5	2,229.60	2,285.3	2,311.6

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

وبالنسبة إلى توزع التسهيلات الإئتمانية على القطاعين العام والخاص، فقد بلغت نسبة التسهيلات المقدمة للقطاع العام (أي السلطة الوطنية الفلسطينية + مؤسسات القطاع العام والسلطات المحلية) حتى نهاية العام 2024 قرابة 23.6%، مقابل 76.3% للقطاع الخاص. كما بلغت حصة القروض الإستهلاكية نحو 11.8% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف إلى القطاع الخاص حتى نهاية العام 2024، وإستحوذ قطاع العقارات والإنشاء على 19.5% من القروض المصرفية الممنوحة إلى القطاع الخاص، يليه قطاع التجارة الداخلية والخارجية (15.88%)، وخدمات الأعمال والخدمات الاستهلاكية (9.04%)، فالتعدين والصناعة (5.5%).

رسم بياني 1: توزع التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف العاملة في فلسطين على القطاعات الاقتصادية – نهاية 2024

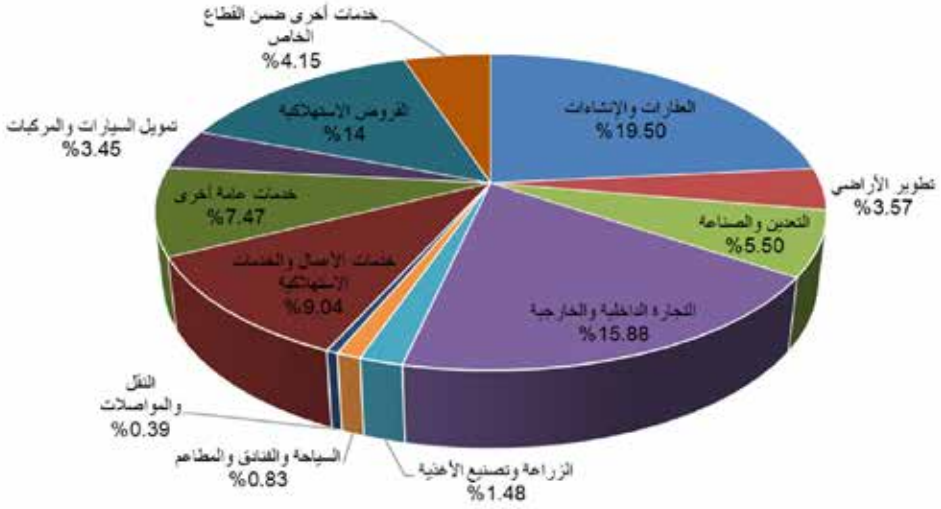

المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات سلطة النقد الفلسطينية.

أما بالنسبة إلى توزع ودائع العملاء المقيمين على القطاعين العام والخاص، فقد بلغت نسبة ودائع القطاع العام (السلطة الوطنية الفلسطينية + مؤسسات القطاع العام والسلطات المحلية) في العام 2024، 4.0%، مقابل 95.9% للقطاع الخاص.

الصيرفة الإسلامية في فلسطين

تشمل الصيرفة الإسلامية في فلسطين ثلاثة مصارف إسلامية محلية هي البنك الإسلامي العربي، والبنك الإسلامي الفلسطيني، ومصرف الصفا الإسلامي. وقد بلغ حجم الأصول المصرفية الإسلامية في فلسطين قرابة 3,516 مليون دولار حتى نهاية الربع الثالث من العام 2024، أي نحو 14.3% من إجمالي الأصول المصرفية، كما بلغ حجم ودائع العملاء في المصارف الإسلامية الفلسطينية نحو 1,967 مليون دولار حتى نهاية الربع الثالث من العام 2024، ما يشكل نسبة 10.4% من إجمالي الودائع في القطاع المصرفي الفلسطيني.

أما حجم التسهيلات الائتمانية المباشرة المقدمة من المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين، فبلغت نحو 2,295 مليون دولار حتى نهاية الربع الثالث من العام 2024، ما يُمثل نسبة 19.2% من إجمالي القروض المصرفية. وقد بلغ رأسمال المصارف الإسلامية الفلسطينية حوالي 344 مليون دولار ضمن الفترة عينها أي نحو 14.9% من الإجمالي.

جدول 4: بيانات المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين (مليون دولار)

المصرف	الموجودات		القروض		الودائع		حقوق الملكية		الأرباح	
	2023	الربع الثالث 2024	2023	الربع الثالث 2024	2023	الربع الثالث 2024	2023	الربع الثالث 2024	2023	الربع الثالث 2024
البنك الإسلامي العربي	1,738	1,643	1,109	1,113	1,464	445	141	142	5	1
البنك الإسلامي الفلسطيني	1,569	1,507	984	943	1,336	1,230	148	151	5	2
مصرف الصفا الإسلامي	427	366	282	239	354	292	58	51	(9)	(6)
المجموع	**3,734**	**3,516**	**2,375**	**2,295**	**3,154**	**1,967**	**347**	**344**	**1**	**(3)**

المصدر: جمعية البنوك في فلسطين والمواقع الرسمية للمصارف.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

معالي محافظ سلطة النقد الفلسطينية يحيى شنار:
حزمة من المشاريع والمبادرات التنموية المطلوبة لإعادة بناء المرافق الأساسية وتلبية الإحتياجات العاجلة في قطاعات حيوية

معالي المحافظ يحيى شنار

في دولة تُواجه تحدّيات سياسية وإقتصادية متعدّدة، تقف المصارف الفلسطينية كأحد أعمدة الصمود والتنمية، ودعم مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، بما يُسهم في تعزيز الإستقرار المالي والإجتماعي، وتحريك عجلة التنمية المستدامة، فلا تعد المصارف الفلسطينية مجرد مؤسسات مالية، بل هي شريك أساسي في بناء إقتصاد وطني قوي ومستقل. وبين دعم المشاريع الصغيرة وتعزيز الشمول المالي، وتطوير البنية التحتية للأنظمة المصرفية الإلكترونية، يقود القطاع المصرفي الفلسطيني رحلة مستمرة نحو إقتصاد أكثر إستدامة وقدرة على مواجهة التحدّيات.

دور المصارف في دعم الاقتصاد الفلسطيني ورفده بالنمو.... شراكة إستراتيجية من أجل تنمية مستدامة وإقتصاد قوي..

يقول محافظ سلطة النقد الفلسطينية يحيى شنار: «تضطلع المصارف الفلسطينية بدور حيوي في توفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تشكل حوالي 90% من إجمالي المنشآت الإقتصادية في فلسطين، وتكمن أهمية هذه المشاريع في كونها المحرّك الأساسي لخلق فرص العمل، والتخفيف من معدّلات البطالة المرتفعة، فضلاً عن دورها في تعزيز الإنتاج المحلي وتقليل الإعتماد على الإستيراد، ومن خلال توجيه الإئتمان نحو قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، تدعم المصارف جهود التنمية، وتُحفّز الإستثمارات في قطاعات قادرة على تحقيق قيمة مضافة حقيقية، مما يُسهم في تقوية الإقتصاد الوطني وتعزيز صموده أمام التحدّيات.

كما أولت المصارف الفلسطينية إهتماماً كبيراً بتوسيع قاعدة الشمول المالي، إدراكاً منها لأهمية إشراك جميع فئات المجتمع في المنظومة المالية الرسمية، وقد شهدت هذه الجهود إطلاق منتجات وخدمات تستهدف الشباب والنساء والرياديين، إلى جانب تسهيل وصول الأفراد في المناطق المهمّشة إلى الخدمات البنكية. كما ساهم التحوُّل الرقمي في هذا التوسع، من خلال توفير خدمات الدفع الإلكتروني، والمحافظ الرقمية، والتطبيقات المصرفية الذكية، مما جعل الخدمات البنكية في متناول اليد، وساعد على خلق بيئة مالية أكثر شمولاً وإستدامة.

ولا يقتصر دور المصارف على التمويل فقط، بل يشمل إدارة السيولة داخل السوق الفلسطينية، عبر جمع المدّخرات وإعادة ضخها في الإقتصاد من خلال القروض والتسهيلات الإستثمارية، ويُعزّز هذا التوازن من قدرة النظام المالي الفلسطيني على مواجهة الأزمات ويضمن إستمرارية الحركة الإقتصادية، إضافة إلى ذلك،

تساهم المصارف بشكل مباشر في دعم المالية العامة لمساعدة الحكومة للتغلُّب على الضغوط المتفاقمة، وتغطية جزء من إلتزاماتها المختلفة، خصوصاً ما يتعلق بنفقات الأجور ومتأخرات القطاع الخاص.

كما لا يُمكن إغفال دور المصارف الفلسطينية في خدمة المجتمع عند تقديم الخدمات المالية، فقد أولت إهتماماً خاصاً بتنفيذ برامج المسؤولية المجتمعية التي تدعم قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية، إلى جانب المبادرات الشبابية والريادية. ومن خلال هذه البرامج، تساهم المصارف في تعزيز قدرات الأفراد وتأهيل الكوادر البشرية لدخول سوق العمل بكفاءة، بما يسهم في تقليل نسب البطالة ودفع عجلة الإقتصاد نحو الأمام.

ورغم ما يُواجه الإقتصاد الفلسطيني من قيود وتحدّيات، أثبت القطاع المصرفي الفلسطيني قدرته على التكيُّف والصمود، مستنداً إلى سياسات رقابية حكيمة تقودها سلطة النقد الفلسطينية، والتي تحرص بشكل دائم على تعزيز متانة القطاع المصرفي وتطوير بنيته التحتية.

وبينما يُواصل القطاع المصرفي تطوير خدماته والإرتقاء بأدواته الرقمية، يزداد دوره أهمية في دعم خطط التنمية الوطنية، وبناء اقتصاد فلسطيني أكثر إستقلالية وقوة، قادر على مواجهة التحدّيات وتحقيق طموحات الشعب الفلسطيني نحو مستقبل أكثر استدامة وإزدهاراً».

توجُّه المصارف لدعم الشمول المالي ولا سيما حيال المشروعات الصغيرة والمتوسطة..

يوضح المحافظ يحيى شنار «تُسهم المصارف الفلسطينية بشكل متزايد في تعزيز الشمول المالي، ولا سيما ما يتعلق بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل العمود الفقري للإقتصاد الوطني. في إطار جهود سلطة النقد والمصارف لتعزيز الشمول المالي، تم وضع إستراتيجية وطنية تهدف إلى زيادة نسبة القدرات المالية لدى الشرائح المستهدفة في المجتمع، وتعزيز الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية وإستخدامها من قبل الشرائح التي تعاني نسباً متدنية من الشمول المالي. كما تتضمّن الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي للعام 2023–2025 العمل على بناء قدرات أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والناشئة على تحديد إحتياجاتهم من الخدمات المالية، من خلال تقديم التعليم والتوعية المالية بمواضيع تتعلق بالإدارة المالية، والتخطيط، والتسويق، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية للأنظمة المصرفية الإلكترونية.

وفي إطار دعم هذه المشروعات، قامت المصارف الفلسطينية بتطوير مجموعة من المنتجات المالية المبتكرة، مثل القروض المخصّصة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة بأسعار فائدة صفرية وأوقات سداد مرنة.

كما تم إطلاق «حساب الشمول المالي» الذي يهدف إلى توفير الخدمات المصرفية الأساسية للفئات غير المشمولة، حيث يتميّز هذا الحساب بإمكانية فتحه من دون حد أدنى للرصيد، والإعفاء من الرسوم والعمولات. إلى جانب ذلك، تم إطلاق برامج تدريبية لتمكين أصحاب هذه المشاريع من إدارة شؤونهم المالية بشكل أكثر كفاءة.

أما بالنسبة إلى المبادرات التي تقودها سلطة النقد لتعزيز قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، فقد قامت بإجراءات هامة عدة، من أبرزها إعتماد التعريف الوطني الموحّد للمنشآت الإقتصادية المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم، وإنشاء قاعدة بيانات شاملة لتسهيلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في تسهيل الوصول إلى التمويل، كما تم تحفيز المؤسسات المصرفية لتمويل هذه المنشآت عبر إصدار تعاميم للتسهيل من شروط الإقراض ومنح محفّزات للمصارف.

من جهة أخرى، قامت سلطة النقد بالربط مع وزارة الإقتصاد للإستعلام عن المنشآت المسجّلة لديها، مما يُسهم في تسهيل حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التسهيلات المناسبة، كما تم تأسيس صندوق «إستدامة» في العام 2021 بحجم 235 مليون دولار، بهدف تمويل القطاعات الإقتصادية المختلفة وتمكين المشاريع الإقتصادية من التعافي وزيادة دورة الإنتاج وتوفير فرص العمل.

وفي إطار دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أطلقت سلطة النقد منصة «منشأتي» في العام 2021، التي تُعتبر المنصّة الإلكترونية الأولى في فلسطين. تهدف هذه المنصّة إلى تقديم خدمات الإرشاد والدعم الفني والإداري المتخصّص، وتسهيل الوصول لمصادر التمويل المتاحة.

تُسهم هذه الجهود والمبادرات بشكل كبير في تعزيز الشمول المالي ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، مما يُساهم في تنمية الإقتصاد الفلسطيني ورفع قدرة هذه المشاريع على مواجهة التحدّيات الإقتصادية».

ما هي المشاريع المطروحة لإعادة الإعمار والإنماء في دولة فلسطين؟ وما هو دور المصارف العربية والفلسطينية في دعم مسيرة الصمود الإقتصادي والإجتماعي؟

يؤكد محافظ سلطة النقد الفلسطينية يحيى شنار أنه «في إطار الجهود الرامية لإعادة الإعمار والتنمية في فلسطين وتعزيز صمود شعبها، هناك حزمة من المشاريع والمبادرات التنموية المطلوبة لإعادة بناء المرافق الأساسية وتلبية الإحتياجات العاجلة في قطاعات حيوية مثل التعليم، الصحة، الزراعة، والإسكان، إلى جانب تطوير البنية التحتية. وتشمل أبرز المشاريع المطروحة: إعادة إعمار قطاع غزة ومناطق شمال الضفة الغربية، من خلال إعادة بناء المنازل والمرافق العامة ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى مشاريع تنموية في الريف الفلسطيني، وتحسين شبكات الطرق والمياه والكهرباء، إلى جانب دعم الزراعة والصناعات المحلية. كما تحظى المشاريع الصحية والتعليمية والطاقة المتجددة بإهتمام كبير ضمن خطة التنمية المستدامة، غير أن عملية إعادة الإعمار تتطلب توفير الموارد المالية اللازمة للمباشرة بالإعمار، حيث إن الموارد المالية للحكومة الفلسطينية لا تُمكّنها من القيام بهذا الدور.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية دور المصارف العربية في توفير التمويل والدعم اللازم، من خلال التعاون مع الصناديق العربية والدولية، وتقديم تسهيلات ائتمانية ميسّرة، ودعم رواد الأعمال، وتعزيز المساهمات المجتمعية، والإستثمار في الطاقة النظيفة وتمويل التجارة المحلية. وتؤكد هذه الجهود التكامل بين العمل التنموي والمالي لتعزيز الصمود الإقتصادي والإجتماعي في فلسطين، بما يُسهم في بناء مستقبل أكثر إستقراراً وإزدهاراً.

في الخلاصة، تتمثل أهمية هذا التكامل بين المؤسسات المالية والتنموية في أن المصارف العربية والفلسطينية تلعب دوراً محورياً في مساعدة دولة فلسطين على الصمود الإقتصادي والإجتماعي، من خلال تمويل مشاريع إعادة الإعمار والتنمية، دعم القطاع الخاص، وتشجيع الإبتكار والنمو في مختلف المجالات. كل هذه المبادرات، بالإضافة إلى تضافر جهود المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية، يُسهم في تعزيز قدرة الشعب الفلسطيني على الصمود في مواجهة التحدّيات الإقتصادية والسياسية».

بشار ياسين المدير العام لجمعية البنوك في فلسطين:
البيانات المالية للقطاع المصرفي الفلسطيني حتى نهاية العام 2024 تُظهر مدى قوته وتحمّله للصدمات وقدرته على مواصلة تقديم خدماته دون إنقطاع

بشار ياسين

يُعد القطاع المصرفي الفلسطيني أحد الأعمدة الأساسية للإقتصاد، وتكمن أهميته في المقام الأول في تحريك عجلة الإقتصاد وخلق فرص للتنمية الإقتصادية المستدامة، بالتزامن مع حماية أموال ومدّخرات المودعين، والعمل ضمن ضوابط رقابية ونِسب سيولة وكفاية رأسمال مريحة تحقق هذه الغاية وتعزّز الإستقرار المالي. ويُعوَّل على هذا القطاع في خطط التنمية كمصدر أساسي للتمويل، سواء للقطاعين الخاص أو العام.

دور المصارف في دعم الإقتصاد الفلسطيني ورفده بالنمو

يقول بشار ياسين المدير العام لجمعية البنوك في فلسطين إنه «بعد مرور أكثر من عام ونصف عام على الحرب الأكثر دموية التي إستهدفت جميع مكوّنات الإقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تسبّبت بتدمير شبه كامل لقطاع غزة، بما في ذلك البنية التحتية والمرافق العامة، لم تسلم المصارف العاملة هناك من آثار هذا التدمير، حيث تم تدمير جميع الفروع، مما أدّى الى عدم قدرة البنوك على تقديم الخدمات المصرفية الأساسية للمواطنين، حيث فاقمت الحرب من التحدّيات التي يُواجهها القطاع المصرفي، لا سيما إرتفاع مستويات عدم اليقين، وقيود الوصول إلى الأسواق العالمية، وتكاليف النقد الفائض من الشيقل الإسرائيلي. وكان لهذه العوامل أثرٌ واضح على المؤشرات المصرفية الكلية، والعمليات التشغيلية للمصارف، وأرباحها، ومخصّصات المخاطر، ونسبة القروض المتعثّرة، ومستويات الإنكشاف لأزمة المالية العامة، فضلاً عن الخسائر الناجمة عن تدمير المنشآت المصرفية. كما خسر القطاع المصرفي معظم أصوله الثابتة في قطاع غزة، والتي يتم إحتسابها كخسائر في المراكز المالية للبنوك، بالإضافة إلى الخسائر المرتبطة بالمحفظة الإئتمانية، حيث تُقدّر قيمة المحفظة المتعثّرة في قطاع غزة بنحو مليار دولار.

ورغم هذه الظروف الصعبة، إستمرت المصارف في تحمّل المصاريف التشغيلية، كرواتب وأجور الموظفين، منذ بدء الحرب، كما عملت على تأجيل أقساط المقترضين، وإعادة جدولة حساباتهم، وتعاملت مع الحكومة عبر وزارة المالية لتنظيم الدفعات الحكومية المستحقة، وتم ذلك بالتنسيق والتعاون مع سلطة النقد، والإلتزام بتعليماتها، تحقيقاً للمصلحة العامة.

جمعية البنوك وسلطة النقد وجامعة بيرزيت ينظمون ندوة توعوية حول التحول الرقمي وأنظمة الدفع الإلكتروني

ورغم هذا الواقع، أظهرت البيانات المالية للقطاع المصرفي الفلسطيني حتى نهاية العام 2024 مدى قوة هذا القطاع وتحمّله للصدمات، وقدرته على مواصلة تقديم خدماته دون إنقطاع. وتشير هذه البيانات إلى أن القطاع حافظ على قوة مؤشرات السلامة المالية، من حيث ملاءة رأس المال وتوفر السيولة النقدية، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال في نهاية العام 2024 حوالي 16.6%، وهي أعلى من الحد الأدنى المحدّد في المعايير الدولية ولجنة بازل وسلطة النقد الفلسطينية بنسبة 13%. كما بلغت نسبة النمو في إجمالي الموجودات 6% حتى نهاية العام 2024 مقارنة مع نهاية العام 2023.

كما تمكّن القطاع المصرفي من الإستمرار في تقديم التسهيلات الإئتمانية للقطاع الخاص، إلى جانب تقديم الإئتمان للحكومة لتمكينها من الوفاء بإلتزاماتها المالية والحفاظ على الدورة الإقتصادية، رغم الظروف الإستثنائية. إلاّ أن قيمة التسهيلات الإئتمانية إنخفضت بنسبة 3% حتى نهاية العام 2024 مقارنة بنهاية العام 2023.

وتؤكد المؤشرات المصرفية إستمرار ثقة المواطن الفلسطيني في القطاع المصرفي، وإستقراره ومتانته، لا سيما خلال هذه الفترة العصيبة التي يمر بها الشعب الفلسطيني. فقد نمت ودائع العملاء في المصارف بنسبة 7%، وبلغت 18.8 مليار دولار في نهاية العام 2024، أي بزيادة قدرها نحو 1.2 مليار دولار عن العام السابق، وتوزعت جغرافيًا بنسبة 82% في الضفة الغربية، و18% في قطاع غزة.

ويعمل في القطاع المصرفي الفلسطيني 13 بنكاً، منها 10 بنوك تقليدية و3 بنوك إسلامية، من خلال شبكة من الفروع والمكاتب المنتشرة في مختلف محافظات الوطن، حيث بلغ عددها 384 فرعاً ومكتباً مع نهاية العام 2024.

في الختام، يُعدّ دور المصارف في دعم الإقتصاد الفلسطيني ورفده بالنمو من الأدوار الحيوية والمفصلية، خصوصاً في ظل التحدّيات السياسية والإقتصادية التي تواجه فلسطين».

جمعية البنوك في فلسطين تشارك في "القمة المصرفية العربية الدولية 2024" في إسطنبول

ما هو توجّه المصارف في دعم الشمول المالي في فلسطين؟

يوضح بشار ياسين «تُعدّ التكنولوجيا المالية من أهم العوامل التي تُحفّز العجلة الإقتصادية وتُعزّز التنمية المستدامة. ففي السنوات الأخيرة، إتّجه العالم نحو التحوُّل الرقمي في مجال الخدمات المصرفية والمالية، حيث واجه القطاع المصرفي الفلسطيني العديد من التحدّيات الرقمية والتكنولوجية التي فرضت واقعاً جديداً، ما إستدعى ضرورة مواكبة جميع التطوّرات التكنولوجية وتهيئة البيئة المناسبة لتقبّلها مجتمعياً.

تتبنّى البنوك العاملة في فلسطين، بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية وجمعية البنوك في فلسطين، توجّهاً إستراتيجياً نحو تعزيز الشمول المالي بإعتباره أداة رئيسية لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة. ويُقصد بالشمول المالي تمكين جميع فئات المجتمع، ولا سيّما الفئات المهمّشة والمحرومة، من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية وإستخدامها بفعالية، بما يُسهم في تحسين مستويات المعيشة والحد من الفقر والبطالة.

وفي هذا السياق، أطلقت سلطة النقد الفلسطينية الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي، التي ترتكز على ثلاثة محاور رئيسية: تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية، وتشجيع إستخدامها بفعّالية، وبناء القدرات المالية لدى المواطنين. وقد كانت جمعية البنوك شريكاً رئيسياً في هذه الإستراتيجية، وتسعى إلى ضمان تنفيذها بفعّالية.

وتقوم جمعية البنوك في فلسطين بدور تنسيقي مهم بين المصارف وسلطة النقد، كما تسعى إلى خلق بيئة داعمة لتطبيق الشمول المالي من خلال تنظيم الندوات وورش العمل المتخصّصة، والمساهمة في تطوير السياسات الوطنية ذات الصلة، وتعزيز التعاون مع المؤسسات الإقليمية والدولية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. كما تُساهم الجمعية بفعالية في أعمال اللجان الوطنية، وعلى رأسها اللجنة الفنية والوطنية للشمول المالي، التي تتابع تنفيذ الإستراتيجية الوطنية وتعمل على مواءمتها مع التطورات العالمية في هذا المجال.

جمعية البنوك في فلسطين
Association of Banks in Palestine

وإضافة إلى ذلك، تضع الجمعية تعزيز الثقافة المالية ضمن أولوياتها، من خلال إطلاق برامج توعوية ومبادرات تثقيفية وحملات إعلامية تهدف إلى رفع مستوى الوعي المالي لدى المواطنين، وتمكينهم من إتخاذ قرارات مالية مدروسة، بما يُعزّز إستخدام الخدمات المالية بشكل مستدام.

ومن هذه المبادرات، الفعّاليات السنوية للأسبوع المصرفي للأطفال والشباب، حيث حرصت الجمعية، بالتعاون مع سلطة النقد ووزارة التربية والتعليم العالي، على التوجُّه نحو التحوُّل الرقمي إنسجاماً مع الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي. وفي هذا الإطار، أُطلق تطبيق «مصرفي» في العام 2022 في نُسخته الأولى، وهو تطبيق إلكتروني يضم فرعاً مصرفياً إفتراضياً، يُقدّم جميع المعلومات الأساسية حول الخدمات المصرفية بطريقة تفاعلية وتشويقية تهدف إلى تعزيز الثقافة المصرفية والتوعوية لدى الجيل الناشئ. ويتضمّن التطبيق مسابقة تحتوي على ألعاب وأسئلة تتعلق بالخدمات المصرفية، تتيح للطلبة المشاركة والمنافسة على جوائز متعدّدة.

صورة جماعية خلال إطلاق فعاليات الأسبوع المصرفي للأطفال والشباب 2025 لتعزيز الثقافة المصرفية والمالية

وفي مارس/ آذار 2025، إنطلقت فعّاليات الأسبوع المصرفي للأطفال والشباب بالإعلان عن مسابقة تطبيق «مصرفي»، بعد تحديث محتواه بما يتناسب مع إحتياجات الجيل الناشئ. وقد كان للتطبيق دور جوهري وأثر واضح في ترسيخ المفاهيم والمبادئ المالية والمصرفية لدى الأطفال والشباب، وتأهيلهم مستقبلاً للتعامل مع قطاع المال والمصارف، بما ينسجم مع التوجّه نحو التحوُّل الرقمي.

وخلال عام 2024، أطلقت جمعية البنوك في فلسطين، بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية، حملة توعوية لتشجيع المواطنين على الدفع الإلكتروني باستخدام البطاقات البنكية. وتأتي هذه الحملة في إطار الجهود الوطنية لتوسيع نطاق الدفع الإلكتروني كبديل عملي وآمن للنقد، وهدفت إلى رفع مستوى وعي المواطنين بمزايا التكنولوجيا المالية، مثل توفير الوقت والجهد، وتقليل التكاليف على المستهلكين.

كما أُطلِقت حملة للتوعية من الإحتيال الإلكتروني، ففي ظل التحول الرقمي والخدمات المصرفية الإلكترونية، ظهرت العديد من صفحات النصب والإحتيال على مواقع التواصل الإجتماعي. لذا، أطلقت الجمعية حملة توعوية تهدف إلى حماية المواطنين من الوقوع ضحايا للإحتيال الإلكتروني.

وتركّز الحملة على نشر التوعية المالية والمصرفية، لتعريف المواطنين بأساليب الاحتيال وحمايتهم من الوقوع في فخ هذه الأساليب، سواء عبر حملات وهمية على مواقع التواصل الاجتماعي أو روابط إلكترونية تهدف إلى سرقة البيانات البنكية.

من جانبها، تعمل البنوك العاملة في فلسطين على تطوير منتجات وخدمات مالية مبتكرة تُلبّي إحتياجات الفئات التي كانت سابقاً غير مشمولة بالنظام المصرفي. ففي السنوات الأخيرة، تم إطلاق خدمات مثل المحافظ الإلكترونية، وبطاقات الدفع المسبق، والحلول الرقمية المتنوعة، التي سهّلت عمليات الدفع والتحويل المالي، خصوصاً في المناطق النائية التي تفتقر إلى البنية التحتية المصرفية التقليدية.

ويكتسب هذا التحوُّل الرقمي أهمية خاصة في قطاع غزة، لا سيّما في ظل العدوان الأخير وما خلّفه من دمار واسع في البنية التحتية، بما في ذلك المباني والطرق وشبكات الإتصال. وفي هذه الظروف الصعبة، شكّلت الحلول الرقمية، مثل خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول والتحويلات الإلكترونية، شريان حياة حقيقياً، إذ مكّنت المواطنين من تنفيذ معاملاتهم المالية، من دون الحاجة إلى التنقل أو الوقوف في طوابير طويلة أمام أجهزة الصرّاف الآلي – في حال توافرت.

كما تُشارك البنوك في حملات التوعية المالية، وتحرص على توفير خدمات مصرفية بأسعار مناسبة وإجراءات مبسّطة، بما يشجّع الأفراد وأصحاب المشاريع الصغيرة على الإندماج في النظام المصرفي.

ورغم التقدّم الملحوظ، لا تزال هناك تحدّيات تُعيق تحقيق الشمول المالي الكامل في فلسطين، من أبرزها غياب عملة وطنية، والقيود الجغرافية والسياسية التي تحدّ من القدرة على إيصال الخدمات المالية إلى بعض المناطق، إضافة إلى ضعف الثقافة المالية لدى بعض شرائح المجتمع. ولمواجهة هذه التحدّيات، تواصل الجهات المعنية العمل على تطوير البنية التحتية المالية، وتحفيز الإبتكار في تقديم الخدمات، وتعزيز التثقيف المالي، بهدف بناء قطاع مالي أكثر شمولاً وإستدامة.

جمعية البنوك في فلسطين تحصد جائزة "الشمول المالي" في فلسطين

وفي الختام، يُشكّل الشمول المالي في فلسطين هدفاً وطنياً مشتركاً تسعى إلى تحقيقه سلطة النقد والمصارف وجمعية البنوك، من خلال تكامل الجهود، وتطوير الخدمات المالية، وتهيئة البيئة القانونية والمؤسسية المناسبة، بما يُعزّز مناعة الإقتصاد الوطني ويفتح آفاقاً أوسع للتنمية المستدامة».

المدير العام للبنك الإسلامي الفلسطيني الدكتور عماد السعدي:
المصارف الفلسطينية المكوّن الرئيسي للنظام المالي في فلسطين وعصب الإقتصاد الوطني والمحرّك الأساسي للدورة الإقتصادية

"جهودٌ كبيرة تبذلها سلطة النقد في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي"

الدكتور عماد السعدي

يُعتبر القطاع المصرفي الفلسطيني المكوّن الرئيسي للنظام المالي في فلسطين، وهو عصب الإقتصاد الوطني والمحرّك الأساسي للدورة الإقتصادية، حيث إن المصارف هي شريان التمويل الرئيسي، أي إنها مصدر التمويل للقطاعات الإقتصادية الأخرى، وبالتالي هي مَن تُساهم في تعزيز الإستثمار المحلي من خلال إنشاء المشاريع الجديدة وتطوير القائمة منها، وهو ما ينعكس إيجاباً على الوضع الإقتصادي وتحريك عجلة التنمية في مختلف المجالات.

ويقول المدير العام للبنك الإسلامي الفلسطيني الدكتور عماد السعدي: «تساعد المصارف أيضاً في الحفاظ على الإستقرار المالي من خلال توفير السيولة النقدية وتنظيم التعاملات المالية للمواطنين محلياً وخارجياً، كما تعمل المصارف على التشجيع على الإدخار والإستثمار من خلال تقديم منتجات مصرفية حديثة ومبتكرة، بما يساعد على توفير رأس المال محلياً الذي يُسهم في الإستثمار في العديد من المجالات.

بالإضافة إلى ذلك تتضاعف أهمية المصارف في ظل الوضع الإقتصادي الصعب الذي تعيشه الحكومة الفلسطينية خلال السنوات الأخيرة، حيث تقوم المصارف بإقراض الحكومة لتمكينها من الإيفاء بإلتزاماتها تجاه الموظفين والموردين».

وعن توجُّه المصارف حيال الشمول المالي لا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يوضح الدكتور عماد السعدي «يُعتبر الشمول المالي أحد الأهداف الإستراتيجية للقطاع المصرفي الفلسطيني، وفي صلب ذلك يأتي دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة كونها عنصراً أساسياً في دفع عجلة التنمية من خلال تسهيل وصولها للخدمات المالية، وتقديم تسهيلات إئتمانية ومنتجات مصرفية مبتكرة تلبّي إحتياجاتها المتغيّرة بإستمرار، وفي سياق ذلك، عملت المصارف على تعزيز الإستثمار في التقنيات الرقمية، من خلال تطوير قنواتها الإلكترونية وتوفير الإمكانية للعملاء للوصول إلى حساباتهم في أي وقت وأي مكان وبكل سهولة، من دون الحاجة للوصول إلى فروع المصارف. وهنا أود أن أشيد بالجهود الكبيرة التي تبذلها سلطة النقد بقيادة معالي المحافظ يحيى شنار في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي، من خلال تعزيز القدرات المالية لكافة فئات المجتمع، وتطوير البنية التحتية والأنظمة والأطر الرقابية، والتنظيم والإشراف على العديد من الحملات والأنشطة التوعوية لزيادة الثقافة المالية ولا سيما لفئات الأطفال والشباب، ودعم الرياديين والمشاريع الصغيرة من

خلال العديد من التدخلات مثل «المختبر التنظيمي لدعم إبتكارات التكنولوجيا المالية»، ومنصّة «منشأتي» لدعم وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

بالإضافة إلى ذلك عملت المصارف وبالشراكة مع سلطة النقد على تعزيز الشراكات على المستويين المحلي والدولي لتوفير برامج تمويلية للمشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر بأرباح قليلة أو صفرية في بعض الأحيان، لتمكينها من تطوير أعمالها وتوسيعها وتجاوز التحديات التي قد تواجهها نتيجة الظروف غير المستقرة في فلسطين.

وفي سياق تعزيز مستويات الشمول المالي تعمل المصارف على إستهداف الفئات المهمّشة والمناطق النائية عبر توفير الخدمات الإلكترونية مثل الصرّافات الآلية بالإضافة للتوعية والتثقيف والإرشاد سواء بشكل فردي من كل مصرف على حدة، أو بشكل جماعي من خلال جمعية البنوك وسلطة النقد».

وعن المشاريع المطروحة لإعادة الإعمار والإنماء في دولة فلسطين، ودور المصارف العربية وخصوصاً الفلسطينية في دعم مسيرة الصمود الإقتصادي والإجتماعي، يقول الدكتور عماد السعدي «تُعتبر عملية إعادة الإعمار والإنماء في دولة فلسطين سواء في قطاع غزة أو في الضفة الغربية، من أبرز التحدّيات التي تواجه الفلسطينيين وهي محل نقاش عربي وإقليمي ودولي للوصول إلى صيغة معينة تُسهم في التغلُّب على هذا التحدّي، ولكن على مستوى المصارف العربية والفلسطينية، فالمطلوب منها هو الإستمرار بدورها الريادي في توفير التمويل للمشاريع ولا سيما الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الإستثمارات في القطاعات الإستراتيجية وذلك من خلال تطوير الشراكات مع المؤسسات الدولية والحكومية.

بالإضافة إلى ذلك تلعب المصارف الفلسطينية دوراً مهماً من خلال مساهماتها في مجال المسؤولية المجتمعية المستدامة عبر توفير مساهمات وشراكات لدعم القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية».

البنك الإسلامي الفلسطيني يحصل على جائزة أفضل بنك إسلامي في فلسطين للعام 2024

البنك الإسلامي الفلسطيني
Palestine Islamic Bank

أوسع شبكة مصرفية إسلامية في فلسطين

IFN
AWARDS
2024

جائزة أفضل بنك إسلامي في فلسطين

PIB

islamicbank.ps

حسن الاختيار

أكد وجوب إعادة رسملة المصارف التجارية والمساهمة في سداد الودائع

كريم سعيد حاكماً جديداً لمصرف لبنان

حاكم مصرف لبنان الأستاذ كريم سعيد

عيّن لبنان كريم سعيد حاكماً جديداً لمصرف لبنان المركزي، في خطوة مهمة لإعادة بناء الإقتصاد اللبناني المدمّر. وفي حفل تسلّمه منصبه الجديد من الحاكم بالإنابة السابق وسيم منصوري، في مقرّ مصرف لبنان، أعلن سعيد في كلمة ألقاها في المناسبة: «إلتزامه بأحكام الدستور والقوانين المرعية»، مشدّداً على «أن الودائع محميّة وستتم إعادتها إلى أصحابها من خلال مسؤولية تشاركية بين المصارف ومصرف لبنان والدولة، بدءاً بأموال صغار المودعين».

وأثنى حاكم مصرف لبنان كريم سعَيد على «فريق العمل في المصرف المركزي الذي ساهم في تأمين إستمرارية المرفق العام خلال الظروف التي مرّت في لبنان»، مؤكداً «وجوب إعادة رسملة المصارف التجارية والمساهمة في سداد الودائع، وبالتوازي مع ذلك، على مصرف لبنان إعادة تنظيم القطاع المصرفي»، مُشيراً إلى أنّ «الودائع محميّة ويجب العمل على سدادها من خلال تحمّل المصارف ومصرف لبنان والدولة المسؤولية في هذا المجال»، معلناً أن «الأولوية هي لسداد أموال صغار المودِعين».

وقال سعيد: «سنعمل على إعادة بناء الثقة بالقطاع المصرفي وإيجاد الحوافز، وإعادة تمويل العجلة الإقتصادية من خلال القطاع المالي والمصرفي الشرعي»، مُشيراً إلى أنّ «على جميع البنوك زيادة رؤوس أموالها بإضافة أموال جديدة تدريجيّاً، وأي بنك غير قادر على ذلك أو لا يرغب في ذلك، عليه أن يندمج مع بنوك أخرى».

وشدّد سعيد على أنّ «مصرف لبنان سيعمل على القضاء على الإقتصاد غير الشرعي عبر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، مؤكّداً أنّ «مصرف لبنان سيقف من اليوم وصاعداً موقف الصامت المراقب من دون إجراء مقابلات، وسنتواصل مع الجمهور عبر بيانات مكتوبة وتقارير إقتصاديّة».

يُذكر أنه يُتوقع أن يُعيد سعيد، الخبير في مجال إدارة الثروات، هيكلة القطاع المصرفي، وأن يعمل على توزيع الخسائر المقدّرة الناجمة عن الإنهيار المالي في لبنان في العام 2019، الذي قضى على مدّخرات اللبنانيين ودمّر العملة المحلية وأثار أزمة إقتصادية لا تزال آثارها قائمة حتى تاريخه.

سيرة ذاتية

يمتلك الحاكم الجديد كريم سعيد خبرة واسعة في اللوائح المصرفية، تشمل الأطر التنظيمية في كل من الولايات المتحدة ولبنان، وهو المولود في قرطبا، جبل لبنان، في العام 1964، متزوّج وله ثلاثة أطفال، ويحمل جواز سفر لبناني، ولديه إهتمام عميق بالتمويل، والتاريخ، والجغرافيا السياسية، وقد ظهرت تحليلاته في «وول ستريت جورنال» و«فايننشال تايمز».

تلقّى تعليمه الأكاديمي في كلية الحقوق في جامعة هارفارد، حيث درس قانون البنوك بعمق وأعدّ أطروحته حول «قانون غلاس–ستيغال لعام 1933» – Glass–Steagall، وهو تشريع أميركي بارز فرض الفصل بين البنوك التجارية والبنوك الإستثمارية المضاربة. وقد مكّنته هذه الدراسة المعمّقة من فهم الفلسفة التنظيمية وراء إستقرار الأسواق المالية والحدّ من المخاطر النظامية، إلى جانب التأثيرات المترتبة على إلغاء هذا القانون بموجب «قانون غرام – ليتش – بلايلي لعام 1999».

تتجاوز معرفة سعيد التحليل التاريخي، إذ إنه ملمّ جيداً بالتنظيمات المصرفية الأميركية المعاصرة، بما في ذلك قانون «دود – فرانك»، و«قاعدة فولكر»، والأطر التنظيمية المتعلقة بكفاية رأس المال، وتقييم المخاطر، ومتطلّبات السيولة في المؤسسات المالية العالمية.

في القطاع المصرفي اللبناني، يتمتع السيد كريم سعيد بخبرة مباشرة في الإمتثال التنظيمي، والهياكل المالية، وأسواق رأس المال. وبين عامي 1996 و2000، قد عمل على نطاق واسع في إصدارات الأسهم والأوراق المالية المصرفية في لبنان، مع ضمان الإمتثال للوائح «مصرف لبنان» وإرشادات «هيئة الأسواق المالية اللبنانية».

وقد وفّرت أدواره الإستشارية في عمليات الطرح العام الأولي (IPOs)، والإيصالات العالمية للإيداع (GDRs)، وإصدارات شهادات الإيداع/ الديون، خبرة معمّقة في قانون البنوك اللبناني، وخصوصاً في ما يتعلق بكفاية رأس المال، وآليات تقاسم المخاطر، وحقوق المساهمين في المؤسسات المالية.

علاوة على ذلك، في منصبه السابق كرئيس للجنة التدقيق في أحد البنوك الإماراتية العاملة في لبنان، أظهر سعيد كفاءة عالية في الإشراف المصرفي وإدارة المخاطر، مع ضمان الإمتثال الصارم للوائح «لجنة الرقابة على المصارف في لبنان، (BCCL)»، والمعايير المصرفية الدولية مثل «بازلIII »، حيث يتطلب دوره تفاعلاً مستمراً مع الأطر الداخلية للتدقيق، ونزاهة التقارير المالية، ومراجعات الإمتثال التنظيمي، مما يعزّز مكانته كمتخصّص في الحوكمة المصرفية والتنظيم الحصيف».

إلى جانب العمليات المصرفية الخاصة، أظهر السيد سعيد قيادة متميّزة في المعاملات المالية للقطاع العام، بما في ذلك مبادرات الخصخصة في الشرق الأوسط. وقد شملت خبرته في هذا المجال صياغة وتفاوض قوانين الخصخصة، والعمل عن كثب مع المشرّعين لضمان أطر قانونية تعزّز ثقة المستثمرين وتحمي المصالح العامة.

كما تعاون سعيد مع الهيئات التنظيمية لإنشاء وكالات رقابة، تضمن الشفافية والمساءلة في القطاعات التي تم تخصيصها حديثاً. وقد إمتد عمله أيضاً إلى وزارات المالية والمصارف المركزية في كل من الإمارات العربية المتحدة، وقطر، وعُمان، والكويت، والبحرين، والأردن، حيث لعب دوراً محورياً في هيكلة وإدارة الإصدار العام وبيع الأوراق المالية للكيانات المخصخصة، متعاملاً مع المشهد التنظيمي والمالي المعقّد لتحقيق صفقات ناجحة في أسواق رأس المال.

ويُبرز سعيد قدرته على التنسيق بين الحكومات والمؤسسات المالية والمستثمرين كخبير في هيكلة التحوّلات الإقتصادية الكبرى، مما يُعزّز سمعته كقائد موثوق في تنظيم البنوك والحوكمة المالية.

الخبرة المهنية المحددة

السيد كريم سعيد هو المؤسس والشريك الإداري لشركة Growthgate Equity Partners، وهي شركة إدارة أصول بديلة تستثمر، نيابة عن Growthgate Capital، في الشركات الخاصة عبر مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ إنه تحت قيادته، رسّخت الشركة مكانتها كجهة إستثمارية خاصة، تُسهم في تحقيق النمو الإستراتيجي وخلق

القيمة لشركات المحفظة.

بعد إجتيازه إمتحان نقابة المحامين في ولاية نيويورك، عمل السيد سعيد كمحامٍ مبتدئ في نيويورك بين عامي 1989 و1995، في مكاتب محاماة بارزة، منها Gordon, Hurwitz, Butowsky, Weitzen, Shalov & Wein، والتي كانت متخصّصة في الأوراق المالية، والمعاملات المصرفية، والتمويل المؤسسي، بما في ذلك الطروحات العامة الأولية (IPOs)، وعمليات الإندماج والإستحواذ (M&A)، وإعادة هيكلة الديون للشركات الأميركية الكبرى.

وقبل تأسيس Growthgate Equity Partners في أواخر العام 2006، شغل منصب المدير العام للخدمات المصرفية الإستثمارية العالمية في بنك HSBC (الشرق الأوسط) من مايو/ أيار 2000 حتى مايو/ أيار 2006، حيث قاد تنفيذ العديد من الصفقات الرائدة في المنطقة، ومنها:

* خصخصة البوتاس العربية (2003، الأردن): الإشراف على بيع 50 % من حصة الحكومة إلى شركة «بوتاش كورب» الكندية، أكبر منتج للبوتاس في العالم.
* خصخصة صناعات قطر (2003) (IQ، قطر): قيادة تصفية 15 % من رأسمال IQ للمستثمرين القطريين بقيمة 1.37 مليار دولار، متبوعة بإدراجها في بورصة الدوحة.
* خصخصة أغذية (2005، الإمارات): تنظيم بيع 49 % من رأسمال «أغذية» لمستثمرين إماراتيين بـ 80 مليون دولار، ثم إدراجها في سوق أبوظبي المالي.
* الإكتتاب العام لشركة دانة غاز (2005، الإمارات): بيع 34.33 % من رأسمال دانة غاز، ما جمع 2.06 مليار درهم إماراتي، مع إدراجها في سوق أبوظبي المالي.
* الإكتتاب العام لشركة إنفستكوم القابضة (2005، الإمارات): قيادة أكبر طرح عام دولي لشركة شرق أوسطية آنذاك، بقيمة 741 مليون دولار، مع إدراج مزدوج في بورصتي لندن ودبي.
* خصخصة عمانتل (2005، عمان): الإشراف على بيع 30 % من رأسمال عمانتل للمستثمرين العمانيين، محقّقاً 750 مليون دولار، متبوعاً بإدراجها في سوق مسقط المالي.
* خصخصة فوسفات الأردن (2006، الأردن): تقديم المشورة حيال بيع حصّة الحكومة في سادس أكبر منتج للفوسفات في العالم إلى هيئة الإستثمار في سلطنة بروناي.

التعليم والمساهمات الأكاديمية

يحمل السيد كريم سعيد بكالوريوس في القانون (LL.B.) من جامعة القديس يوسف (لبنان) وماجستير في القانون (LL.M.) من كلية الحقوق في جامعة هارفارد ((HLS، حيث كانت أطروحته في «هارفارد» حول «قانون غلاس–ستيغال»، وهو التشريع الأساسي الذي فصل بين البنوك التجارية والإستثمارية. كما حصل على دبلومات تنفيذية من كلية هارفارد للأعمال (HBS) في تقييم الشركات وإعادة الهيكلة، وفي المفاوضات التجارية من HLS/HBS. وهو عضو في نقابة المحامين في ولاية نيويورك منذ العام 1989.

بين عامي 2010 و2014، تعاون مع البروفيسور جوش ليرنر في كلية هارفارد للأعمال للمساهمة في خمسة أوراق بحثية حول الأسهم الخاصة في الشرق الأوسط، كما شارك في برنامج المفاوضات الدولية في جامعة هارفارد بقيادة البروفيسور دان شابيرو.

في العام 2023، من خلال Growthgate Equity Partners، أطلق دراسة حول تعافي النظام المالي والمصرفي اللبناني، قادها البروفيسور ريكاردو هوسمان من Harvard Growth Lab في كلية كينيدي للحكم في جامعة هارفارد.

بنـك القاهرة عمّان
CairoAmmanBank

تجربـــــة مصرفيـــــة إلكترونيـــــة متطـــــورة

استمتع بتجربة مصرفية إلكترونية متطورة تجمع بين السرعة، السهولة، والأمان من أي مكان وفي أي وقت. انطلق نحو المستقبل المصرفي بمرونة وراحة تامة.

لمزيد من المعلومات الإتصال على مركز الإتصال 1700 701 701
من خارج فلسطين على الرقم +970 2 2977101
أو زيارة موقعنا الإلكتروني www.cab.ps

خمس سنوات مرّت على أزمة القطاع المصرفي اللبناني ولا خطة واضحة لإعادة هيكلته

خبراء يربطون إعادة الهيكلة بإعادة الثقة وتوزيع المسؤوليات وحلّ عادل للودائع بما يضمن ولادة جديدة له

منذ آذار/ مارس العام 2020، تاريخ دخول لبنان رسمياً في أزمة مالية ومصرفية وإقتصادية، والتي نتج عنها توقفه عن سداد الفوائد على سندات اليوروبوندز، تدور معارك معلنة وخفية بين الجهات المعنية (أصحاب مصارف – سياسيين– مودعين)، حول ضرورة وضع خطة للإصلاح المالي وإعادة هيكلة القطاع المصرفي للخروج من الأزمة. لكن إلى الآن أي بعد مرور 5 سنوات، لا يزال هناك إختلاف بين المعنيين حول كيفية مقاربة هذه الخطة ومن أي زاوية يجب أن تبدأ.

الجديد في هذه المعركة الدائرة، هو الضغط الدولي الذي يتعرّض له المعنيون (سياسيون ومصارف) لتنفيذ إصلاحات جدّية، بعد إنتظام عمل مؤسسات الدولة، أي إنتخاب رئيس للجمهورية وتأليف حكومة، والتشديد على ألاّ مساعدات دولية للبنان للخروج من الأزمة، وإعادة إعمار ما هدّمه العدوان الاسرائيلي، إلاّ بعد تنفيذ سلسلة إصلاحات من بينها إعادة هيكلة القطاع المصرفي.

الجدير ذكره، أن هناك محاولات متعدّدة جرت لإقرار خطة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي، أبرزها خطة لازار (حكومة الرئيس حسان دياب) وخطتان في أثناء حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، وجميعها سقطت في مجلس النواب اللبناني. إذ إن أبرز ما جاءت به خطة «لازار» مثلاً أنه «من المستحيل أن تتمكّن دولة تعاني إنهياراً بهذا الحجم من دون إنجاز برنامج مع صندوق النقد الدولي». علماً أن أهميّة هذا البرنامج لا تنبع من الحاجة لأموال قرض الصندوق فقط، بل في كونها «شهادة حسن سلوك» تمكّن لبنان من التفاوض مع دائنين آخرين، ومن التفاوض مع دائنيه الحاليين لإعادة هيكلة الديون.

وإعتبرت الخطة أيضاً أنه «من المستحيل أن يتمكّن لبنان من التفاهم مع الصندوق، أو مع أي جهة دائنة أخرى من دون سلّة شاملة من الإصلاحات في القطاع المالي، التي تبدأ من الإعتراف بخسائر النظام المالي بشكل صريح وواضح، بالإضافة إلى التدقيق الشامل بميزانيات المصرف المركزي، وصولاً إلى التفاوض لإعادة هيكلة جميع الديون السياديّة والإقتصاص من قيمتها».

وشدّدت الخطة على أنه «لم يعد من الممكن إستخدام الأموال العامة لإنقاذ الأنظمة المصرفيّة المتعثّرة وإطفاء خسائرها. وهذه مسألة أصبحت من المسلّمات في عالم المال على المستوى العالمي، وتالياً، فمعالجة فجوات القطاع المالي ينبغي أن تبدأ من شطب الرساميل المصرفيّة نفسها، والإستعاضة عنها بعمليات إكتتاب من أموال كبار المودعين».

بناء على كل ما تقدم من المفيد البحث، عن الأطر الصالحة

في المرحلة الحالية لإعادة هيكلة المصارف بعد مرور 5 سنوات على الأزمة، لذلك إستطلعت مجلة «إتحاد المصارف العربية» آراء بعض المختصين في هذا المجال، فأتت مقارباتهم لهذا الملف من زوايا متعدّدة.

رازي الحاج: إعادة الثقة مفتاح الحل

يرى عضو كتلة «الجمهورية القوية» وعضو لجنة المال والموازنة في البرلمان اللبناني النائب رازي الحاج، أن «أي حل لإعادة الإنتظام المالي يحتاج إلى ثقة بالمصارف، وأي خطة توضع، في ظل فقدان المجتمع اللبناني لثقته بالقطاع المصرفي لا جدوى منها، خصوصاً أن الأزمة طالت غالبية شرائحه سواء عبر الودائع أو الوصول إلى تمويل، أي تمويل الإقتصاد».

يضيف الحاج: «إن إستعادة الثقة يكون عبر الإعلان للبنانيين، بأن هناك مسؤولية يجب أن تُحدّد، أي الدولة اللبنانية ومصرف لبنان المركزي والمصارف التجارية، وبعد تحديد هذه المسؤولية يجب إعطاء الناس الإطمئنان بأن ودائعهم موجودة بقيمتها الحقيقية»، معتبراً أنه «إذا لم نقم بهذه الخطوة، فهذا يعني أن مَن يضع أمواله في المصرف سوف يخسرها، مع الاشارة إلى أن إستعادة الودائع لا تعني عدم تفاعل المودع مع المصارف لاحقاً، فالهدف هو أن تعود ثقته بالقطاع المصرفي وأن يضع أمواله مجدّداً في المصارف، وأن تكون لديه إمكانية لإستخدامها حسب الحاجة».

ويتابع الحاج: «لنكن صريحين، بأنه ليس هناك أيّ نظام مصرفي في العالم لديه سيولة تكفي لكل المودعين، وتالياً يجب أن يكون هناك مرحلتان من الحلول، الأولى هي تأمين السيولة للقطاع المصرفي من بعد إعادة هيكلة المصارف، وإدخال عنصر الثقة أولوية، والثانية هي أن يكون هناك شركاء جدُد على مستوى مصارف أجنبية جديدة تدخل إلى السوق اللبنانية، وتستحوذ على شراكة مع المصارف اللبنانية»، مشدّداً على «أننا نحتاج إلى عوامل ثقة لتعزيز هذه الثقة، وحين نتحدّث عن سيولة، فهذا يعني أننا نحتاج الى نحو 9 مليارات دولار، على المصارف تطبيق خطة لتأمين جزء منها، وأيضاً جزء تؤمّنه الدولة وجزء آخر المصرف المركزي، وجزء يؤمّنه الإتفاق مع صندوق النقد. وهكذا يُمكن القول للمودعين: إن السيولة تأمّنت ضمن سقوف معينة ومقبولة لهم، وبهذه الطريقة يكون المودع لديه الخيار، إما إستخدام وديعته عند الحاجة، أو تجميدها مع فوائد في حال لم يكن بحاجة إليها».

يشير الحاج إلى أن «المرحلة الثانية لحل أزمة القطاع المصرفي هي مرحلة طويلة الأمد، ويجب أن تقوم الدولة اللبنانية بأجهزتها الرقابية، أي لجنة الرقابة على المصارف ولجنة التحقيق الخاصة، بدورها للتمييز بين أموال متأتية من فساد أو تبييض أموال أو مضاربة، وتأخذ قرارات منفصلة قضائية، أي التأكد من كل حالة على حدة، وهذا هو عملهم أصلاً (تبييض أموال، مضاربة على سندات، أو عملية «سواب» بين المصارف ومصرف لبنان ونتجت عنه أرباح غير مشروعة)»، مؤكداً أن «هذه الطريقة لا تطال المودعين، ولا الإقتصاد اللبناني ولا تضرّ بهم، وهذه المقاربة هي الأسلم، والنقطة الأخيرة هي ضرورة إعادة هيكلة الدين العام لنتمكن من أن نكون ضمن المعايير العالمية، لأن المشكلة بالنسبة إلى صندوق النقد الدولي، تكمن بأن الدين العام بات أكبر من الناتج المحلي بأضعاف، وتالياً تحديد هذا الدين يُمكّن الدولة من معرفة قدراتها لجهة التعامل مع الأزمة ودينها الداخلي والخارجي».

رائد خوري: خطة علمية

يلفت الوزير السابق وعضو مجلس إدارة تنفيذي في «سيدروس أنفست بنك» رائد خوري إلى أنه «ليس هناك توجُّه رسمي حتى وقتنا الحاضر لإعادة هيكلة المصارف، إنما هناك كلام يُنقل بالتواتر من الحكومة حول هذا الموضوع، وكيف ستصدر القوانين؟ والمهم هو الإبتعاد عن الشعبوية التي أدّت الى الوضع الذي نحن عليه الآن، أي مرور السنوات من دون إيجاد حلول»، معتبراً أنه «من المفروض على مَن سيضع خطة إعادة هيكلة المصارف أن يكون علمياً في المقاربة، وأن تكون عادلة ومنطقية.

بمعنى هناك قوانين، وهناك خسارات كبيرة تكبّدها مصرف لبنان، وبحسب قانون النقد والتسليف على الدولة تسديد هذه الخسارات، عدا عن أن الدولة هي من تسبّبت بالأزمة الحالية، نتيجة سياستها المالية حيال تثبيت سعر الليرة وإقرار الدعم، وعدم إصدار قانون «الكابيتال كونترول»، مما أدّى إلى تهريب الأموال الى الخارج، وهي التي لم تقر قوانين لحماية المودعين لجهة تسديد القروض على سعر دولار 1500 ليرة واللولار، وكل ما حصل هو من مسؤولية الدولة، سواء مباشرة أو قانونية وهي واضحة، كذلك مسؤولية مصرف لبنان المركزي والتي لا نقاش فيها لجهة أنه auditor، وأنه مستدين من المصارف بنحو 83 مليار دولار ومعروف كيف صُرفت هذه الأموال».

يضيف خوري: «في حال وجود تجاوزات إرتكبتها بعض المصارف في بعض الملفات والحالات، يجب على القضاء تصويب هذه الارتكابات وإعادة الأموال إلى أصحابها، لكن هذه الحالات لا تلغي أن هناك وضعاً عاماً، وأن هناك مسؤوليات مشتركة واضحة للجميع»، معتبراً أنه «بغض النظر عن المسؤوليات، حتى تتمكّن المصارف من إعادة أموال المودعين، يجب أن يتم ذلك بطريقة «إبداعية»، بمعنى أنه يجب ربط رد أموال المودعين الكبار بالإقتصاد من خلال الأخذ بتفاصيل معينة، وهناك أفكار وأساليب مالية عدة يمكن أن تحقق هذا الهدف، وكلّما كبر الاقتصاد بسرعة كلما كان رد هذه الأموال بسرعة».

يضيف خوري: «إن خطة «لازار» لم تكن نافعة في وقتها وهي غير نافعة اليوم أيضاً، وكانت كارثية لأنها كانت تهدف إلى تصفية كل القطاع المصرفي ولأنها لم تأخذ في الإعتبار رد الأموال للمودعين الكبار، كما حرّضت على إيقاف دفع سندات اليوروبندز ولم يتم التوصية بعد صرف أموال المودعين على الدعم».

ويختم خوري: «إنها خطة لا جدوى منها، والخطط التي وُضعت في حكومة الرئيس ميقاتي ولا سيما الأخيرة منها، أفضل من خطة «لازار»، ولكن تحتاج الى تطوير وتكون خطة إنطلاق لوضع خطة جدية لإعادة هيكلة المصارف».

نسيب غبريل: الهدف تفعيل العمل المصرفي

يرى الخبير المصرفي ورئيس مركز الأبحاث في بنك بيبلوس نسيب غبريل، أن «التركيز على إعادة المصارف بهدف إعادة هيكلتها من دون تفعيل القطاع المصرفي خطأ، لأن الهدف ليس إعادة هيكلة المصارف بل تفعيل العمل المصرفي، وهذا يتطلب إعادة هيكلة القطاع، وهدف إعادة تفعيل القطاع المصرفي هو أمران: الأول، إتاحة الفرصة للمودعين بالتصرُّف بأموالهم، والثاني وإعادة تمويل المصارف للقطاع الخاص تحديداً (شركات ومؤسسات وأفراد)».

يضيف غبريل: «ليس من الواضح إلى الآن، إذا كانت السلطة السياسية تنظر الى إعادة هيكلة المصارف من هذه الزاوية، وهناك عناوين عامة (شطب عبارة شطب الودائع – ولا مجال لشطب الودائع)، ولكن لا تفاصيل ولم تضع الحكومة إلى الآن برنامجاً إصلاحياً متكاملاً من ضمنه معالجة موضوع الودائع، وإعادة تفعيل عمل القطاع المصرفي».

يتابع غبريل: «يزور لبنان وفد موسع من صندوق النقد الدولي لإجراء محادثات مع المعنيين في لبنان، أي القطاعين العام والخاص، وفي صُلب هذه المحادثات هو الملف المصرفي ومعالجة رد الودائع. المهم هو أن لا يتم إهمال الإصلاحات الأُخرى التي لها علاقة بالإقتصاد الموازي والكهرباء، وسوء نوعية الخدمات العامة وإعادة هيكلة القطاع العام، بحجة أنها تحتاج إلى وقت ويتم التركيز على القطاع المصرفي»، آملاً في أن «يتغيّر هذا النمط، لأن الحل لا يكمن فقط بإعادة تفعيل القطاع المصارفي، ونظرية لا إقتصاد من دون مصارف أمر صحيح، والصحيح أيضا أن لا إقتصاد من دون كهرباء وإتصالات وبُنى تحتية وتحسين نوعية الخدمات وتخفيض كلفتها، ووقف التهريب على الحدود وإقفال المعابر غير الشرعية ومكافحة التهرب الضريبي والجمركي وتبييض الاموال وتمويل الإرهاب».

ويتابع غبريل: «إن إعادة هيكلة المصارف يجب أن تكون مبنية على أساسين، الأول إيجاد حل عادل ومقنع للمودعين والودائع، والثاني هو الحفاظ على إستمرارية القطاع. الحلول التي طرحت الى الآن هي خطتان وهي خطة «لازار» التي طُرحت في العام 2020 وخطة حكومة الرئيس ميقاتي، والإثنتان غير مقنعتين، ولم تؤديا إلى إجماع حولهما»، معتبراً أنه «يجب أن تكون المقاربة مختلفة جذرياً خصوصاً بعد التطورات التي شهدها لبنان، وبعد إنتظار طويل للمودعين لمعرفة ودائعهم وعدم إمكانية القطاع المصرفي من تمويل الإقتصاد منذ سنوات الأزمة».

ويشير غبريل إلى أن «إعادة تفعيل القطاع المصرفي يحتاج الى ضخّ سيولة في القطاع، والتأكد أنه عندما يسلف القطاع لأي جهة، أنه قادر أن يسترد أمواله بالعملة التي تم إقراضه فيها، وهذا يحتاج الى قوانين من مجلس النواب، كي لا يتكرر الذي حصل منذ إندلاع الأزمة، أي تسديد قروض بالدولار على سعر 1500 أو اللولار أو شيكات بنسبة بسيطة من قيمة القرض»، لافتاً الى أن «المصارف تنتظر صورة واضحة للإصلاح الإقتصادي ككل، للخروج من الأزمة ليكون هناك ثقة عند المساهمين الحاليين والمستثمرين المستقبليين، المهتمين بإعادة هيكلة القطاع وهم بإنتظار قانون يضمن لهم إسترداد أموالهم عند الإقراض حيال العملة التي تمّ الإقراض فيها».

يعتبر غبريل أنه «بالنسبة إلى المودعين، فما يُطرح عن ودائع مؤهلة أو غير مؤهلة، أو لغاية 100 ألف دولار ولفترة 15 عاماً لن يقبلها أحد، وأن جزءاً منها يُمكن أن يتحوّل إلى أسهم بالمصارف لم تلق إجماعاً، ولذلك المقاربة يجب أن تكون مختلفة»، ويرى أن «أي خطة جديدة يجب أن تركز على أن المودعين يحق لهم التصرف بودائعهم للأمور الأساسية من دون أي «هيركات» (طبابة– تعليم – إستشفاء – ضرائب)، وأول 100 ألف دولار يتم تقسيطها شهرياً على 5 سنوات، وفي الوقت نفسه يحق له التصرّف فيها صاحب الحساب للأمور الأساسية داخل لبنان، وبين 100 ألف و500 ألف تصبح على 7 سنوات مثلاً، وأكثر على 10 سنوات الخ، وهذا ما يحرّك الإقتصاد».

د. سروع: فشل هيكلي لقطاع المصارف

يجزم الخبير الإقتصادي د. جو سرّوع أن «إعادة الهيكلة للمصارف هو تشخيص غير دقيق للقطاع، لأنه يعاني فشلاً هيكلياً، مما يستوجب ترتيب ولادة جديدة له، وتستند هذه الولادة إلى دراسة تدقيقية مالية للقطاع للأصول والمطلوبات، وتقييم وضع المصرف المالي ومدى قابليته للحياة ومدى إستعداد أصحاب المصارف لإعادة بناء رأس المال».

يضيف د. سرّوع: «يحتاج القطاع إلى دراسة إدارية، أي أن هناك شبه طلاق بينها وبين المودعين، وتقلُّص عملها إلى عمل مؤسسات مالية بخدمات محدودة جداً (تحويلات محدودة/ لا فتح لحسابات جديدة)، كما أن مستوى الخدمات الذي يعطى للزبائن تدنّى إلى أقل المستويات، ولذلك يجب أن يحصل تغيير ثقافي عملاني للقطاع، كما يجب إعادة إرساء ثقافة المخاطر المصرفية»، مشدّداً على أنه «يجب فصل الملكية عن الادارة، وفي القوانين العالمية أصحاب المصارف لا يديرونها، وهذا يستوجب تغييراً في قانون النقد والتسليف، إعادة هيكلة المصارف والتي تستلزم إعادة هيكلة المصرف المركزي والادارات الرقابية، لأنه سجل فشلاً أساسُه إدارة المخاطر، لأنه حين يحصل قصور في إدارة المخاطر لدى المصرف المركزي، يجب أن يكون هناك إدارة توقفه عند حدّه وتطبيق القوانين اللازمة لذلك».

ويشدّد د. سرّوع على أن «المصارف تعاني اليوم من تصنيف الدولة اللبنانية بأنها متعثّرة، وهذا يعني أن تطبيق معايير بازل 3 يستوجب وجود كفاءة رأس المال، ومخاطر التصنيف لها قياسات يجب أن تزال، ولها مردود سلبي على رأس المال، بمعنى كل قرض يُمنح للمصارف في ظل هذا التصنيف السيادي يجب أن يؤخذ عليه مؤونة»،لافتاً الى أن «هذا يعني بأن دور المصارف في تمويل الإقتصاد ليس متوفراً في المرحلة الحالية، ومن الصعب توفّره في المرحلة المقبلة، أما قدرة المصارف على رد الودائع والامتثال لمتطلبات بازل 3، بما يتعلق بكفاءة رأس المال وإدارة المخاطر فهي غير متوافرة حالياً».

ويوضح د. سرُّوع أنه «لا يمكن دمج المصارف، لأن هذا الدمج لمصارف متعثرة لن يؤدي الى ولادة مصرف سليم، كما أن إستعادة الثقة في لبنان مرتبطة بالقطاع الخاص والمصارف جزء منها، وهذه الثقة لن تعود إلاّ بإستعادة الثقة بالقطاع العام إلى البلد عموماً وإلى القطاعات المالية خصوصاً، وهذا يستدعي التطبيق الكامل لما ورد في خطاب القسم والبيان الوزاري»، معتبراً أن «الأهم هو أن أي خطة مالية في لبنان تتعلق بالمصارف، سواء في المصرف المركزي أو الجهات الرقابية فهي موضوعة تحت المجهر الدولي، ولذلك نخشى أن لا يتمكن القطاع المصرفي اللبناني من القيام بدوره على المدى القصير بعد إعادة هيكلته وتنظيمه. وفي حال تمت الموافقة على أسس هذا التنظيم والجزء الأساسي من إعادة ولادة جدية وقابلة للتطبيق».

يضيف د. سرّوع: «هناك 3 أسس تنظيمية يجب أن تطبقها المصارف، أولها التحوّل الرقمي، وثانيها إعادة النظر بسلاسل الإنتاج والخدمة، وثالثها ديمومة العمل وإستدامة الربح، وهذا يستلزم تغييراً ثقافياً بالعمل المصرفي، حيث أخشى أن الكادر المصرفي الموجود يحتاج إلى إعادة التأهيل وتمكين من هذه الشروط».

ويختم د. سرّوع: «إن كل مصير القطاع المصرفي في لبنان قائم على تحديد مصير الودائع، ومتى سترد وكم نسبتها والمطروح من قبل المصرف المركزي والمصارف بين ودائع شرعية وغير شرعية لم يعد مقبولاً، أما خطة «لازار» فقد إنتهت جدواها وحين طرحت سجلت عليها الكثير من الملاحظات».

باسمة عطوي

سماحة مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ عبد اللطيف دريان يلتقي الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح: إجتماع للإتحاد في أيار 2025 مع جمعيات المصارف العربية في لبنان لمناقشة الورقة الإصلاحية

إستقبل مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ عبد اللطيف دريان في دار الفتوى في العاصمة بيروت، الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح الذي قال بعد اللقاء: «وضعنا سماحته بأجواء ورقة العمل التي يُعدّها الإتحاد والتي هي خطة إصلاح إقتصادي وإعادة هيكلة المصارف بشكل جيد من وجهة نظر الإتحاد، علماً أن معدّي الخطة خبراء عرب ودوليون، وسنرفع لسماحته نسخة من هذه الخطة».

أضاف د. فتوح: «الأهم ما يعمل به الإتحاد، من خلال الإتصالات العربية والدولية التي يقوم بها لمحاولة جذب إستثمارات مالية مباشرة إلى لبنان، ليس فقط إستثمارات في القطاع المصرفي لا بل أيضاً إستثمارات في البنية التحتية للبنان، وقد باشرنا فعلياً

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح خلال لقائه مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ عبد اللطيف دريان في دار الفتوى في بيروت

بالاتصال ببعض المستثمرين العرب، إن كان من مجلس التعاون الخليجي أو دول أخرى، ويضع الإتحاد لبنان على أجندة جميع المؤتمرات الدولية المنعقدة خارج لبنان».

وقال د. فتوح: «سيعقد إتحاد المصارف العربية في بداية شهر أيار/ مايو 2025 إجتماعاً لجميع جمعيات المصارف العربية في لبنان، لمناقشة الورقة الإصلاحية التي يعمل عليها الإتحاد، وأيضاً لوضع خارطة الطريق للإستثمارات».

وختم د. وسام فتوح قائلاً: «أمر آخر هام، لا يكفي ما يقوم به إتحاد المصارف العربية والجهات الأخرى لجذب الإستثمارات، لا بل أيضاً دور الحكومة اللبنانية من خلال الورشة التي تقوم بها لإعادة الثقة بلبنان، وورشة الإصلاح، وورشة محاربة الفساد، وورشة القوانين التي تحمي المستثمرين في لبنان، آملين من الله عزّ وجلّ، أن يُوفّقنا بذلك».

الأمانة العامة للجامعة العربية في الذكرى الثمانين لتأسيسها

ثمانون عاماً من العمل العربي المشترك لجامعة الدول العربية: مسيرة عطاء وصمود

أحيت جامعة الدول العربية في 22 مارس/ آذار هذا العام (2025) الذكرى الثمانين لتأسيسها، فهذه المنظمة العريقة أنشئت في العام 1945، وهي بذلك أقدم منظمة إقليمية في العالم، سبقت في وجودها منظمة الأمم المتحدة، إذ جاء إنشاؤها تجاوباً مع تصاعد الدعوة إلى الوحدة العربية والتحرُّر من الإستعمار ومواجهة التحدّيات السياسية التي كانت تعصف في العالم العربي آنذاك، وهدفت إلى تعزيز العلاقات بين الدول الأعضاء، من خلال تنسيق المواقف وتعميق التعاون في مختلف المجالات.

ومنذ تأسيسها إلى اليوم، مرّت جامعة الدول العربية بمحطّات تاريخية متعدّدة، تعرّضت مسيرتها خلالها إلى تحدّيات جسيمة، تركت بصماتها على التاريخ السياسي للدول والشعوب العربية، وعزّزت مسارات التعاون في كافة المجالات الضرورية، لتحقيق التنمية الشاملة والسير قدماً نحو مستقبل زاهر للمواطن العربي.

ولقد قامت الجامعة العربية بأدوار أساسية لحل العديد من القضايا، وساهمت جهودها في تحرُّر عدد من الدول العربية من الإستعمار، وظلّت تلك الجهود مستمرة من أجل توحيد الرؤى والمواقف العربية في المحافل الدولية والدفاع عن المصالح العربية المشتركة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، التي تمرُّ في الوقت الراهن في منعطف تاريخي غير مسبوق، وخصوصاً خلال حرب الإبادة التي يتعرّض لها الشعب الفلسطيني لا سيما في قطاع غزة، حيث تسعى الجامعة العربية لتنسيق جهود الدول الأعضاء لبلورة رؤية واضحة وموقف عربي موحّد يخدمان في العمل على إنشاء دولة فلسطينية مستقلّة عاصمتها القدس الشرقية.

وفي إطار هذه الأهداف، تحقّقت إنجازات كبيرة، حيث تكلّل الجهد العربي الجماعي بتبنّي الكثير من المشاريع والإستراتيجيات في كافة المجالات، كما تم إنشاء العديد من منتديات التعاون، وتطوير العلاقات العربية مع القوى الكبرى إقليمياً ودولياً، لخلق التوازن اللازم في مواجهة التحدّيات التي تفرضها الظروف الدولية الراهنة.

وفي المجال الإقتصادي، تحققت إنجازات أساسية وملموسة، فيما كان إطلاق منطقة التجارة العربية الحرّة في العام 2005، لبنة صلبة في بناء التكامل الإقتصادي العربي، وصولاً إلى إطلاق السوق العربية المشتركة للكهرباء في العام 2024، التي تمثل تتويجاً لهذه الرؤية العربية المشتركة الهادفة إلى تعزيز التعاون في مجال الطاقة وفتح آفاق واعدة للتنمية وتحقيق مستقبل أفضل للأجيال المقبلة. كما إهتمّت الجامعة العربية في تعزيز دور المرأة في بناء وتطور المجتمعات العربية، كذلك إهتمت برعاية الطفولة، وتشجيع التعليم، ومتابعة البرامج الموجهة للشباب والرياضة، كذلك لعبت دوراً مهماً في الحفاظ على اللغة والثقافة العربيتين، فضلاً عن تعزيز الحضور العربي في المحافل الثقافية الدولية ومساهمته في الحضارة الإنسانية في كل التنوُّع والثراء والأصالة.

وتحرص جامعة الدول العربية في هذا اليوم، على إستذكار الرعيل الأول من المفكرين والسياسيين والدبلوماسيين العرب الذين زرعوا بذرة الوحدة في الوجدان العربي، وأسّسوا أعمدة «بيت العرب» الذي نتحصّن به للسير قدماً نحو تحقيق رؤية واحدة تقودنا جميعاً إلى مستقبل يعمُّه الإزدهار والسلام.

وفي هذا اليوم كذلك، تُبنى محطّة جديدة في هذه المسيرة الطويلة، ويستمر العمل الدؤوب على كافة المستويات، كي تمكث هذه الشعلة متّقدة في القلوب، وكي يظل «بيت العرب» صامداً ومتيناً في وجه العواصف والأخطار.

وفي هذه المناسبة، وجّهت جامعة الدول العربية، دعوة إلى الشباب العربي إلى العمل المثابر لمواصلة المسيرة التي أطلق شعلتها الآباء والأجداد، ومواكبة التطوُّر التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم، لتحقيق النقلة النوعية نحو مجتمع المعرفة والتحوُّل الرقمي، كما دعت إلى إدماج الشباب في صناعة القرار، وتمكينهم من المشاركة في مسيرة التنمية والتقدم، مؤكدة أن الإستثمار في تعليم وتدريب الشباب هو الإستثمار الحقيقي الذي يعتمد عليه المستقبل، لإقامة مجتمعات قادرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لأمة عربية واثقة تستطيع المساهمة في رفد تطور البشرية وإزدهار العالم».

في الذكرى الثامنة لتولّي الأمير محمد بن سلمان ولاية العهد
تحوّلات غير مسبوقة وإصلاحات وإنجازات عالمية

ولي العهد سمو الأمير محمد بن سلمان

في الذكرى الثامنة لتولي الأمير محمد بن سلمان ولاية العهد، جدّد السعوديون مشاعر الولاء والوفاء، بعدما ترسّخ في وجدان السعوديين، أن كل ذكرى سنوية للبيعة تصاحبها خطوات إصلاحية جديدة، وتحوّلات غير مسبوقة في مختلف الأصعدة، وهو ما يأتي في جوهر «رؤية 2030» الطموحة ذات البرامج الإصلاحية، والهادفة إلى تنويع الإقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة، وإطلاق إمكانات القطاعات الاقتصادية الواعدة، وتعزيز مكانة المملكة كقوة اقتصادية رائدة في المنطقة والعالم.

وقد وضع ولي العهد الأمير محمد بن سلمان مصلحة الوطن ورفاهية المواطن وجودة حياته في مقدمة أولوياته، وتمكين الشباب والمرأة، مع حرصه الشديد على حماية الهوية والقيم السعودية الأصيلة التي تمثل إمتداداً لتاريخ الآباء والأجداد وتعكس صورة المملكة المشرقة في العالم.

من بين القطاعات الواعدة في أكبر خطة وطنية للتغيير، برزت قطاعات حيوية تُسهم في تنويع الإقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة، فقد إستقطب قطاع السياحة إستثمارات ضخمة وملايين السياح، بفضل المشاريع العملاقة مثل «نيوم» و«البحر الأحمر» و«القدية»، والتأشيرة السياحية الإلكترونية التي سهّلت الوصول إلى المملكة.

وشهد قطاع التقنية نقلة نوعية في التحوُّل الرقمي ودعم الإبتكار، حيث أصبحت المملكة مركزاً إقليمياً للتكنولوجيا، وإستثمرت في التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء. أما قطاع الصناعة، فقد تنوّعت قاعدته وتطوّرت صناعاته، بفضل الإستثمارات في الصناعات التحويلية والطاقة المتجددة، والتركيز على الصناعات عالية التقنية.

وإستثمر قطاع الخدمات اللوجيستية الموقع الإستراتيجي للمملكة كمركز ربط عالمي، من خلال تطوير المطارات والموانئ وشبكات النقل.

في هذا السياق، أعلن ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، في العام 2024، تأسيس شركة «آلات»، وهي شركة تابعة لـ «صندوق الإستثمارات العامة»، وتهدف إلى جعل المملكة مركزاً عالمياً للصناعات المستدامة التي تركز على التقنية المتقدمة والإلكترونيات.

وستعمل الشركة على تطوير وتصنيع المنتجات والحلول التقنية المبتكرة، مثل أشباه الموصلات والروبوتات والطائرات من دون طيار، بهدف تلبية الطلب المحلي والإقليمي والعالمي. ويعكس تأسيس شركة «آلات» إلتزام المملكة بتنويع إقتصادها، وتعزيز مكانتها كقوة صناعية وتكنولوجية رائدة في المنطقة والعالم.

كما أطلق ولي العهد الإستراتيجية الوطنية للتقنية الحيوية في العام 2024، بهدف تعزيز مكانة المملكة دولةً رائدةً في قطاع التقنية الحيوية، وتحسين الصحة الوطنية، وحماية البيئة، وتحقيق الأمن الغذائي والمائي. أما الإستراتيجية الوطنية لإستدامة البحر الأحمر فتهدف إلى حماية النظام البيئي للبحر الأحمر، وتعزيز أطر التعاون لاستدامته، ودعم التحوُّل إلى إقتصاد أزرق مستدام.

هي قصة نجاح لم تنتهِ بعد، سطّرها ولي العهد، وعزّزت مكانة المملكة على الصعيد الدولي ودورها في استقرار الاقتصاد العالمي، مما أهّلها للفوز باستحقاقات دولية مهمة، مثل استضافة معرض إكسبو العالمي 2030، وكأس العالم لكرة القدم 2034، وهو ما يعكس ثقة العالم في قدرة المملكة على تنظيم فعّاليات عالمية ناجحة.

الإقتصاد الكلي: مواجهة التحديات

في ظل رياح إقتصادية عالمية عاتية، أثبتت السعودية صلابتها، محققةً نمواً إقتصادياً ملحوظاً بنسبة 1.3 % في العام 2024. هذا الإنجاز لم يكن وليد الصدفة، بل ثمرة لجهود دؤوبة في تنويع الاقتصاد، حيث قفزت مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي إلى أكثر من 51 %، مما يعكس رؤية ثاقبة وسياسات اقتصادية رشيدة.

كما نجحت المملكة في السيطرة على التضخم الذي يشكل تحدياً كبيراً للإقتصادات العالمية، حيث بلغ ما نسبته 1.7 % فقط في نهاية العام 2024، لتحتل بذلك المراتب الأولى من ضمن «مجموعة العشرين».

بيئة جاذبة للاستثمار

لقد جعل ولي العهد السعودية من بين الأكثر جذباً للإستثمار، مُدخِلاً تغييرات كبيرة على البيئة الإستثمارية التي تشكل أساساً في تنفيذ مشاريع المملكة العملاقة. ومن بين أبرز هذه الخطوات في العام 2024، كان قانون الإستثمار الجديد الذي يعد خطوة مهمة في مسيرة التنمية الاقتصادية، حيث يهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتنويع مصادر الدخل، وذلك في إطار «رؤية 2030».

الإعلان عن حجم الإستثمارات التقنية في «ليب 25»

وقد عزّزت البيئة الإستثمارية عملية إستقطاب الشركات العالمية لنقل مقراتها إلى المملكة، حيث تخطى عددها الـ600 في العام 2024، بالإضافة إلى إصدار أكثر من 14 ألفاً و454 ترخيصاً جديداً في العام 2025، ليتجاوز إجمالي عدد التراخيص 40 ألف ترخيص استثماري فعَّال. في حين تضاعف رصيد الإستثمار الأجنبي المباشر عمّا كان عليه عند إطلاق «رؤية 2030» ليصل إلى 900 مليار ريال (240 مليار دولار).

الذكاء الإصطناعي: بوابة المستقبل الواعد

«نحن نعيش في زمن الإبتكارات العلمية والتقنيات غير المسبوقة، وآفاق نمو غير محدودة». بهذه الكلمات الملهمة، رسم ولي العهد ملامح مستقبل المملكة في قمة الرياض 2020 في مجال التكنولوجيا والذكاء الإصطناعي وإنترنت الاشياء، التي يُمكنها «في حال تم إستخدامها على النحو الأمثل أن تجنّب العالم الكثير من المضارّ وتجلب للعالم الكثير من الفوائد الضخمة».

لقد وضعت المملكة الذكاء الاصطناعي في صميم «رؤية 2030»، وجعلته أداة رئيسية لتنويع الإقتصاد وتحقيق التحول الرقمي. وقد إتخذت خطوات جادة لتعزيز البنية التحتية الرقمية، لتكون مركزاً إقليمياً وعالمياً لتطوير وتطبيق تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات.

وقد أثمرت هذه الجهود نتائج مبهرة، حيث حققت المملكة المركز الرابع عشر عالمياً والأول عربياً في المؤشر العالمي للذكاء الإصطناعي، وتصدّرت المركز الأول عالمياً في معيار الإستراتيجية الحكومية للذكاء الإصطناعي. كما نجحت في جذب إستثمارات ضخمة بقيمة 28.3 مليار دولار في هذا المجال في عامين فقط، مما يؤكد مكانتها الرائدة في هذا القطاع الحيوي.

الإصلاحات الإقتصادية تدفع سوق العمل بالسعودية نحو نمو مستدام

من جهة أخرى، منذ إنطلاق «رؤية 2030»، أدخلت السعودية إصلاحات جذرية على سوق العمل بهدف تحسين البيئات الوظيفية وتعزيز مشاركة المواطنين في مختلف القطاعات، وتحفيز القطاع الخاص، بما يسهم في تحقيق الاستدامة. هذه العملية التي لا تزال مستمرة إلى اليوم، ساهمت في إنخفاض قياسي في معدلات البطالة، التي بلغت 7.1 % في العام 2024، وهو المعدّل القريب من مستهدفات الحكومة، وفي تعزيز الأرضية اللازمة لإشراك القطاع الخاص ودفعه ليكون شريكاً رئيسياً في استدامة التوظيف وخلق بيئة عمل جاذبة للكفاءات الوطنية.

وقد دفع بلوغ هدف البطالة قبل سنوات من المدة المحددة في «رؤية 2030»، بالحكومة إلى إعادة النظر بمستهدفاتها وتقليص المعدل من 7 % إلى 5 %.

في المحصّلة، إن الذكرى الثامنة للبيعة هي مناسبة لإعادة التذكير بمستقبل المملكة المشرق بفضل السياسات الإقتصادية الرشيدة والرؤية الثاقبة لولي العهد.

المصدر: الشرق الأوسط

القانون الجديد يتيح إصدار أدوات مالية بآجال إستحقاق تصل إلى 50 سنة

الكويت تصدر قانوناً جديداً لتنظيم الإقتراض العام مع عودتها لأسواق الدين

صاحب السمو أمير الكويت الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح

أصدرت الكويت قانوناً جديداً طال إنتظاره، يُحدّد إطار تنظيم الإقتراض العام، وذلك في ظل إستعداد البلاد للعودة إلى أسواق الدين العالمية بعد ثمانية أعوام.

وأفادت وزارة المالية في بيان: «إن القانون الجديد يتيح إصدار أدوات مالية بآجال إستحقاق تصل إلى 50 سنة... ويُحدد المرسوم بقانون سقف الدين العام بمبلغ 30 مليار دينار كويتي (97.36 مليار دولار) حداً أقصى أو ما يعادله من العملات الأجنبية الرئيسية القابلة للتحويل».

وكانت آخر مرة تُصدر فيها الكويت سندات في العام 2017، وتعطّلت عملية إقرار قانون الدين الذي سيسمح لها بالعودة إلى أسواق الدين لسنوات بسبب الصراعات الداخلية بين البرلمانات والوزارات المتعاقبة.

وتولّى أمير الكويت الشيخ مشعل الأحمد الصباح السلطة في ديسمبر/ كانون الأول 2023، وحلّ البرلمان بعد أقل من شهرين من توليه منصبه، عازماً على المضي قدماً في الإصلاحات الإقتصادية بعد الجمود الذي طال أمده.

وقالت مونيكا مالك كبيرة الخبراء الإقتصاديين في بنك أبوظبي التجاري: «إن هذه علامة مهمة على تزايد القوة الدافعة للإصلاح، إلى جانب تطور مالي حيوي، وبالنسبة إلى المستثمرين، يشير ذلك إلى أن الإصلاحات تتقدم أخيراً».

وأفادت الكويت في وقت سابق، إن الإنفاق الحكومي يجب أن يكون ثابتاً ليتسنّى لها السيطرة على نمو الميزانية.

ويُتوقع أن تسجل ميزانية الكويت عجزاً يبلغ 5.6 مليارات دينار (18.33 مليار دولار) للسنة المالية 2024-2025، مع تقدير النفقات بنحو 24.5 مليار دينار.

وقالت مونيكا مالك: «إن قانون الدين الجديد سيسمح بتنويع التمويل، ما يُخفّف الضغوط على صندوق الإحتياطات العامة»، مشيرة إلى «أن الديون تهدف أيضاً إلى دعم برنامج الإستثمار، وسيكون مهماً للقطاع المصرفي والطلب على الإئتمان»، مؤكدة «أن قانون الرهن العقاري الجديد سيكون هدف الإصلاح التالي».

يُذكر أن الكويت، رابع أكبر منتج للنفط في الشرق الأوسط، هي الدولة الخليجية الوحيدة التي تخلّت عن ربط عملتها بالدولار، وأنحت باللائمة في إرتفاع التضخُّم على إنخفاض العملة الأميركية من خلال الواردات.

بدر ناصر الخرافي رئيساً لمجلس إدارة بورصة الكويت:
المرحلة تتطلّب السعي نحو تحقيق تطلّعات سوق المال وتعزيز مكانته

بدر ناصر الخرافي

أعلنت بورصة الكويت، خلال إجتماع مجلس إدارتها المنعقد عقب جمعيتها العامة العادية للعام 2024، عن قرار المجلس بالإجماع الموافقة على تشكيل مجلس الإدارة ليكون بدر ناصر الخرافي رئيساً لمجلس إدارة الشركة لمدة الثلاث سنوات القادمة من 2025 – 2027. كما تم إختيار بدر عبدالله الكندري نائباً للرئيس للفترة نفسها.

وأعرب مجلس الإدارة عن بالغ شكره وتقديره للسيد حمد مشاري الحميضي، رئيس مجلس الإدارة السابق، والذي كان أول رئيس للبورصة بعد اكتمال المرحلة الأولى من خصخصتها، مشيداً بدوره القيادي البارز وجهوده في تحويل بورصة الكويت إلى ركيزة أساسية في الإقتصاد الوطني وقصة نجاح في المشهد المالي للدولة. وقد شهدت فترة رئاسته محطات مفصلية، كان أبرزها النجاح الكبير لعملية الإكتتاب العام الذي تجاوزت نسبة تغطيته 850 %، متبوعاً بإدراج البورصة في السوق «الأول».

ويُعد السيد بدر ناصر الخرافي من القيادات البارزة في الكويت، حيث يمتلك خبرة تمتد لأكثر من 20 عاماً في القطاعات المالية والمصرفية والصناعية وقطاع الإتصالات.

ومنذ خصخصة بورصة الكويت في العام 2019، كان عضواً في مجلس إدارتها، كما ترأس لجنتها التنفيذية وشغل عضوية لجنة الترشيحات والمكافآت، مما أتاح له دوراً محورياً في صياغة إستراتيجياتها وتعزيز حوكمتها.

وقد تجسدت فترة رئاسته لمجلس الإدارة بداية مرحلة جديدة تتميّز بالرؤية الطموحة والمستقبلية، حيث يقود الشركة نحو مزيد من التطوُّر والإبتكار، مع التركيز على تعزيز كفاءة السوق وزيادة جاذبيته الإستثمارية.

وتعليقاً على قرار مجلس الإدارة بإختياره رئيساً للمجلس، شكر بدر ناصر الخرافي، أعضاء مجلس الإدارة على تزكيته لتولّي رئاسة مجلس إدارة شركة بورصة الكويت في هذه المرحلة المفصلية من مسيرتها، والتي تتطلّب السعي نحو تحقيق تطلُّعات سوق المال وتعزيز مكانته، وقال: «كوني قريباً من سوق المال الكويتية، أطمح إلى تسريع عجلة تطوير المنتجات والخدمات والأدوات المالية الحديثة بما يخدم مصلحة السوق ويحقق القيمة المضافة لجميع المتعاملين فيه».

وأضاف الخرافي: «لقد أثبتت تجربة خصخصة بورصة الكويت أن الرؤية الواضحة والإدارة المهنية قادرة على إحداث تحولٍ فعلي في بنية الأسواق المالية، وتعزيز مكانة سوق المال الكويتي أمام المستثمر المحلي والدولي على حد سواء، حيث تتمتع بورصة الكويت بفريق عمل ذي كفاءة عالية لتحقيق واستكمال جميع مراحل التطوير، مما يُساهم في تعزيز قدرة البورصة على مواكبة أفضل الممارسات العالمية والارتقاء بمنظومة السوق المالية».

مسيرة مهنية حافلة

إلى جانب دوره الجديد في بورصة الكويت، يشغل الخرافي منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة الإتصالات المتنقلة «مجموعة زين»، كما يشغل عضوية العديد من مجالس الإدارات لمؤسسات مالية وصناعية إقليمية ودولية، من ضمنها نائب رئيس مجلس إدارة شركة الاستثمارات الوطنية، ونائب رئيس مجلس إدارة شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية، وشركة دايموند موتورز في مصر.

كذلك هو عضو في مجلس إدارة شركة فولاذ القابضة في البحرين، وعضو في المجلس الإستشاري لمنطقة الشرق الأوسط في بنك كوتس وشركاه في المملكة المتحدة، وجمعية الصداقة الكويتية البريطانية، وعضو في مجلس مفوضية اللاجئين للإستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

بنك قناة السويس يتصدّر غلاف The Business Fame
كأفضل بنك لإدارة الخزانة في مصر عام 2025

عاكف المغربي، الرئيس التنفيذي والعضو المُنتدب لبنك قناة السويس

تصدّر بنك قناة السويس غلاف مجلة The Business Fame، كأفضل بنك لإدارة الخزانة في مصر في العام 2025، وهو ما جاء تقديراً لجهود البنك المستمرة وإستراتيجياته في تقديم حلول مُبتكرة لإدارة الخزانة.

وقد سلّطت المجلة الضوء على قصة نجاح البنك في مجال إدارة الخزانة، والحرص على تقديم خدمات ومنتجات شاملة تُلبي إحتياجات كافة عملائه، مع تحقيق التوازن في إستخدام التكنولوجيا المتطوّرة، والحفاظ على مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية ESG، وهو ما يُساهم بدوره في دفع عجلة النمو الإقتصادي.

وقد رصدت المجلة نجاح البنك في دمج العديد من التطورات التكنولوجية في مجال إدارة الخزانة مثل تطوير منصات الخزانة الرقمية، بخلاف القيام بتحديث أنظمته الأساسية، وهو ما ساهم بدوره في تحسين الكفاءة التشغيلية، وتوفير الوقت وتوسيع نطاق العمليات لتلبية احتياجات قاعدة أكبر من العملاء، بالإضافة إلى تحسين عملية اتخاذ القرار.

كما رصدت دور البنك الفعّال في دفع عجلة النمو الإقتصادي من خلال المُساهمة في تمويل المشروعات الكُبرى ومشروعات البنية التحتية، والحرص على دعم القطاعات الإقتصادية الحيوية الأخرى.

وذكرت المجلة حرص البنك على تطبيق المعايير العالمية من خلال مواءمة ممارسات إدارة الخزانة مع الأطر الدولية، مثل بازل 3. وتعليقًا على ذلك، قال عاكف المغربي، الرئيس التنفيذي والعضو المُنتدب لبنك قناة السويس: «إن هذا التكريم يعكس رؤية البنك على الإبتكار والتطوير المُستمر لتلبية إحتياجات السوق المتغيّرة والمتنافسة، بما يُساهم في زيادة حصص البنك السوقية، وتحقيق النمو المُستدام».

يشار إلى أن هذا التكريم يُعد بمثابة إمتداد للإعتراف الدولي بكفاءة البنك في هذا المجال، حيث تمكّن البنك خلال العام الماضي (2024) من الحصول على جائزة «إدارة الخزانة لعام 2024 – مصر» من مجلة الأعمال الدولية International Business Magazine.

يعكس التصنيف الذي أعدته «غلف نيوز»
القيادة الديناميكية التي تُشكل مستقبل العالم العربي
الشيخ طحنون بن زايد
من بين أقوى 100 شخصية عربية في 2025

معالي الشيخ طحنون بن زايد

عندما تكون أقوى مئة شخصية عربية لعام 2025 تنتمي إلى مجالات التكنولوجيا والمال والأعمال والطاقة، يُمكن القول عن حق إن المنطقة واعدة وإن قياداتها الشابة تستثمر في المستقبل وتساهم في تشكيل المشهد العالمي، بعيداً من الحروب والنزاعات التي تفتك بمنطقتهم.

يعكس هذا التصنيف الذي أعدته «غلف بزنس» القيادة الديناميكية التي تُشكل مستقبل العالم العربي، فمن خلال الإستثمارات الإستراتيجية، والتقدم التكنولوجي، والقيادة المالية، وإلتزام المساواة بين الجنسين، والفن، لا يُحدث هؤلاء الأفراد تحوّلاً في المنطقة فحسب، بل يُقدمون أيضاً مساهمات كبيرة في التقدم العالمي.

وليس مستغرباً أن يتصدر قائمة الشخصيات التي تستثمر في المستقبل الشيخ طحنون بن زايد، نائب حاكم إمارة أبوظبي ومستشار الأمن الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة. فمجلة «تايم» الأميركية صنفته في العام الماضي بين الشخصيات الأكثر تأثيراً في الذكاء الإصطناعي. وبصفته رئيس إمبراطورية تبلغ قيمتها 1,5 تريليون دولار، بما فيها صندوقان للثروة السيادية، يُوجه الشيخ طحنون مليارات الدولارات إلى مبادرات تساعد في تحويل الدولة الخليجية إلى مركز عالمي للذكاء الاصطناعي. وتشكل شركة G42، وهي تكتل للذكاء الاصطناعي تأسس في العام 2018 وبرز كعملاق تكنولوجي في الشرق الأوسط، بأعمال تتراوح من التكنولوجيا الحيوية إلى المراقبة، جزءاً مهماً من هذه الامبراطورية.

وإستحوذت زيارة الشيخ طحنون لواشنطن بإهتمام إعلامي واسع، لا للقاءات التي عقدها مع الرئيس دونالد ترامب ووزراء أميركيين فحسب، وإنما أيضاً بسبب الإتفاقات التي وقعت خلالها، بما فيها إعلان كل من «القابضة» الإماراتية التي تركز على الإستثمار في البنية التحتية الأساسية وشبكات التوريد، و«إنرجي كابيتال بارتنرز»، أكبر شركة خاصة تعمل في قطاع توليد

الطاقة والطاقة المتجددة في الولايات المتحدة، عن إبرام شراكة بالمناصفة لتأسيس مشروع مشترك مقره الولايات المتحدة، لإستثمار 25 مليار دولار في مشاريع جديدة لتوليد الطاقة.

كذلك، أعلن خلال الزيارة عن إنضمام شركتي «إنفيديا» و«إكس إيه آي» إلى «الشراكة في البنية التحتية للذكاء الإصطناعي»، والتي تهدف إلى دعم وتسريع تطوير الذكاء الإصطناعي والتقنيات المتقدمة.
ومع أن العلاقة الاقتصادية الوثيقة بين واشنطن وأبوظبي تعود إلى أكثر من عقد من الزمان، إلا أن الشيخ طحنون نجح في إعطائها بُعداً إضافياً مع ثورة الذكاء الاصطناعي.

يضم التصنيف أيضاً أسماء فاعلة في مختلف المجالات، منهم وزير الصناعة والتكنولوجيا الإماراتي سلطان الجابر الذي حل في المركز الثاني بالقائمة، ومؤسس شركة «إعمار» الإماراتية محمد العبار (في المركز السابع)، والرئيس التنفيذي لـ «أرامكو السعودية» أمين ناصر (في المركز الثامن)، ورئيس مجلس إدارة جمعية الصحافيين الإماراتية وعضو اللجنة التنفيذية في الاتحاد الدولي للصحافيين محمد الحمادي (في المركز التاسع)، ورجل الأعمال السعودي الأمير الوليد بن طلال (في المركز العاشر)؛ إلى جانب الرئيسة التنفيذية لمجموعة بنك أبوظبي الأول هناء الرستماني (في المركز 15)، ورئيسة مجلس إدارة شركة صناعة الساعات الفخمة "سواتش" نائلة حايك (في المركز 47)، والرئيسة التنفيذية لشركة البترول الوطنية الكويتية وضحة أحمد الخطيب (في المركز 63)، إضافة إلى الرئيسة التنفيذية لموقع "ممز وورلد" منى عطايا (في المركز 66)، والمصمم اللبناني العالمي ايلي صعب (في المركز 73)، وشقيقتين رائدتين في عالم التجميل هما هدى ومنى قطان (في المركز 82)، والمخرجة اللبنانية نادين لبكي (في المرتبة 99).

في الخلاصة، إن تصنيف «غلف بزنس» لأقوى 100 شخصية عربية لعام 2025 مقياس مهم لتطور القيادة العربية وتأثيرها المتنامي على الساحة العالمية، وهو يؤكد أن القادة العرب لا يقودون التنمية في منطقتهم فحسب، بل صاروا لاعبين أساسيين في تشكيل الاقتصاد العالمي والتقنيات المستقبلية.
(المصدر: «النهار اللبنانية»)

أرباح أكبر 10 بنوك مصرية تتضاعف إلى 420.5 مليار جنيه

ضاعفت أكبر 10 بنوك تجارية مصرية ربحيتها إلى 420.5 مليار جنيه في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2024، مقابل 212 مليار جنيه في نهاية العام 2023، وفق بيانات البنك المركزي المصري.

وأظهرت البيانات إستحواذ البنوك العشرة الكبار على 78.6 % من إجمالي أرباح بنوك القطاع المصرفي البالغة 534.9 مليار جنيه.

وتشمل البنوك الكبرى كلاً من الأهلي المصري، وبنك مصر، والتجاري الدولي، والقاهرة، والعربي الإفريقي الدولي، والأهلي قطر الوطني، وأبوظبي الأول، وفيصل الإسلامي، والبنك الزراعي، و«إتش إس بي سي».

وعزا محلّل قطاع البنوك في أحد بنوك الإستثمار، النمو الملحوظ في أرباح القطاع المصرفي المصري خلال العام 2024، إلى ارتفاع أسعار الفائدة التي قفزت بدخول البنوك من العائد.

قفزة في أصول وودائع البنوك الكبرى

وإرتفعت أصول أكبر 10 بنوك إلى نحو 16.5 تريليون جنيه في نهاية العام 2024، مقابل 11.13 تريليون جنيه في نهاية العام 2023، مستحوذة على 78.8 % من أصول القطاع المصرفي البالغة 20.8 تريليون جنيه. وتستحوذ أرصدة قروض البنوك الكبرى على 79.3 % من إجمالي قروض القطاع المصرفي خلال العام 2024، لتسجل 6.6 تريليونات جنيه في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2024، بحسب البيانات.

كما إرتفعت إستثمارات البنوك الكبرى في الأوراق المالية وأذون الخزانة بنحو 1.35 تريليون جنيه خلال العام الماضي (2024)، لتسجل 5.4 تريليون جنيه في ديسمبر/ كانون الأول 2024، مستحوذة على 80.6 % من إجمالي استثمارات القطاع المصرفي في الأوراق الحكومية.

وقفز إجمالي أرصدة ودائع البنوك العشرة الكبار بأكثر من 2.5 تريليون جنيه خلال العام الماضي (2024)، لتسجل 10.427 تريليون جنيه، مستحوذة على 77.3 % من إجمالي أرصدة الودائع بالبنوك والبالغة 13.481 تريليون جنيه في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2024.

البنوك الكبرى تُصدر 5 ملايين بطاقة إئتمان في نهاية العام 2024

وأصدرت أكبر 10 بنوك 467.733 ألف بطاقة إئتمان خلال العام 2024، لتقفز إلى 5.118 مليون بطاقة في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2024.

وكشف «المركزي المصري» عن إرتفاع عدد بطاقات الخصم بالبنوك الكبرى خلال العام الماضي (2024) بنحو 22.613 مليون بطاقة، وإرتفاع البطاقات المدفوعة مقدماً في هذه البنوك إلى 26.855 مليون بطاقة في نهاية العام 2024، مقابل 25.367 مليون بطاقة العام السابق له.

وأضافت البنوك العشرة الكبرى 1.196 ألف ماكينة صراف آلي جديدة خلال العام 2024، ليصل إجمالي عدد الماكينات التابعة 19.570 ألف ماكينة في نهاية العام 2024، مقابل 18.374 ألف ماكينة في نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2023.

شراكة بين مصر ومؤسسة التمويل الدولية لدعم شراكات القطاعين العام والخاص بـ 11 مطاراً

الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، سيرجيو بيمينتا، نائب رئيس مؤسسة التمويل الدولية لشؤون قارة أفريقيا

أعلنت مؤسسة التمويل الدولية عن تعاونها مع الحكومة المصرية لتقديم إستشارات متخصّصة للحكومة المصرية، بهدف دعم شراكات القطاعين العام والخاص في قطاع المطارات، لتحسين البنية التحتية، والربط وخدمات المسافرين.

وفي إطار هذه الشراكة، ستقدم مؤسسة التمويل الدولية استشارات متخصّصة لوزارة الطيران المدني لإعداد إستراتيجية تستهدف تطوير الشراكات مع القطاع الخاص في 11 مطاراً عبر مصر، وهو ما يُمثل جزءاً كبيراً من حركة السفر الجوية المحلية والدولية في البلاد.

كما ستعمل المؤسسة كمستشار رئيسي للصفقات على تقديم الإستشارات الخاصة بمعاملات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مطار الغردقة الدولي، وذلك كمشروع تجريبي، بإعتباره ثاني أكثر المطارات إزدحاماً من حيث حركة المسافرين والطيران على مدار العام في مصر.

وقد تم تحديد قطاع المطارات كقطاع إستراتيجي لتوسيع نطاق الشراكة مع القطاع الخاص، وذلك في إطار برنامج الطروحات الذي أطلقته الحكومة المصرية في يونيو/ حزيران 2023 وتدعمه مؤسسة التمويل الدولية.

تعديل إتفاق إنشاء البنك الأوروبي لإعادة الإعمار للتوسع في أفريقيا جنوب الصحراء والعراق

من جهة أخرى، وافق مجلس النواب في جلسته العامة، على قراري مجلس محافظي البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية رقمي (259) و(260) حيال «تعديل إتفاق إنشاء البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية»، لتمكين التوسع الجغرافي لعمليات البنك في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والعراق، وإزالة

القيود القانونية على رأس المال الخاص بالعمليات العادية.
وأوضحت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الإقتصادية والتعاون الدولي، ومحافظ مصر لدى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، «أن مصر تدعم توسيع نطاق عمليات البنك الأوروبي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والعراق».

تأسيس تحالف مصري لإعادة الإعمار

على صعيد آخر، وفي خطوة تهدف إلى التكامل الإقتصادي بين الشركات المصرية وتعزيز حضورها في الأسواق العربية، أعلنت 41 شركة خاصة في مصر عن إتفاقها على تأسيس شركة مساهمة جديدة، تحمل إسم «التحالف العربي للإستثمار الصناعي»، هدفها التوسُّع في الدول العربية والمشاركة الفعّالة في عمليات إعادة الإعمار، ما يُساهم في تعزيز الإستثمارات الصناعية المشتركة، وفتح آفاق جديدة للتعاون الإقتصادي.

مصر تسمح لـ 8 شركات بإستخدام التكنولوجيا المالية في أنشطتها

على صعيد غير متصل، وافقت الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر على السماح لثلاث شركات سمسرة في الأوراق المالية بمزاولة نشاطها بإستخدام جميع مجالات التكنولوجيا المالية للمرة الأولى، وهي: تيلدا، وبلتون، وثاندر.
وتشمل مجالات إستخدام التكنولوجيا المالية عمليات التحقق من الهوية، والمصادقة، والتعرُّف على العميل، إضافةً إلى إبرام العقود على المنتجات المالية غير المصرفية إلكترونياً. كما وافقت الهيئة على تمكين خمس شركات مالية غير مصرفية من تقديم خدماتها بإستخدام التكنولوجيا المالية، من بينها: «حالاً للتمويل الإستهلاكي»، و«بي تك للتمويل» و«يو للتمويل الإستهلاكي».

يُذكر أن رؤساء المؤسسات الدولية، ومنظمات الأمم المتحدة، كانت قد أشادت بالخطوة التي إتخذتها الحكومة لإطلاق الإستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر E-INFF، مؤكدة أهميتها في ظل التحديّات العالمية، من أجل وضع نهج مستدام وشامل للآليات التمويلية المختلفة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وكانت قد أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مؤخراً، الإستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل في مصر، التي تم إعدادها بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

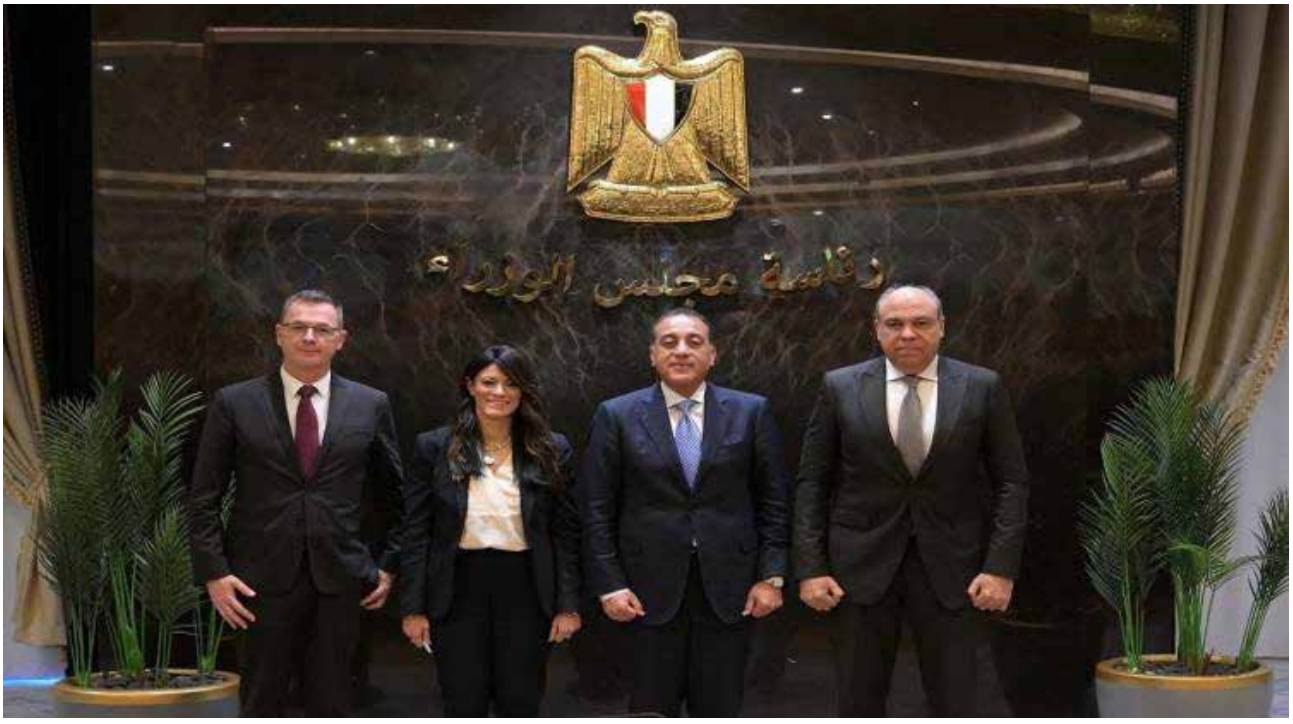

جانب من اللقاء

«المركزي المصري» يطلق الفعّالية السنوية للشمول المالي للمرأة

البنك المركزي المصري

في إطار حرص البنك المركزي المصري على زيادة معدلات الشمول المالي للسيدات وتشجيعهن على إستخدام الخدمات المالية الرسمية، أطلق البنك المركزي المصري فعّالية الشمول المالي للمرأة التي تمتد فعالياتها سنوياً من يوم 8 مارس/ آذار وحتى نهاية الشهر، وذلك لمناسبة اليوم العالمي للمرأة.

وأعلن البنك المركزي أن فعّالية الشمول المالي للمرأة التي تم إطلاقها منذ العام 2019 ساهمت حتى مارس/ آذار 2024 في إتاحة نحو 1.4 مليون منتج مالي للسيدات تتضمن فتح 664 ألف حساب مصرفي و196 ألف محفظة ذكية، وإصدار 530 ألف بطاقة مسبقة الدفع.

وتأتي هذه الفعّالية في إطار جهود البنك المركزي المصري لتعزيز الشمول المالي للمرأة، حيث أسفرت هذه الجهود عن تحقيق تطور ملموس في نسبة الشمول المالي للمرأة التي إرتفعت إلى 68.8 % في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2024، بمعدّل نمو 295 % مقارنة بعام 2016، لتبلغ أعداد السيدات اللاتي يستفدن من الخدمات المالية ويمتلكن حساب معاملات نحو 23.3 مليون سيدة وذلك من إجمالي 33.9 مليون سيدة في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر.

وجاء هذا التطوُّر في ضوء إستراتيجية البنك المركزي المصري للشمول المالي 2022 – 2025 والتي تستهدف تعزيز الشمول المالي لكافة فئات المجتمع وفي مقدّمها المرأة، من خلال العمل على العديد من المحاور، منها تهيئة البيئة التشريعية والرقابية الداعمة للمرأة، وإطلاق المبادرات والمشاريع المحفزة بالتعاون مع الوزارات والجهات المعنية والمؤسسات الدولية، وتوجيه البنوك لتوفير منتجات مالية تناسب احتياجات المرأة، فضلاً عن نشر التثقيف والتوعية المالية اللازمة كأحد أهم المحاور الرئيسية في استراتيجية الشمول المالي، وذلك لما له من أهمية قصوى للنهوض بالوعي المالي وضمان إتخاذهم لقرارات مالية سليمة. وفي ظل تهيئة البيئة التشريعية والرقابية الداعمة لتيسير حصول المرأة على الخدمات والمنتجات المصرفية بسهولة، أصدر البنك المركزي العديد من التعليمات الرقابية في هذا الشأن من أبرزها

تعليمات منتجات وخدمات الشمول المالي بالإجراءات والعناية الواجبة المبسطة للأفراد وللنشاط الإقتصادي والذي يتيح للعملاء وفي مقدّمهم المرأة فتح حسابات بالبطاقة فقط لغرض شخصي أو لغرض تجاري وذلك دون طلب أي مستندات إضافية، وذلك للتسهيل على ربات المنازل وأصحاب المشروعات متناهية الصغر والحرف، كذلك إصدار تعليمات تمكين السيدات من فتح حسابات لأبنائهن القصّر، مما أزال العقبات التي تواجه السيدات خاصة الأمهات المطلقات أو الأرامل في التعامل مع القطاع المصرفي.

وإستمراراً لجهود البنك المركزي المصري في تحقيق التمكين الإقتصادي للمرأة، وتيسير حصولها على الخدمات والمنتجات المالية المناسبة لها، عمل البنك المركزي على تدريب موظفي إدارات شرائح العملاء والمنتجات بالبنوك بالتعاون مع مؤسسات دولية – (OECD Women's World Bank) لحثّهم على دراسة الإحتياجات التمويلية للمرأة، حيث بدأت البنوك بالفعل في إصدار وتطوير بعض الباقات المالية للمرأة في السوق المصرفي بما يتلاءم مع إحتياجاتها.

ونظراً إلى أهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي للمرأة وتيسير وصولها إلى الخدمات المالية خاصة في المناطق النائية، قام البنك المركزي المصري برعاية مشروع مجموعات الإدّخار والإقراض الرقمي «تحويشة»، الذي يهدف إلى تحفيز السيدات في قرى وريف مصر على الإدخار والإقتراض لفتح مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر، حيث بلغ عدد السيدات المشاركات بالتطبيق الإلكتروني للمشروع حتى ديسمبر/كانون الأول 2024 نحو 246.4 ألف سيدة، بالإضافة إلى تثقيف وتوعية نحو 209 آلاف سيدة داخل المجموعات الادخارية، و102.5 آلاف سيدة خارج تلك المجموعات.

وفي إطار تعزيز التحول الرقمي ودمج المرأة في القطاع المالي الرسمي، أطلق البنك المركزي المصري مشروع رقمنة تحويلات العاملين بالخارج بهدف توفير المنتجات المصرفية للمستفيدين من التحويلات، حيث يصل عدد السيدات المستفيدات من التحويلات في مصر نحو 1.5 مليون سيدة تمثل نحو 85٪ من المستفيدين. كما يشارك البنك المركزي أيضاً في برنامج التمكين الإقتصادي والإجتماعي للمرأة الذي يتم بالتعاون مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ومؤسسة «باثفايندر».

بنك القاهرة يشارك في فعّاليات «الشمول المالي للمرأة» بمزايا وعروض حصرية

في اطار الإحتفال باليوم العالمي للمرأة، شارك بنك القاهرة في مبادرة البنك المركزي المصري التي أُقيمت من خلال طرح مجموعة من المزايا والإعفاءات الخاصة بالسيدات بهدف تعزيز الشمول المالي.

يأتي ذلك إنطلاقًا من إيمان البنك بأهمية دور المرأة في المجتمع، وحرصه على توفير الخدمات المالية المتنوّعة التي تلبي إحتياجاتها، ودعم النماذج النسائية الناجحة، بما يساهم في تحقيق الإستقرار المالي والتنمية الإقتصادية الشاملة.

ويقدم بنك القاهرة خلال حملته مجموعة من المزايا والعروض الحصرية لجميع الفئات والتي تشمل فتح حساب «وفّر» مجاناً ومن دون حد أدنى لفتح الحساب، وإصدار البطاقات المدفوعة مقدماً مجاناً، سواء للعملاء الجدد أو العملاء القائمين.

كما يعمل البنك على تقديم عروض مميّزة للسيدات، ومن أبرزها فتح حساب «بُكرة» مجاناً والذي يتميّز بإمكانية الإدخار بالتقسيط بدءاً من 100 جنيه ومن دون حد أقصى، ولمدة تبدأ من سنة حتى 10 سنوات مع إمكانية التأمين، حيث إن الحساب مصمّم خصّيصاً للمرأة لتلبية إحتياجاتها المصرفية وتمكينها من إدارة شؤونها المالية عبر وسيلة آمنة للإدّخار تشمل حلولاً ومزايا مصرفية، مما يشجع المرأة على الإدّخار سواء على المدى قصير الأجل أو المدى طويل الأجل.

ويقدم بنك القاهرة عروضاً خاصة للعملاء الجدد من السيدات يشمل خصم 25 % على المصاريف الإدارية للقروض الشخصية والقروض متناهية الصغر. علماً بأن المرأة تستحوذ على نسبة 45 % من حسابات الشمول المالي وبنسبة 35 % من محفظة بنك القاهرة في مجال تمويل المشروعات متناهية الصغر، حيث يقوم البنك بتمويل كافة الأنشطة الإقتصادية التي تعمل في القطاعات الإنتاجية والصناعية والتجارية والخدمية وما يرتبط بها من أنشطة.

كما يحرص بنك القاهرة أيضاً على تمويل كافة الأنشطة الإقتصادية في القطاعات الإنتاجية والصناعية والتجارية والخدمية، التوعية والتثقيف المالي والتعريف بأهمية الخدمات المالية، من خلال التواجد في أماكن خارجية في عدة محافظات، مستهدفاً فئات الشمول المالي من السيدات والشباب.

بنك القاهرة Banque du Caire | فرص بلا حدود

16990

www.bdc.com.eg

يتخطى النصف تريليون جنيه في مؤشرات المتحصلات الخاصة في القنوات البديلة خلال العام 2024
«الأهلي المصري»:
التنمية المجتمعية دور أصيل في الخدمات المقدمة لجميع العملاء

البنك الأهلي المصري أحد أقدم وأعرق البنوك التجارية المصرية، تاريخه يشهد على ذلك على مدار 126 عاماً وخصوصاً أنه يُلبي جميع إحتياجات المواطنين ويُوفِّر العديد من الأنظمة التمويلية المميزة التي تلبّي الاحتياجات التمويلية اللازمة لمختلف القطاعات الاقتصادية الرئيسية.

ويحرص البنك دائماً على تقديم أحدث الخدمات والمنتجات المصرفية المتطورة على أفضل وجه لعملائه، للحفاظ على ثقتهم وعلى ريادة البنك في السوق المصرفية المحلية. كما أن دور «الأهلي المصري» لا يقتصر فقط على الخدمات المصرفية، بل يشمل التنمية المجتمعية وتقديم التبرعات للهيئات الخيرية المختلفة.

وقد ضخ البنك الأهلي المصري أكثر من 13 مليار جنيه خلال السنوات الثماني الماضية في مجال المسؤولية المجتمعية، لما له من ملف هام يخص المواطن المصري، إضافة إلى حرص البنك على دعم المستشفيات التعليمية المختلفة وعلى رأسها «الدمرداش» و«عين شمس»، كما منح 953 مليون جنيه تمويلاً لـ EKC لدعم صناعة الأسطوانات الطبية.

والدور المجتمعي الذي يأخذه «الأهلي المصري» على عاتقه يُولي إهتماماً كبيراً وأولوية للقطاع الصحي لما يُمثله هذا القطاع من أهمية قصوى في حياة كل مواطن مصري، ويُعَد من القطاعات المهمة والصعبة في الوقت ذاته، نظراً إلى إرتباطه بشكل مباشر بحياة وصحة المصريين والتي توليها الدولة الأولوية، وهو ما يندرج ضمن مساهمات البنك في مختلف مجالات التنمية المجتمعية في كافة القطاعات والتي تجاوزت 13 مليار جنيه في السنوات الثماني الماضية، ويديرها البنك بإستراتيجية مستدامة بما يتوافق مع توجهات وأهداف الدولة.

ومن مشروعات التنمية المجتمعية ما هو على صعيد العمل التنموي مثل توجيه مخصّصات الهدايا السنوية للبنك إلى التبرعات للمستشفيات والهيئات الخيرية، وتشكيل لجنة لإدارة تلك التبرّعات، والتبرّع لبعض الصناديق الحكومية ومنها صندوق إزالة الكوارث، وصندوق مجلس أمناء القاهرة الخديوية، المساهمة في تطوير قرى مصر الأكثر إحتياجاً وتنفيذ مشروعات مولدة للدخل للأسر الأكثر إحتياجاً.

وعلى الصعيد الآخر، تخطّى البنك الأهلي المصري حاجز النصف تريليون جنيه في مؤشرات المتحصّلات الخاصة بالقنوات البديلة خلال العام 2024 للمرة الأولى، محققاً نسبة نمو في خدمة «كاش أواي» 100%، بالتزامن مع إطلاق أول فيزا إئتمانية بالدولار، ويعتزم إفتتاح فرعه في السعودية ما بين مايو/ أيار ويونيو/ حزيران المقبلين.

وقد إستطاع البنك تحقيق 202 مليار جنيه صافي الدخل من العائد في نهاية سبتمبر/ أيلول 2024 مقارنة بـ 126 مليار جنيه في العام 2023.

وقد شهدت الخدمات الإلكترونية تحديثاً كبيراً بما في ذلك خدمات «الأهلي نت» و«الأهلي موبايل» لتلبية إحتياجات العملاء ومواكبة إحتياجات السوق مع إستمرارية التطوير وتقديم خدمات رقمية جديدة خلال المرحلة المقبلة، وقد بلغ إجمالي إصدارات بطاقات ميزة الوطنية نحو 11.5 مليون بطاقة، ووصل عدد بطاقات الخصم المباشر إلى نحو 7.6 ملايين بطاقة، وقد بلغ عدد البطاقات المدفوعة مقدمًا نحو 12.8 مليون بطاقة في نهاية يونيو/ حزيران 2024.

الجيل ده
مايتخفش عليه
واحنا هنكمل
دعمنا ليه
البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
Art Stop
حادي
19623
تطبق الشروط و الأحكام
رقم التسجيل الضريبي ٤٦٢ - ٠٠٠ - ٨٠

بنك مصر يتصدر قائمة البنوك في مصر والشرق الأوسط وأفريقيا في ترتيب وتسويق القروض المشتركة وفق «بلومبرغ» العالمية

حصد بنك مصر المركز الأول علي مستوى السوق المصرفية في مصر والشرق الأوسط وأفريقيا في ترتيب القروض المشتركة Mandated Lead Arranger وفى تسويق القروض المشتركة Bookrunner خلال الربع الأول من العام 2025 وفق التقييم الذي أعدّته مؤسسة بلومبرغ العالمية والمتخصّصة في مجال المال والبنوك، كما نجح البنك في الحصول على المركز الأول كأفضل بنك في إداره وترتيب وتسويق للقروض المشتركة على مستوى القارة الأفريقية.

ويأتي ذلك التتويج نتيجة إنجازات البنك الملموسة والواضحة في ترتيب العمليات التمويلية الكبيرة، بعد أن إستطاع بنك مصر خلال الربع الأول من العام 2025 بإتمام وترتيب وتسويق عدد 6 قروض مشتركة بإجمالي حجم تمويل لتلك العمليات بلغت 285.5 مليار جنيه، قام فيها بنك مصر بدور المرتب الرئيسي ومسوّق التمويل وذلك في العديد من القطاعات مثل الصناعات الغذائية، الإستثمار العقاري، الإتصالات وقطاع البترول.

وبذلك يُواصل بنك مصر الحفاظ على مركزه المتقدم على مستوى مصر وإفريقيا في مجال تسويق القروض المشتركة وتمويل المشروعات وفق التقييم الذي أعدّته «بلومبرغ» العالمية للبنوك، والذى يعكس حجم النجاح الذى حققه قطاع إئتمان الشركات والقروض المشتركة في بنك مصر، ويؤكد الأداء المتميّز للبنك ونتائجه المالية القوية، وإستمراراً للخطط التسويقية المكثفة التي ينتهجها بنك مصر لجذب عملاء وعمليات تمويلية جديدة، كذلك إلتزام البنك تنفيذ أهدافه الإستراتيجية والتنموية بهدف دعم الإقتصاد القومي في شتّى المجالات والقطاعات وتقديم كل ما هو جديد من خدمات ومنتجات بما يلبي احتياجات العملاء.

دعم المشروعات الصغيرة وتوفير رأس المال العامل

فريقا عمل بنك مصر وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، التابع لرئاسة مجلس الوزراء

من جهة أخرى، وإنطلاقاً من دور بنك مصر الرائد في مجال تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، باعتبارها قاطرة النمو الإقتصادي المصري وركيزته، وقّع بنك مصر عقداً مع جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، التابع لرئاسة مجلس الوزراء، بقيمة 200 مليون جنيه وذلك لدعم المشروعات الصغيرة وتوفير رأس المال العامل، في حضور أحمد عيسى نائب الرئيس التنفيذي لبنك مصر، وباسل رحمي الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وعدد من قيادات البنك والجهاز.

ويهدف العقد المُموّل من جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر إلى دعم المشروعات الصغيرة القائمة على التطوير والتوسع من خلال منح قروض لتوفير رأس المال العامل الذي يعمل علي زيادة الإنتاج والدخل، بما ينعكس على تحسين الحياة المعيشية، وخلق فرص عمل مما يساهم في دفع عجلة التنمية والتقدم، حيث يتم منح القروض بسعر عائد مميز من خلال كافة فروع البنك في جميع محافظات الجمهورية والبالغ عددها أكثر من 860 فرعاً ووحدة مصرفية، ويتم إستهداف أصحاب المشروعات الجديدة والقائمة كذلك المشروعات التي تديرها رائدات الأعمال من الفئات المستهدف تمويلها مما يؤدي الي التنوع في محفظة مشروعات البنك.

BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS

- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects over the past 100 years and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr won the award for Best Bank for Money Market Funds and Liquidity Management in Africa and the Middle East - 2009 and 2010 - and in the Middle East - 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015; and Best Provider of Short-Term Investments/Money Market Funds in the Middle East - 2015,2016,2017,2018,2020,2021,2022 and 2023 - and in Africa and the Middle East for 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 51 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 850 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact for many years, and is the first state - owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally- recognized Global Reporting Initiative (GRI) , in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"

بنك مصر
BANQUE MISR

19888
www.banquemisr.com

QNB... باقات تأمين مبتكرة لعملاء الشركات الصغيرة والمتوسطة

يواصل QNB إنجازاته الهامة لتقديم حلول مالية مبتكرة لعملائه من الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث أُعلن عن توقيع إتفاقية إستراتيجية رئيسية مع QLM، شركة التأمين المتخصصة الرائدة، لتلبية إحتياجاتهم المالية والتأمينية من QNB و QLM، كوجهة واحدة.

صُمّمت خطة حماية مالكي الشركات الصغيرة والمتوسطة خصّيصاً لتوفير حماية تأمينية عالمية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع للأشخاص الرئيسيين في الشركات الصغيرة والمتوسطة. تضمن هذه الخطة إستمرارية الأعمال من خلال الحماية من الظروف غير المتوقعة التي قد تؤثر على قيادة وعمليات الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وتلبّي خطة الحماية الجماعية للشركات الصغيرة والمتوسطة إحتياجات كل من أصحاب العمل والموظفين، حيث توفر تغطية شاملة تعزز رفاه الموظفين وتدعم إستقرار الأعمال. هذه الخطة مثالية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تسعى إلى إضافة قيمة إلى كوادرها العاملة مع ضمان مستقبل أعمالها.

تؤكد هذه الشراكة بين QNB و QLM إلتزام البنك بتقديم حلول مبتكرة لسوق الشركات الصغيرة، وحرصاً منه على مراعاة ودعم قطاع الرعاية الصحية، أطلق QNB حملة تمويل المراكز الطبية التي تهدف إلى دعم مقدمي الرعاية الصحية، معزّزاً إلتزامه بتمكين الشركات من خلال تعزيز مرونتها المالية وضمان نموها المستدام.

ويتمثل دعم قطاع الرعاية الصحية من خلال تقديم أسعار فائدة مخفضة، إلى تخفيف الضغوط المالية على المراكز الطبية والمستشفيات، مما يُتيح لها التركيز على تقديم رعاية صحية عالية الجودة، والذي يصبُّ أيضاً في جهود البنك وإهتمامه لتعزيز مبادرات المسؤولية المجتمعية التي تركز على إحداث أثر إيجابي ملموس في المجتمع.

تُعدّ هذه الخدمة جزءاً من جهد إستراتيجي لتلبية الطلب المتزايد على حلول التأمين الوقائية في القطاع المصرفي، مما يُسهّل على العملاء حماية أنفسهم وأعمالهم.

ويطمح البنك من خلال هذه الشراكات الناجحة للإستمرار بالدعم والإرتقاء في تقديم خدماته ومواءمة منتجاته مع متطلبات الشمول المالي للمجتمع.

بوابة QNB .. حلول متكاملة للأعمال الإلكترونية

من جهة أخرى، تقدم بوابة QNB منصّة متكاملة للمصدّرين والمستوردين للتواصل من دون أي صعوبات مع البنك، وإتمام جميع معاملاتهم التجارية المحلية والدولية بسلاسة.

وتشمل المزايا التي تقدمها هذه المنصّة: تخصيص مدير علاقات، سرعة إنجاز المعاملات، رسوماً إدارية منخفضة، خطابات إعتماد للإستيراد والتصدير، إصدار وتلقي خطابات الإعتماد الإحتياطية، تحصيل مستندات الإستيراد والتصدير، ضمانات مصرفية، ضمانات الشحن وإعداد المستندات والعرض الإلكتروني.

إجراءات جديدة من مصرف سوريا المركزي للسيطرة على سعر الليرة

قرّر مصرف سوريا المركزي توحيد كافة النشرات الصادرة عنه، بالإضافة إلى تحديد سعر الصرف الوارد في النشرة الرسمية «الشراء والمبيع والوسطي» بناءً على دراسة واقع التغيُّرات في أسعار الصرف والمتغيّرات الاقتصادية المحددة لها.

وأفاد المكتب الإعلامي للمصرف في بيان، أنه تم توحيد كافة النشرات الصادرة عنه في نشرة واحدة بإسم «النشرة الرسمية»، حيث تطبّق على كافة المعاملات التي تستخدم سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية بما فيها «بيع – شراء – تقييم» التي كانت تطبق عليها النشرات السابقة.

وأضاف المكتب أنه تم تحديد سعر الصرف الوارد في النشرة الرسمية «الشراء والمبيع والوسطي»، وذلك بناءً على دراسته لواقع التغيُّرات في أسعار الصرف، والمتغيّرات الإقتصادية المحدّدة لها، وهو سعر قابل للتغيير وفق معطيات السوق والعرض والطلب على القطع الأجنبي.

يُواصل النهوض بدوره في خدمة المجتمعات وحماية البيئة ودعم ممارسات الحوكمة

البنك العربي: توزيع 40 % أرباحاً نقدية على المساهمين عن العام 2024

عقدت الهيئة العامة العادية لمساهمي البنك العربي إجتماعها بواسطة وسيلة الإتصال المرئي والإلكتروني، برئاسة صبيح المصري رئيس مجلس الإدارة، وفي حضور أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام التنفيذي ومساهمين يحملون أسهماً «أصالة وإنابة ووكالة» يشكلون حوالي 79.06 % من رأس المال، كما حضر الإجتماع مراقب عام الشركات الدكتور وائل العرموطي ومندوبو البنك المركزي الأردني.

وأقرّت الهيئة العامة خلال إجتماعها توصية مجلس إدارة البنك العربي بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 40 % عن العام 2024، إلى جانب إقرارها للبنود المدرجة على جدول أعمالها.

وأشار المصري الى أنه «وفي إطار إستراتيجية البنك العربي الطموحة لتعزيز ريادته في القطاع المصرفي، وإلتزامه تقديم أفضل الحلول المصرفية وتحسين تجربة العملاء، واصل البنك خلال العام تطوير خدماته وقدراته التنافسية، وتوسيع حضوره الجغرافي في الأسواق الرئيسية. وقد أثمرت هذه الجهود عن نتائج مالية متميزة خلال العام 2024، كان أبرز ملامحها وصول الأرباح الصافية للبنك مستوى قياسي تخطى المليار دولار، مسجّلة نمواً بنسبة 21 % مقارنةً بالعام السابق، حيث تعكس هذه النتائج نجاح إستراتيجية البنك القائمة على تنويع الأنشطة ومصادر التمويل والإيرادات».

وأوضح المصري «أن أبرز محطّات البنك الإستراتيجية خلال العام شملت أيضاً حصولنا على الرخصة النهائية لمزاولة العمل المصرفي في العراق، كما قام البنك العربي – سويسرا، من خلال (بنك غونيه) بتوقيع إتفاقية إندماج مع بنك ONE (السويسري) والإستحواذ على معظم أسهمه، ويُتوقع أن تدخل الإتفاقية حيّز التنفيذ في منتصف العام 2025».

وأشار المصري إلى «أن البنك العربي واصل خلال العام 2024 تعزيز مكانته كمؤسسة مالية رائدة محلياً وإقليمياً، مستفيداً من شبكة فروعه الواسعة، وخبراته المتجذّرة في أسواق المنطقة، حيث إستمر البنك في تطوير منظومة خدماته وتوظيف أحدث الحلول الرقمية المدعومة بتقنيات الذكاء الإصطناعي لتقديم حلول مصرفية وتمويلية متكاملة ومبتكرة تلبي إحتياجات عملائه المتنوّعة من الشركات والمؤسسات والأفراد عبر مختلف القطاعات».

وشدّد المصري على «مواصلة البنك العربي النهوض بدوره في خدمة المجتمعات التي يعمل بها وحماية البيئة ودعم ممارسات الحوكمة، حيث تشكل الإستدامة والمسؤولية الإجتماعية ركيزتين أساسيتين لنموذج أعمال البنك العربي، حيث واصل البنك خلال العام 2024 إستثماراته المجتمعية».

وأشار المصري إلى «أن البنك العربي أصدر خلال العام المنصرم تقريره السنوي الأول للتمويل المستدام وتأثيره للعام 2024، حيث يُعد هذا التقرير خطوة هامة في مسيرة البنك العربي لتوسيع محفظة التمويل المستدام»، مؤكداً «مضي البنك قدماً في تنفيذ إستراتيجيته الشاملة المنبثقة عن رؤيته المستقبلية الطموحة، وأن البنك سيُواصل الإستثمار في رأس المال البشري، عبر إستقطاب أفضل الكفاءات وتطوير كوادره الوظيفية وتزويدها بالمهارات اللازمة لمواكبة تحديات المستقبل».

من جانبها، عرضت رندة الصادق المدير العام التنفيذي للبنك العربي الأداء المالي لمجموعة البنك العربي، مشيرة إلى «أن مجموعة البنك العربي سجلت في العام 2024 أداءً مالياً متميّزاً ونمواً قوياً في مختلف قطاعات الأعمال، كانت أبرز مؤشراته إرتفاع صافي الأرباح بعد الضرائب والمخصصات إلى 1007.1 مليون دولار، مقارنة بـ 829.6 مليوناً لعام 2023، بنموٍ ناهز 21 %».

وأشارت الصادق إلى «أن هذا الأداء المتميّز يأتي ليجسد قوة المركز المالي للمجموعة وكفاءة شبكتها الممتدة عبر العديد من الدول، حيث بلغت حقوق الملكية 12.1 مليار دولار، فيما حقّقت الأرباح التشغيلية نمواً بنسبة 8 %، لتصل إلى ما يقارب 2 مليار دولار. وبعد إستبعاد أثر التقلُّبات في أسعار صرف العملات مقابل الدولار، سجّلت أصول المجموعة نمواً بنسبة 6 % لتصل إلى 71.2 مليار دولار، كما حقّقت محفظة التسهيلات الائتمانية نمواً مماثلاً بنسبة 6 %، لتصل الى 38.3 مليار دولار، وإرتفعت كذلك ودائع العملاء بنسبة 5 %، لتصل إلى 52.2 مليار دولار»، موضحة «أن النتائج القوية التي حققتها المجموعة خلال العام 2024 تؤكد نجاح إستراتيجيتها المرتكزة على تنويع مصادر الدخل من مختلف قطاعات وأسواق عملها الرئيسية، بالتوازي مع إتباع نهج منضبط في إدارة التكاليف والمخاطر».

وعلى صعيد المؤشرات المالية الرئيسية، ذكرت الصادق «أن البنك العربي واصل تسجيل أداء قوي، مع تحسن ملحوظ في جودة محفظته الإئتمانية، حيث فاقت نسبة تغطية مخصّصات الديون غير العاملة الـ 100 % من دون إحتساب قيمة الضمانات. وبالتوازي مع ذلك، حافظت المجموعة على مستويات سيولة مرتفعة، إذ بلغت نسبة القروض إلى الودائع 73 %. كما حافظ البنك على قاعدة رأسمالية قوية يتركز معظمها ضمن رأس المال الأساسي، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 17.2 % وفق تعليمات لجنة بازل 3، وهو ما يتجاوز الحدّ الأدنى بموجب تعليمات البنك المركزي الأردني».

وفي سياق إستراتيجية المجموعة للتحوُّل الرقمي، أشارت الصادق إلى «أن المجموعة واصلت التركيز على رفع كفاءة عملياتها التشغيلية عبر توظيف التقنيات الرقمية وأدوات الذكاء الإصطناعي ضمن إطار عمل مؤسسي، وبرنامج ممنهج يشمل كافة قطاعات الأعمال»، موضحة «أن المجموعة إستمرت في تنفيذ إستراتيجيتها الرقمية لتوفير خدمات مصرفية رقمية متطوّرة تلبّي تطلّعات عملائها وإحتياجاتهم المالية»، مشيرة إلى «أن مجموعة البنك العربي قامت، ومن خلال ذراعها التكنولوجي، شركة أكابس للتكنولوجيا المالية، بإطلاق منصّة (اومنيفاي)، المتخصّصة في تقديم حلول مصرفية رقمية مبتكرة تمكن الشركات والجهات غير المصرفية من تقديم حلول مالية لعملائها، كما توفر المنصّة بوابة سلسة وآمنة لتقديم خدمات مصرفية تُعزّز نطاق أعمال الشركات وتوسّع عروض خدماتها لعملائها في الأسواق المستهدفة».

عمومية «الكويت الدولي» تُصادق على توزيع أرباح سنوية وزيادة رأس المال

مقر بنك الكويت الدولي

صادقت الجمعية العامة العادية وغير العادية لبنك الكويت الدولي على مقترح توزيع أرباح نقدية وأسهم مجانية، وزيادة رأس المال.
وفق بيان بورصة الكويت، فقد وافقت العمومية على توزيع أرباح نقدية بنسبة 5 % من القيمة الإسمية للسهم الواحد، بواقع 5 فلوس للسهم الواحد، وبمبلغ 7.89 مليون دينار لمساهمي البنك، كما في نهاية يوم الإستحقاق المحدد له (يوم الخميس 17 أبريل /نيسان 2025)، وذلك بعد إستبعاد أسهم الخزينة.

كما وافقت على توزيع أسهم منحة مجانية بنسبة 5 % من رأس المال المصدر والمدفوع بعدد 85.17 مليون سهم جديد توزع بيوم الإستحقاق كل منهم بنسبة ما يملكه بواقع 5 أسهم عن كل 100 سهم، وتغطية قيمة الزيادة الناتجة عن ذلك في رأس المال المصدر والمدفوع بمبلغ 8.52 مليون دينار من حساب الأرباح والخسائر، وتفويض مجلس الإدارة في التصرف في كسور الأسهم الناشئة عنها وفق ما يراه مناسباً.

ويفوّض مجلس الإدارة في تعديل الجدول الزمني للتوزيعات لتنفيذ قرار الجمعية العامة العادية بتوزيع الأرباح في حال عدم إتمام إجراءات الشهر قبل تاريخ الإستحقاق بثمانية أيام عمل على الأقل.

كما تمّت الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع مكافأة مالية لرئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 331 ألف دينار كويتي وذلك عن أعمالهم خلال السنة المالية 2024.
ووافقت على تفويض مجلس الإدارة بمنح عمليات تمويل والتعامل مع أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات الصلة خلال السنة المالية 2025، وذلك وفق السياسات والنظم المعمول بها في البنك وفي إطار التشريعات والتعليمات الرقابية ذات الصلة.

كما تمّت تلاوة وإعتماد تقرير التعاملات التي تمت أو ستتم مع الأطراف ذات الصلة، وإخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرّفاتهم القانونية عن السنة المالية 2024.

وقد تمّت الموافقة على تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أو التصرف في أسهم البنك بما لا يتجاوز 10 % من إجمالي عدد أسهم البنك، وعلى أن يستمر هذا التفويض سارياً لمدة 18 شهراً من تاريخ صدوره.

ووافقت العمومية على إستقطاع 10 % لحساب الإحتياطي الإجباري بمبلغ 2.85 مليون دينار، وإستقطاع النسبة عينها والقيمة لحساب الإحتياطي الاختياري.

وتمّت الموافقة على إصدار البنك بشكل مباشر أو غير مباشر صكوكاً أو أدوات تمويلية أخرى (أياً كانت أنواعها وفقاً لصيغ العقود التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية)، كذلك تأسيس برنامج إصدار صكوك والإصدار تحت مظلته بالدينار الكويتي أو أي عملة أخرى يراها مناسبة داخل أو خارج الكويت.
يأتي ذلك مع تفويض مجلس الإدارة وإجازة موافقاته السابقة في كل ما يتعلق بإصدار الصكوك وتحديد قيمتها الإسمية وقيمة إصداراتها وشروطها وأحكامها والعائد عليها ووسائل طرحها وإستهلاكها.

كما تم تفويضه بالقيام بإتخاذ كل ما يلزم نحو ذلك بما يتفق وأحكام القوانين الواجبة التطبيق والقرارات ذات الصلة، وذلك بعد أخذ موافقة الجهات الرقابية عند الإقتضاء، ولمجلس الإدارة أن يستعين بمن يراه مناسباً في تنفيذ كل أو بعض ما تقدم.

وشمل جدول العمومية غير العادية الموافقة على زيادة رأس مال البنك المصرّح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 170.34 مليون دينار إلى 178.85 مليون دينار، من خلال إصدار عدد 85.17 مليون سهم جديد، توزع كأسهم منحة مجانية للمساهمين المستحقين لها.

وقد تمت الموافقة على تعديل المادة (6) من عقد التأسيس والمادة (5) من النظام الأساسي ليُحدّد رأس مال البنك المصرّح به والمصدر والمدفوع بالكامل بمبلغ وقدره 178.85 مليون دينار كويتي مقسماً على 1.79 مليار سهم، والقيمة الاسمية لكل سهم منها 100 فلس وجميع الأسهم نقدية.

مصرف الراجحي يتصدّر قائمة أغلى العلامات التجارية للبنوك السعودية في العام 2025

تصدّر مصرف الراجحي قائمة أغلى العلامات التجارية للبنوك السعودية في العام 2025، بقيمة 7.5 مليارات دولار، محتلاً المرتبة 51 عالمياً.

المصدر: بيانات براند فاينانس.

المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2025:
تشديد على أهمية التعاون لإقتصاد أكثر مرونة وشمولية

جمع المنتدى العربية للتنمية المستدامة 2025 الذي إنعقد في العاصمة اللبنانية بيروت، على مدى ثلاثة أيام، ممثلين للحكومات العربية، والمجتمع المدني، والقطاع الأكاديمي، والقطاع الخاص، بغية تقييم التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة واقتراح حلول لتسريع تطبيق هذه الأهداف.

وكان إفتتح المنتدى أعماله برعاية رئيس الجمهورية الجنرال جوزاف عون، وبتنظيم من لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع جامعة الدول العربية وهيئات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة، تحت شعار «إعادة الأمل، إعلاء الطموح»، في مقر الأمم المتحدة في بيروت، في حضور قادة وصانعي قرار من مختلف أنحاء المنطقة العربية.

وقد إستُهلّت الجلسة الإفتتاحية بنشيد مؤلف من مقاطع مقتبسة من الأناشيد الوطنية للدول العربية، أدته مجموعة من طلّاب دار الأيتام الإسلامية في لبنان، ثم كانت كلمات لكلّ من وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية فادي مكّي ممثلاً رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون والأمين العام للجامعة أحمد أبو الغيط، ونائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط العراقي ورئيس المنتدى لعام 2025 محمد علي تميم، والأمينة التنفيذية للإسكوا رولا دشتي ونائبة الأمين العام للأمم المتحدة ورئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة أمينة محمد عبر كلمة مسجلة.

ووزعت «الاسكوا» بياناً عن المنتدى جاء فيه: «يأتي المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2025 في توقيت حاسم، فمع إقتراب موعد تنفيذ خطة التنمية المستدامة في حلول العام 2030، تواجه المنطقة العربية تحدّيات متعدّدة تشمل النزاعات الممتدة، وتفاقم الفقر، وإرتفاع مستويات إنعدام الأمن الغذائي، وضيق الحيّز المالي، والتداعيات المتسارعة لتغيُّر المناخ، ورغم هذه

التحدّيات، ساد المنتدى مناخ من العزم والتفاؤل، مجسّداً روح شعار هذا العام.

وقد تناول المنتدى التحدّيات الكبيرة في مجالات الشمول المالي وتمويل التنمية، وقد عمل على تقييم التقدّم المحرز في المنطقة العربية في خمسة أهداف رئيسية من أهداف التنمية المستدامة هي: الصحة الجيدة والرفاه، المساواة بين الجنسين، العمل اللائق والنمو الإقتصادي، الحياة تحت الماء، والشراكات من أجل الأهداف. ووقد ناقش المشاركون أيضاً سبل العودة إلى مبدأ الشمول في التنمية الإجتماعية لمواجهة الأوجه الجديدة لعدم المساواة والنزاعات وتقلصُ الحيزّ المالي.

ويُعدّ هذا المنتدى السنوي الآلية الإقليمية الرئيسية لمتابعة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومراجعتها، ما يُعزّز الحوار بين واضعي السياسات والخبراء وشركاء التنمية، وستُرفَع رسائله الرئيسية أمام المنتدى السياسي الرفيع المستوى في تموز/ يوليو 2025، مساهمةً من المنطقة العربية في تعزيز الجهود العالمية لتحقيق التنمية المستدامة».

من تنظيم مؤسسة ماجدي الساعدي الخيرية ومصرف بغداد
وبالشراكة مع مؤسسة «نحن نساعد»
مأدبة غداء لـ 100 طفل وعائلاتهم من المعوّقين وذوي الإحتياجات الخاصه
كأول مبادرة إنسانية مميّزة في العراق وبروح من التعاون والتكافل المجتمعي

في بادرة إنسانية مميّزة، وبروح من التعاون والتكافل المجتمعي، نظّمت مؤسسة ماجد الساعدي الخيرية، ومصرف بغداد، وبالشراكة مع مؤسسة «نحن نساعد» ممثلة بالدكتورة زينة القرغولي، مأدبة غداء لـ 100 طفل وعائلاتهم من المعوّقين وذوي الإحتياجات الخاصه في مطعم لافلام – الجادرية في بغداد.

وتخلّل المبادرة تقديم كراسٍ متحرّكة لذوي الإحتياجات الخاصة، بالإضافة إلى هدايا وجوائز للجميع أضفت روح البهجة والفرحة على وجوه الأطفال وأهاليهم .

وفي الختام، كل الشكر والتقدير «لكل من ساهم في رسم البسمة على وجوه أطفالنا الاعزاء وأدخل الفرحة إلى قلوبهم، وخفّف من معاناتهم من موظفين ومتطوّعين كذلك ادارة وموظفي مطعم لافلام على كرمهم وجهودهم الخاصه لانجاح هذا الحدث».

لقطات من مأدبة الغداء

والي بنك المغرب عبد اللطيف الجواهري
ينتقد جودة خدمات البنوك المغربية وإرتفاع شكاوى العملاء

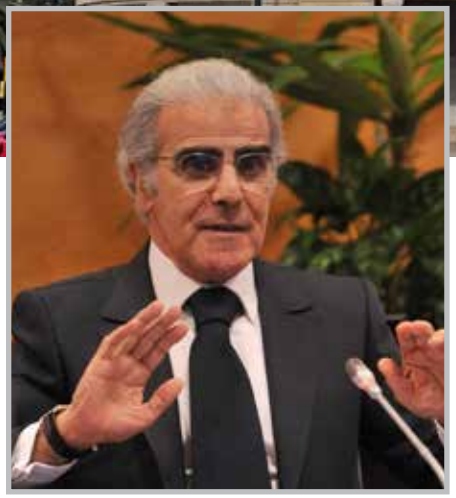

والي بنك المغرب عبد اللطيف الجواهري

إنتقد عبد اللطيف الجواهري، والي بنك المغرب، جودة الإستقبال والخدمات في الوكالات التجارية البنكية، إذ نقل عبر مراسلة إلى رئيس المجموعة المهنية لبنوك المغرب (GPBM)، تنامي منسوب الشكاوى الواردة عن زبائن في مواجهة بنوك، مؤكداً تذمّرهم من المعاملة التي يلقونها من قبل موظفي المؤسسات البنكية.

وأوضح الجواهري، في مراسلة البنك أنه «تمّت إثارة هذه الملاحظة أيضاً إبان الإجتماعات التي نظمها البنك المركزي مؤخراً، مع مركز الوساطة البنكية وممثلي مختلف الفيدراليات المعنية بحماية حقوق المستهلك».

وأفاد والي بنك المغرب بأن «جودة الإستقبال في الوكالات تلعب دوراً حاسماً في رضا الزبائن وتعزيز وفائهم، وإدماجهم المالي، كما تساهم في بناء علاقة ثقة مع مستخدمي الخدمات المالية وتعزيز صورة البنوك وسمعتها»، مشيراً إلى «أن البنك المركزي يُولي أهمية خاصة لهذا الموضوع، ويعتزم إتخاذ الإجراءات اللازمة، بالتنسيق مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب من أجل تعزيز حماية ورضا الزبائن بشكل أكبر».

وكشف الجواهري عن إنشاء لجنة مشتركة بين البنك والمجموعة المهنية للبنوك قريباً، من أجل معالجة هذا الموضوع، ودراسة أفضل الممارسات في ما يتعلق بقياس ومراقبة جودة الإستقبال، وإقتراح مشروع ميثاق مصرفي مشترك يضمن الحد الأدنى من الممارسات الجيدة والموحّدة على مستوى القطاع.

«الأهلي السعودي» و«العثيم للإستثمار» يوقّعان إتفاقية تمويلية متوافقة مع الشريعة بقيمة 3.06 مليار ريال سعودي

الأستاذان ناصر الفريح وبندر البحيري أثناء توقيع الإتفاقية في الرياض في حضور الأستاذ طارق السدحان والأستاذ عبدالله العثيم

أعلن البنك الأهلي السعودي عن توقيعه إتفاقية تسهيلات إئتمانية متوافقة مع الشريعة الإسلامية بقيمة 3.06 مليار ريال سعودي مع شركة عبد الله العثيم للإستثمار، بهدف دعم خطط الشركة التوسُّعية وتمويل مشاريعها المتنوّعة، بالإضافة إلى تمويل أصولها الإستراتيجية.

وجرت مراسم التوقيع في مدينة الرياض، في حضور الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي السعودي طارق السدحان، ورئيس مجلس إدارة شركة عبد الله العثيم للإستثمار عبدالله العثيم، حيث وقّع الإتفاقية رئيس مجموعة أعمال مصرفية الشركات في البنك ناصر الفريح والرئيس التنفيذي لشركة عبد الله العثيم للإستثمار بندر البحيري، في حضور ممثلين للجانبين.

وأكد الفريح «أن الإتفاقية تعكس إلتزام «الأهلي السعودي» بدعم الشركات الوطنية الرائدة التي تُسهم في تعزيز الإقتصاد الوطني، تماشياً مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، عبر تقديم حلول مالية مبتكرة تلبي إحتياجات القطاعات الإستراتيجية، وتُسهم في تحقيق التنمية المستدامة». وأضاف الفريح «أن هذه الشراكة تعكس الثقة المتبادلة بين «الأهلي السعودي» وشركة عبد الله العثيم للإستثمار، كما تؤكد الدور الريادي لـ «الأهلي السعودي» في دعم الشركات البارزة التي تُسهم في تحقيق النمو الإقتصادي في المملكة».

من جانبه، أوضح بندر البحيري «أن الإتفاقية تمثل خطوة محورية في مسيرة شركة عبد الله العثيم للإستثمار نحو تعزيز نمو أعمالها وتوسيع نطاق مشاريعها»، مشيداً بالدور الفاعل للبنك الأهلي السعودي في تمكين الشركات الوطنية من تحقيق أهدافها الطموحة، عبر توفير حلول تمويلية متكاملة تسهم في تحقيق الإستدامة المالية والتوسع الاستثماري.

الأستاذ ناصر الفريح والمهندس سميح الصحفي والمهندس ماجد نورالدين خلال تكريم البنك ضمن حفل اتفاقية تمويل المرابحة الإسلامية المشترك

مـــصـــرف التـنـمـيـة الـــدولـــي
International Development Bank

مصـرف التنمـــية الدولـــــي

خطوة مستقبلية نحو التكنولوجيا المالية

هدفنا الأساسي هو أن نصبح المصرف الأكثر ابتكاراً وتقدماً على الصعيد التكنولوجي في العراق وذلك من خلال توفير أحدث تقنيات المعاملات والخدمات المصرفية الإلكترونية لزبائننا.

تأسس مصرف التنمية الدولي عام 2011 برأسمال قدره (100,000,000,000) دينار عراقي وسرعان ما أصبح واحداً من المصارف الرائدة على المستويين المحلي والإقليمي، حيث يوفر خدمات مصرفية متقدمة لكافة زبائنه في قطاعي الأفراد و الشركات.

نهدف إلى تسهيل التعامل المصرفي وجعله بمتناول جميع العراقيين في داخل العراق وخارجه، فضلاً عن تعزيز الاقتصاد الوطني.

حالياً، تتوفر فروع المصرف في جميع المحافظات الرئيسية في العراق، ومن ضمنها إقليم كردستان وذلك عبر افتتاح فروع جديدة سنوياً مع إضافة عدد من أجهزة الصراف الآلي ونقاط بيع مباشر تنتشر في كافة المحافظات العراقية، إضافةً إلى مكاتب تمثيل خارجية في كل من لبنان والإمارات العربية المتحدة.

قيمنا الأساسية هي النزاهة والمصداقية وسلامة العمليات ورضا الزبائن

كان لمصرف التنمية الدولي مساهمة فاعلة وإيجابية في مبادرة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي حددها البنك المركزي العراقي وذلك عبر تمويل مشاريع تجاوز مبلغها الـ(10,000,000,000) دينار عراقي بما يعادل (8,000,000) دولار و بمختلف المحافظات العراقية خلال السنوات القليلة الماضية.

- حصل مصرف التنمية الدولي بين عامي (2016 - 2018) على ترخيص إصدار البطاقات المصرفية الإلكترونية (ماستر كارد - فيزا) وإدارتها من قبل شركتي الدفع العالمية "ماستر" و"فيزا" ليصبح بذلك أول مصرف عراقي مخول لإصدار جميع أنواع البطاقات المصرفية الإلكترونية ابتداء بالبطاقات الائتمانية وانتهاء ببطاقات الدفع المسبق
- حصل مصرف التنمية الدولي على جائزة المصرف الأسرع نمواً وتطوراً في العراق في عام 2020 في مجال تمويل الشركات مقدمة من المؤسسة المالية العالمية (International Finance Awards) التي أقيمت في دبي مطلع العام (2020).
- منحت كابيتال انتيليجنس للتصنيفات الائتمانية العالمية (Capital Intellegence) مصرف التنمية الدولي تقييم عالمي بدرجة (BB-) الخاص بالقوة والملاءة المالية (CFS) ودرجة (B-)عن التقييم الائتماني المجمع (BSR) أسوة بالمصارف العربية والإقليمية في عام 2020
- فتح فرع بنك الاعمال في دبي بدولة الامارات العربية المتحدة ليكون نقطة الانطلاق الواعدة بتعزيز العلاقات التجارية والمصرفية بين البلدين وباقي دول الخليج
- اختيار رئيس مجلس الإدارة المهندس (زياد خلف عبد) ممثلاً للقطاع المصرفي العراقي في عضوية مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية لولاية ثانية تمتد لثلاث سنوات بالإضافة للانضمامه إلى عضوية الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، وذلك خلال أعمال المؤتمر العربي لعام 2022 والذي تم عقده في القاهرة.

مؤتمر الدوحة للمال الإسلامي الـ11 يبحث الأطر الشرعية والقانونية لتكامل الذكاء الإصطناعي و«البلوك تشين»

جاء إنطلاق أعمال مؤتمر الدوحة للمال الإسلامي الحادي عشر، الذي نظمته شركة «بيت المشورة للإستشارات المالية»، تحت عنوان «تكامل البلوك تشين والذكاء الاصطناعي ومستقبل التمويل الإسلامي»، في حضور الشيخ فيصل بن ثاني بن فيصل آل ثاني وزير التجارة والصناعة، وغانم بن شاهين بن غانم الغانم وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية القطري، مستقطباً مشاركات دولية واسعة من هيئات حكومية ومنظمات دولية ومؤسسات مالية وأكاديمية في مجالات الإقتصاد والمال والتكنولوجيا.

الفرص الإستثمارية

ناقش المؤتمر من خلال جلسات وورش عمل عدة، كيفية دمج التقنيات الحديثة في قطاع التمويل الإسلامي، من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي في تطوير المنتجات المالية الإسلامية وتعزيز كفاءتها، وكيفية حماية وتطوير الأوقاف بإستخدام هذه التقنيات، إلى جانب تطوير منصّات إستثمار متوافقة مع الشريعة بإستخدام تكامل الذكاء الإصطناعي و«البلوك تشين». كما ركّزت ورشتا عمل متخصّصتان على تطوير التأمين التكافلي بإستخدام تقنية «البلوك تشين»، ودور البيتكوين والذكاء الإصطناعي في الإقتصاد الإسلامي وفرص إستخدامهما.

كما ناقش المؤتمر الفرص الإستثمارية للمؤسسات المالية الإسلامية في قطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية، عارضاً تجارب ومبادرات منصات التمويل الإسلامي اللامركزية، ومستهدفاً بشكل رئيس، تحديد الأطر الشرعية والقانونية لتكامل الذكاء الإصطناعي و«البلوك تشين» في التمويل الإسلامي، مع تعزيز إدارة الأوقاف وحمايتها بإستخدام الذكاء الإصطناعي اللامركزي وإستكشاف فرص الإستثمار والإبتكار في مجال صناعة الألعاب الرقمية اللامركزية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتطوير منصّات تمويل إسلامي لا مركزي تحقق الأمان والخصوصية وتدعم سلاسل القيم.

وفي كلمة في الجلسة الافتتاحية، قال الشيخ الدكتور خالد بن محمد بن غانم آل ثاني، وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية: «إن تسارع تقنيات الذكاء الإصطناعي ودخوله في شتى المجالات الطبية والتعليمية والشرعية والإقتصادية والأدبية وحتى الترفيهية، سيجعله واقعاً ليُصبح جزءاً أصيلاً من الأعمال الفكرية والمهنية والمالية، وهو ما سيخلق بيئة جديدة للعمل لم تكن في السابق، ولا يُمكن تجاوزها».

جانب من الحضور في المؤتمر

دولة الإمارات تتصدّر النمو الخليجي والعربي في العام 2025

تواصل الإمارات تعزيز موقعها كأحد أسرع الإقتصادات نمواً في المنطقة العربية، مع توقعات بتحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5 % خلال العام 2025، وفق تقديرات بنك الإمارات دبي الوطني.

يعكس هذا الأداء الاقتصادي القوي، قدرة الدولة على تنويع مصادر الدخل، وتعزيز القطاعات غير النفطية، وجذب الاستثمارات الأجنبية.

بالإضافة إلى ذلك، تشير التوقعات إلى تحقيق فائض في الميزانية بنسبة 2.7 % من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مؤشر على الإدارة المالية الحكيمة، والمرونة الاقتصادية التي تتمتع بها الإمارات في مواجهة التحدّيات العالمية.

وبحسب التقديرات المستقبلية للبنك، فإن الإقتصاد الإماراتي من المتوقع أن يُسجّل أعلى نمو على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى مستوى الوطن العربي كذلك خلال عام 2025. كما أن الإمارات تُعتبر من الدول القليلة في المنطقة العربية، التي يتوقع أنها تتجه لتحقيق فائض في الميزانية، نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فيما يتوقع أن تسجل معظم الدول العربية عجزاً خلال سنة التوقعات.

توقعات النمو العربية

وتوقع البنك أن يُسجل إقتصاد الإمارات نمواً بنسبة 5 % خلال العام 2025، وتأتي مصر في المرتبة الثانية، مع توقعات نمو عند 3.7 %، وثالثاً المغرب بمعدل نمو عند 3.6 %، ورابعاً السعودية بواقع 3.28 %، وخامساً البحرين عند 3.25 %.

وتأتي الجزائر في المرتبة السادسة، مع معدّل نمو متوقع 2.91 %، وسابعاً سلطنة عُمان عند 2.81 %، وثامناً العراق عند 2.65 %، وتاسعاً قطر عند 2.64 %، وعاشراً الأردن عند 2.59 %، تليها تونس عند 2.56 %، ثم لبنان عند 2.01 %، والكويت عند 1.34 %، وليبيا عند 1.29 %.

الإقتصاد الخليجي

ويقدّر البنك النمو الاقتصادي لمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي عند 3.46 % خلال العام 2025، إلى جانب تسجيلها عجزاً في الميزانية عند – 2.51 % نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن ترتفع مستويات التضخم بشكل طفيف من 2.07 % في العام 2024، إلى 2.08 % في العام 2025.

أرقام إستثنائية

تؤكد هذه الأرقام الإستثنائية التي تحققها دولة الإمارات، على العديد من النقاط الرئيسة:

أولاً، دليل على مرونة وقوة الإقتصاد الإماراتي، مقارنة بإقتصادات دول العالم العربي والخليج، وقدرته على مواجهة التحدّيات الإقتصادية العالمية، مثل تباطؤ الإقتصاد العالمي، والتضخُّم، والتغيُّرات في أسعار الطاقة.

ثانياً، إزدياد تدفق الاستثمارات الأجنبية والمحلية، إذ إن نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5 %، يشير إلى بيئة إقتصادية مستقرة وجاذبة للمستثمرين، فالإمارات تُعتبر مركزاً مالياً وتجارياً رئيسياً، وهذا الأداء القوي سيجذب مزيداً من الإستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI)، ويُعزّز الثقة في السوق المحلية.

ثالثاً، إزدهار القطاعات غير النفطية، فالإعتماد على القطاعات غير النفطية، مثل العقارات، السياحة، التجارة، التكنولوجيا، والطاقة المتجددة، يجعل هذا النمو مستداماً، وليس مجرد طفرة مؤقتة، مرتبطة بأسعار النفط.

رابعاً، خلق فرص عمل جديدة، كلما زاد النمو الإقتصادي، زادت الحاجة إلى العمالة الماهرة في مختلف القطاعات، ما يعني المزيد من الوظائف، وفرص الأعمال للمواطنين والمقيمين.

خامساً، تعزيز دور الإمارات كلاعب إقتصادي عالمي، إذ إن إحتلال المركز الأول خليجياً وعربياً في النمو، يجعل الإمارات أكثر تأثيراً في القرارات الإقتصادية الإقليمية والدولية، ويعزز دورها كمركز مالي وتجاري عالمي.

وتشير توقعات بنك الإمارات دبي الوطني، إلى أن الإمارات تتّجه إلى تحقيق فائض في الميزانية 2.7 % نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب دولة قطر عند 3.1 % نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2025. وهما الوحيدتان خليجياً وعربياً اللتان من المتوقع أن تحقّقا فائضاً في الميزانية.

ميناء مبارك الكبير جزء من رؤية الكويت 2035
تعزيز التجارة والنقل الإقليميين وتنويع الإقتصاد الكويتي

ميناء مبارك الكبير هو مشروعٌ هامٌ للبنية التحتية، يقع على جزيرة بوبيان في الكويت، وهو جزءٌ من رؤية الكويت 2035 ومبادرة الحزام والطريق الصينية. يهدف الميناء إلى تعزيز التجارة والنقل الإقليميين، والمساهمة في تنويع اقتصاد الكويت من خلال تقليل إعتمادها على النفط.

ينقسم تطوير الميناء إلى مراحل، وقد بدأت المرحلة الأولى منه في العام 2021، ويُتوقع أن يبدأ تشغيل المشروع بالكامل في حلول العام 2026. وسيكون للمشروع، عند إكتماله، دور محوري في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي للكويت، ودعم النمو الإقتصادي في المنطقة.

وسنعرض، في ما يلي، أهمية هذا المشروع الحيوي الهام وفوائده المتنوّعة، وتأثيره على النطاق الأوسع على النمو والإستدامة في الدول العربية وآفاقه المستقبلية.

الفوائد الإقتصادية المتوقعة والأهمية الإستراتيجية

يُتوقع أن يحقق ميناء مبارك الكبير فوائد إقتصادية كبيرة للكويت، إذ سيُقلل الميناء من إعتماد الكويت على النفط من خلال تعزيز التجارة، بما يتماشى مع رؤية الكويت 2035. ويهدف إلى ترسيخ مكانة الكويت كنقطة عبور رئيسية للتجارة الإقليمية، وتعزيز دورها في التجارة العالمية. وسيُوفر تطوير وتشغيل الميناء العديد من فرص العمل، مما يدعم التوظيف المحلي.

ويتمتع ميناء مبارك الكبير بأهمية إستراتيجية بالغة للكويت والمنطقة، إذ يقع الميناء على جزيرة بوبيان، ويهدف إلى ربط وسط وشرق آسيا، ليصبح حلقة وصل رئيسية في إحياء طريق الحرير. ويُعزّز المشروع قدرات الكويت في مجال النقل والخدمات اللوجستية، كما يُعزّز دورها في التجارة العالمية. ويُتوقع أن يجذب إستثمارات أجنبية كبيرة، ويحقق النمو الإقتصادي المحلي.

الإرتباط بمبادرة الحزام والطريق

يرتبط ميناء مبارك الكبير على نحو وثيق بمبادرة الحزام والطريق الصينية، مما يعكس شراكة إستراتيجية بين الكويت والصين. ويُعدّ الميناء عنصراً أساسياً في مبادرة الحزام والطريق، حيث يُمثل حلقة وصل حيوية في طريق الحرير البحري.

يُسهّل الميناء التجارة بين الشرق والغرب، ويُعزّز التواصل، وقد وقّعت الكويت والصين إتفاقيات لمواءمة تطوير الميناء مع مبادرة الحزام والطريق، مما يُعزّز النمو الإقتصادي المتبادل وفرص الاستثمار.

وبموقعه في جزيرة بوبيان، يُعزّز الميناء شبكة التجارة الصينية في منطقة الخليج، مما يجعله مركزاً حيوياً للتجارة الإقليمية والدولية. ويتضمّن المشروع مرافق وخدمات لوجستية متطوّرة، تدعم الأهداف الأوسع لمبادرة الحزام والطريق لتحسين البنية التحتية للتجارة العالمية.

رؤية الكويت 2035 وديناميكياتها التجارية الإقليمية

رؤية الكويت 2035، المعروفة أيضاً بإسم «الكويت الجديدة»، هي خطة تنمية إستراتيجية تهدف إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي. تُركز الخطة على التنويع الإقتصادي، وتقليل الإعتماد على النفط، وتعزيز تنافسية القطاع الخاص. وتتضمّن الخطة مشاريع بنية تحتية كبرى، مثل ميناء مبارك

الكبير، الذي يُعزّز ديناميكية التجارة الإقليمية للكويت.
وتُسهّل عضوية الكويت في مجلس التعاون الخليجي التجارة الإقليمية من خلال الإتفاقيات والإتحاد الجمركي الموحّد، وقد وقّعت الكويت العديد من الإتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية، مما عزّز علاقاتها الإقتصادية مع دول مثل الصين والإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وساعدها في التركيز على القطاعات غير النفطية وتطوير البنية التحتية.

الفوائد

يُتوقع أن يُسهم ميناء مبارك الكبير في دعم مختلف الصناعات في الكويت، حيث ستُسهّل مرافق الميناء المتطوّرة مناولة البضائع وتُحسّن كفاءة سلسلة التوريد، مما يُعزز قطاع الخدمات اللوجستية. وبكونه مركزاً تجارياً إقليمياً، سيُعزّز الميناء أنشطة الإستيراد والتصدير، مما يُفيد الشركات في مختلف القطاعات. وسيدعم تطوير المناطق الصناعية المحيطة بالميناء الصناعات التحويلية والخفيفة، مما يُعزّز النمو الإقتصادي. كما سيدعم دمج محطات الطاقة والمحطّات الفرعية الصناعات كثيفة الإستهلاك للطاقة ومشاريع البنية التحتية.

فرص العمل

يُتوقع أن يؤدي مشروع ميناء مبارك الكبير إلى فتح مجموعة واسعة من فرص العمل في مختلف القطاعات منها:

- **البناء والهندسة:** تشمل الوظائف في تطوير البنية التحتية، بما في ذلك الهندسة المدنية، وإدارة المشاريع، والعمالة الماهرة للبناء.
- **الخدمات اللوجستية والنقل:** تشمل أعمال مناولة البضائع والشحن والتخزين وإدارة سلسلة التوريد.
- **عمليات الموانئ:** تشمل وظائف لعمال الموانئ، ومشغّلي الرافعات، وإدارة الموانئ.
- **الصناعة:** تشمل التوظيف في الصناعات الخفيفة ومناطق التصنيع المخطط لها حول الميناء.
- **السياحة والضيافة:** تشمل الفرص المتاحة في الخدمات المرتبطة بالسياحة مع تطور جزيرة بوبيان إلى وجهة سياحية.
- **الإدارة البيئية:** تشمل وظائف متعلقة بضمان توافق عمليات الميناء مع أهداف الاستدامة.

الأهمية الإقليمية

يتميّز ميناء مبارك الكبير عن موانئ المنطقة بموقعه الإستراتيجي وبنيته التحتية المتطوّرة وأهدافه الطموحة، ويتميّز بأعمق أرصفة بين موانئ الكويت، متجاوزاً موانئ الشويخ والدوحة والشعيبة، وهو مصمّم لإستيعاب سفن أكبر حجماً وأحجام شحن أعلى، مما يجعله محوراً رئيسياً في التجارة الإقليمية.

وعلى عكس العديد من الموانئ الأخرى، يرتبط ميناء مبارك الكبير على نحو وثيق بمبادرة الحزام والطريق الصينية، مما يُعزّز دوره في شبكات التجارة الدولية. كما أن التوسعة المخطط لها للميناء، التي تشمل مناطق صناعية ومناطق تجارة حرة، بالإضافة إلى تحسين الربط بواسطة سكة حديد الخليج، تجعل ميناء مبارك الكبير مركزاً تجارياً ولوجستياً هاماً. كما أن قرب ميناء مبارك الكبير من ميناء الفاو الكبير في العراق وموانئ إيران يُعزّز تنافسية الميناء، ويؤثر على إستراتيجيات التجارة الإقليمية.

فوائد لمختلف البلدان

سيعود ميناء مبارك الكبير بالنفع على مختلف الدول ومنها:

- **الكويت:** تستفيد الكويت بشكل مباشر من المزايا الإقتصادية والإستراتيجية للميناء، بما يتماشى مع رؤيتها 2035.
- **العراق:** إن قرب ميناء مبارك الكبير من ميناء الفاو الكبير في العراق، يزيد المنافسة ويؤثر على إستراتيجيات التجارة والبنية الأساسية في العراق.
- **إيران:** يُعزّز الميناء طرق التجارة الإقليمية ويؤثر على التجارة البحرية لإيران.
- **الصين:** يعمل الميناء على تعزيز شبكة التجارة الصينية ونفوذها في المنطقة كجزء من مبادرة الحزام والطريق.
- **دول آسيا الوسطى:** إن موقع الميناء يجعله بوابة رئيسية للتجارة مع آسيا الوسطى، مما يعزز الاتصال والتجارة.

البنية التحتية لميناء مبارك الكبير

يتميّز الميناء بمرافق متطورة لمناولة البضائع والخدمات اللوجستية والنقل، مما يجعله مركزاً حيوياً للتجارة الإقليمية والدولية. تضم جزيرة بوبيان، محطّات طاقة ومحطات فرعية لدعم عمليات الميناء. وقد تم بالفعل بناء محطة طاقة بقدرة 5000 ميغاوات في الصبية. وقد صُمّم الميناء ليكون مستداماً بيئياً، ويتماشى مع معايير البنية التحتية الحديثة. ويُعد الميناء جزءاً من مشروع سكة حديد الخليج، الذي يهدف إلى ربط جميع دول مجلس التعاون الخليجي الست، مما يُعزّز الترابط الإقليمي.

تمويل ميناء مبارك الكبير

يتم تمويل ميناء مبارك الكبير من خلال تعاون بين الكويت والصين، وقد خصّصت الحكومة الكويتية موارد مالية لتطوير

الميناء، مؤكدةً أهميته الاستراتيجية في تنويع اقتصاد البلاد. وتُعدّ شركة الصين العامة للإنشاءات والاتصالات المحدودة (CSCC) شريكاً رئيسياً، حيث تُقدّم الخبرة والتصميم وخدمات ما قبل التنفيذ. وتدعم هذه الشراكة إتفاقيات بين حكومتي الكويت والصين. ويُبرز هذا التعاون المنافع المتبادلة لكلا البلدين، حيث تحصل الكويت على بنية تحتية متطورة، بينما تُوسّع الصين شبكتها التجارية.

الآثار الجيوسياسية

إن ميناء مبارك الكبير له آثار جيوسياسية هامة على الصعيد الإقليمي، إذ بموقعه على جزيرة بوبيان، يُعزّز الميناء مكانة الكويت كمركز رئيسي في منطقة الخليج، ويدعم نفوذها في التجارة والنقل الإقليميين. وكونه مركزاً تجارياً رئيسياً، يزيد الميناء من النفوذ الإقتصادي للكويت في المنطقة، ويوطّد علاقاتها مع الدول المجاورة والشركاء العالميين. ويتماشى تطوير الميناء مع جهود الكويت لتعزيز الإستقرار والتعاون داخل مجلس التعاون الخليجي وخارجه. ويُبرز تكامل الميناء مع هذه المبادرة أهميته العالمية، إذ يربط الكويت بشبكات تجارية دولية على نطاق واسع.

الآفاق المستقبلية لميناء مبارك الكبير

في الخلاصة، لا شك في أن مستقبل ميناء مبارك الكبير واعد، مع خطط لتوسيع طاقته الإستيعابية وتأثيره بشكل كبير، ومن المقرر أن تتضاعف مساحة الميناء عشرة أضعاف، لتصل إلى حوالي 116 مليون متر مربع. ويشمل ذلك مناطق للملاحة البحرية، وخدمات الموانئ، والتجارة الحرة، والصناعات الخفيفة، وخطوط الطرق والسكك الحديدية الإقليمية. ويُتوقع أن يبدأ تشغيل الميناء بكامل طاقته في حلول نهاية العام 2026، مما يمثل إنجازاً رئيسياً في رؤية الكويت 2035. ويهدف التوسُّع إلى جذب الإستثمارات المحلية والأجنبية، وتنويع إقتصاد الكويت، وتوفير آلاف فرص العمل. ويُتوقع أن يصبح الميناء حجر الزاوية في التجارة الإقليمية، مما يُعزز دور الكويت في التجارة العالمية.

الدكتورة سهى معاد

مصرف الجمهورية
JUMHOURIA BANK
المصرف الصديق

يقدم مصرف الجمهورية
الخدمات الإلكترونية لعملاءه
ويساعدهم على إجراء معاملاتهم
وإنهاء مهامهم بشكل سريع وسلس

خدماتنا الإلكترونية

خدمة الصراف الآلي ATM
خدمة نقاط البيع P.O.S
خدمة الرسائل 16016
المركز الصوتي 1500

نحرص في مصرف الجمهورية على مواكبة كل ما هو متطور
في عالم التكنولوجيا بهدف منح عملائنا أحدث الخدمات
إذ نكرس جهودنا للعمل بجد لجعل حياتهم أكثر مرونة وسهولة .

الإدارة العامة . شارع عمر المختار | طرابلس - ليبيا
Head office: Omar elmokhtar St. | Tripoli - Libya

بريد إلكتروني: E-mail: jum@jbank.ly
الموقع الالكتروني: Website: www.jbank.ly
السجل التجاري Commercial Register 429

هاتف: Phone: +218 21 3334031/35, +218 21 4442541/45
فاكس: Fax: +218 21 3332505, +218 21 4442476
سويفت: Swift code: jamblyltxxx , ص.ب: P.O Box: 685-3224

رسوم ترامب الجمركية هي المسمار الأخير في نعش النظام الاقتصادي

المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتمويل التنمية د. محمود محيي الدين:
النظام الاقتصادي الدولي ينهار.. والدولار يفقد هيبته تدريجاً

الدكتور محمود محيي الدين

أكد الدكتور محمود محيي الدين، المبعوث الخاص للأمم المتحدة لتمويل التنمية، «أن الإجراءات الإقتصادية الأخيرة التي إتخذتها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وعلى رأسها الحروب التجارية وفرض الرسوم الجمركية، وضعت النظام الإقتصادي العالمي في مأزق حقيقي»، واصفاً ما يحدث بأنه «المسمار الأخير في نعش النظام الإقتصادي الدولي» الذي ظل قائماً لعقود على قواعد التعاون والتجارة الحرة.

وأوضح د. محيي الدين، «أن النظام الذي تأسس منذ الحرب العالمية الثانية، مروراً بإتفاقيات «الغات» ثم منظمة التجارة العالمية، بدأ يتآكل بشكل ملحوظ، بعدما جرى العبث بتقاليده وقواعده الجوهرية»، معتبراً «أن هذه التطورات لا يُمكن أن تُفهم فقط كتحوّلات عابرة مرتبطة بدورة سياسية، بل هي إنعكاس لتوجُّه عالمي أكثر عمقاً نحو الحمائية والإنكفاء الإقتصادي».

وحذّر د. محيي الدين من «أن تداعيات هذه السياسات تمتد إلى الدولار نفسه»، مشيراً إلى «أن «المسمار الثاني» في نعش الدولار بدأ يُدق بالفعل، حيث تراجعت الثقة العالمية بالعملة الأميركية، ليس بسبب قوة عملات أخرى، بل نتيجة تآكل مصداقية السياسات الإقتصادية الأميركية، وإستخدام الدولار كسلاح سياسي وإقتصادي في أكثر من مناسبة».

وأضاف د. محيي الدين: «أن قوة الدولار لم تكن في يوم من الأيام قراراً سياسياً، بل هي إنعكاس لثقة السوق في المؤسسات الأميركية وعمق الأسواق المالية، لكن إستخدام العملة كسلاح، سواء في العقوبات أو السياسات الجمركية، بدأ يزعزع هذه الثقة».

وشدّد د. محيي الدين على «أن العالم دخل فعلياً في حالة «حرب تجارية عالمية»، لا يمكن وصفها بأقل من ذلك»، مضيفاً «أن عدد القيود المفروضة على التجارة الدولية قد تجاوز 3400 قيد، حتى قبل الإجراءات الأخيرة»، مشيراً إلى «أن المنظمات المالية والإقتصادية الدولية أصبحت اليوم محل مراجعة شاملة، ما يُهدّد النظام القائم بأكمله».

فرص للدول الصاعدة

رغم المشهد القاتم، يرى د. محيي الدين «أن هذه المرحلة الإنتقالية تُمثل فرصة تاريخية للدول الصاعدة، خصوصاً تلك التي تمتلك مرونة إقتصادية وإستعداداً تقنياً للرقمنة والتكامل الإقليمي»، وقال: «إن دولًا مثل تلك المنضوية في رابطة «آسيان» أثبتت قدرة إستثنائية على التعامل البراجماتي مع المتغيّرات العالمية»، مشيراً إلى «دعوة رئيس وزراء ماليزيا أنور إبراهيم إلى قمة تجمع دول آسيان مع الصين ودول الخليج، بوصفها خطوة واعدة نحو نموذج اقتصادي جديد أكثر تنوعًا وتوازناً».

وأفاد د. محيي الدين: «المستقبل لا ينتمي لمن يملك القوة وحدها، بل لمن يستطيع قراءة المتغيّرات والتكيّف معها بذكاء. التعاون الإقليمي، التحول الرقمي، وتنويع الاقتصاد أصبحت الأدوات الأساسية لبناء مكانة في النظام العالمي المقبل»، ذاكراً أن «النتائج اليوم باتت أكثر وضوحاً من النوايا»، مشيراً إلى «أن النظام الإقتصادي العالمي لن يعود كما كان، وعلى الدول الإستعداد لعالم جديد بمعادلات جديدة».

النزاع الجمركي بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين:

دونالد ترامب ينعش سياسته الحمائية ويُهدّد العولمة ويضع الإقتصاد العالمي على المحك

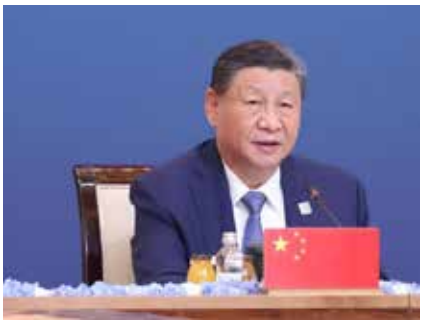

مع الهدوء النسبي في النزاع الجمركي بين أميركا وشركائها التجاريين الأساسيين في عصر الرئيسي دونالد ترامب الثاني بإستثناء الصين، بات النزاع اليوم منحصراً بشكل أساسي في الولايات المتحدة أكبر إقتصاد في العالم والصين المنافسة الرئيسية للعم سام.

هذا النزاع بين عملاقين عالمين لن يمرّ من دون ترك بصمات موجعة على كافة الإقتصادات التي تتأثر لتقلُّب هذين الإقتصادين، بعد أن يضرب أكبر إقتصادين أميركا والصين في العمق الإقتصادات المرشحة لركوب قطار المخاطر، وهي إقتصادات آسيا الكبرى والشرق الأوسط وأفريقيا وشمالها وجنوبها، في عالم يشهد خلط أوراق في نظام تجاري مهدّد بالرقابة والحمائية.

شهر نيسان/ أبريل 2025 سيبقى محفوراً في روزنامة التاريخ الحديث، بعد أزمات آسيا في التسعينيات من القرن الماضي، والرهن العقاري الأميركي 2008 وكورونا 2020، وألأزمة التي خلّفتها رسوم ترامب الجمركية والتي قد ينجم عنها تداعيات أسوأ مما شهدناه في أزمات أخرى سابقة.

الرئيس الأميركي خلال حملته الإنمائية وعد بإعادة النظر في الرسوم التجارية على غالبية سلع شركائه التجاريين الإستهلاكية الواردة إلى السوق الأميركية في مختلف أنواعها، وبحسب البلد الواردة منه والمتخصّصة في إنتاج هذه السلع. بعد فوزه بالرئاسة، حدّد ترامب النسب والتي تراوحت بين 10% و40% على غالبية شركائه، وعددهم يفوق الـ70 بلداً، في طليعتهم كندا وأوروبا والصين. وفي مطلع نيسان/ أبريل 2025 دخل تطبيق رفع الرسوم حيز التنفيذ، وقد بادرت الدول التي طالتها الزيادات بالمثل، وفرضت زيادة في رسومها على سلع الولايات المتحدة. لكن الفتيل إشتعل بن بيجينغ وواشنطن، لأن الرئيس ترامب إستمر في زياده التعريفة على السلع

مع الهدوء النسبي في النزاع الجمركي بين أميركا وشركائها التجاريين الأساسيين في عصر الرئيسي دونالد ترامب الثاني بإستثناء الصين، بات النزاع اليوم منحصراً بشكل أساسي في الولايات المتحدة أكبر إقتصاد في العالم والصين المنافسة الرئيسية للعم سام.

هذا النزاع بين عملاقين عالمين لن يمرّ من دون ترك بصمات موجعة على كافة الإقتصادات التي تتأثر لتقلُّب هذين الإقتصادين، بعد أن يضرب أكبر إقتصادين أميركا والصين في العمق الإقتصادات المرشحة لركوب قطار المخاطر، وهي إقتصادات آسيا الكبرى والشرق الأوسط وأفريقيا وشمالها وجنوبها، في عالم يشهد خلط أوراق في نظام تجاري مهدّد بالرقابة والحمائية.

شهر نيسان/ أبريل 2025 سيبقى محفوراً في روزنامة التاريخ الحديث، بعد أزمات آسيا في التسعينيات من القرن الماضي، والرهن العقاري الأميركي 2008 وكورونا 2020، وألأزمة التي خلّفتها رسوم ترامب الجمركية والتي قد ينجم عنها تداعيات أسوأ مما شهدناه في أزمات أخرى سابقة.

الرئيس الأميركي خلال حملته الإنمائية وعد بإعادة النظر في الرسوم التجارية على غالبية سلع شركائه التجاريين الإستهلاكية الواردة إلى السوق الأميركية في مختلف أنواعها، وبحسب البلد الواردة منه والمتخصّصة في إنتاج هذه السلع. بعد فوزه بالرئاسة، حدّد ترامب النسب والتي تراوحت بين 10% و40% على غالبية شركائه، وعددهم يفوق الـ70 بلداً، في طليعتهم كندا وأوروبا والصين. وفي مطلع نيسان/ أبريل 2025 دخل تطبيق رفع الرسوم حيز التنفيذ، وقد بادرت الدول التي طالتها الزيادات بالمثل، وفرضت زيادة في رسومها على سلع الولايات المتحدة. لكن الفتيل إشتعل بين بيجينغ وواشنطن، لأن الرئيس ترامب إستمر في زياده التعريفة على السلع

الصينية لتصل الى 145%، وقد بادرت الصين إلى رفع رسومها في وجه الواردات الاميركية لتصل إلى 125%.

في هذه الاثناء عمد الرئيس الأميركي إلى تعليق رسومه على كل شركائه لمدة ثلاثة أشهر، تاركاً مهلة للتفاوض بإستثناء الصين. هذه الخطوة ساهمت في عودة غالبية أسواق المال للنشاط وإستعادة خسائر بمئات المليارات تكبّدتها مطلع الشهر ذاته، وفي طليعتها بورصة هونغ كونغ التي خسر مؤشرها أكثر 13% خسارة لم تعرفها البورصة منذ العام 1997.

الرئيس الأميركي علّق تطبيق الرسوم على شركائه بإستثناء الصين، بعد أن أدرك ما نصحه به الجزاء من أن يكون حذراً من المواصلة بسياسته لأنها ستصيب إقتصاده الوطني قبل أن تصيب إقتصادات شركائه.

إن إصرار الرئيس الأميركي في المضي برفع الرسوم بحجة أن ميزان بلاده التجاري في عجز كبير مقارنة مع موازين أكثر شركائه وأن هؤلاء الشركاء لا يشترون سلعاً متعدّدة من أميركا، سيرفع سعر السلع المستوردة ويزيد من التضخُّم المستورد بنسبة 2.6% حالياً في الولايات المتحدة إلى نحو 5 %، مما سيُجبر الاحتياطي الفيدرالي للجوء إلى رفع الفائدة المصرفية تدريجاً في مسعى لجذب الإيداع والتقليل من الإقتراض للحد من الطلب، مما يُسهم بتهدئة الأسعار ويعيد مستوى الاسعار إلى نسب معقولة يسعى البنك المركزي الأميركي أو أي بنك مركزي آخر في البلدان الصناعية الكبرى إلى الحفاظ على نسبة متوسطة عند 2%.

إن خطوة البنك المركزي في رفع الفائدة لإحتواء التضخُّم ستُصيب سياسة الإقراض في الصميم للشركات والأفراد، مما يحدّ من الإستهلاك أو الإستثمار، وبالتالي سيُصاب النمو بالتباطوء والركود، وربما يصل إلى مرحلة الإنكماش مع معدّلات نمو سلبية. وهذا السيناريو يصح في الإقتصاد الأميركي، ويصح أيضاً في منافسة الإقتصاد الصيني مع فارق أن إقتصاد الصين متقدّم بنسب النمو على الإقتصاد الأول، وبالتالي سيصاب أكبر إقتصادين في العالم، وعندئذ ستنشأ تحالفات حول العالم لتقوية العصب الإقتصادي، فضلاً عن تحرّك كيانات إقتصادية كبرى نحو تحالفات وإتفاقيات مع وجهات إقتصادية أخرى، كما هي الحال اليوم مع بدء الإتحاد الأوروبي توقيع إتفاقيات للتبادل الحر مع دول آسيوية وأخرى عربية كالإمارات، في مسعى لإيجاد بديل عن الشريك الأميركي، حيث إن السوق الأوروبية تُعتبر الوجهة الأولى للسلع الأميركية. فالرئيس ترامب كان يرغب بإجراء مفاوضات مع كل دولة أوروبية في الإتحاد على حدة، إلا أن المفوّضية الأوروبية قرّرت التحدّث بصوت واحد هذه المرة بعدما أجرى ترامب خلال ولايته الأولى مفاوضات ثنائية مع دول الإتحاد. أضف إلى ذلك، من المحتمل أن تقوم الصين أيضاً بتوجيه بضائعها الهاربة من رسوم ترامب إلى الداخل الأوروبي وبأسعار متدنية، في قرار قد يغيظ الرئيس الأميركي، لكن قد يدفع إلى هبوط كبير للأسعار داخل السوق الأوروبية وهذه الظاهرة غير مستحبة Deflation.

فالسوق الأوروبية تشكّل نسبة 20% من الواردات الأجنبية للسوق الأميركية، تشكل فرنسا حوالي 4% في سلع مختلفة. المنتجات الأوروبية معظمها منتجات الحليب ومشتقاته، النبيذ، السيارات، منتجات التجميل وأدوات لتصنيع الطائرات تخضع للزيادة الأميركية، في الوقت الذي تتوعّد فيه الصين السلع الأميركية بزيادة جمركية بقرابة 125%.

فالصين تُعتبر الوجهة التجارية الثالثة في نوع معين من البضائع بالنسبة إلى أميركا بعد كندا والمكسيك، وتستورد معدّات إلكترونية وكهربائية وأخرى إلكترومغناطيسية لتصنيع السيارات الكهربائية، كما تستورد الصين النفط من أميركا ومحروقات أخرى، إضافة إلى أن الشعب الصيني أكبر مستهلك للحبوب الأميركية والفاكهة المجفّفة، وهذه السلع جميعها ثمنها يقل عن عن الحجم الذي تصدّرها الصين للولايات المتحدة كاللحوم والصويا ومأكولات أخرى، إضافة إلى خدمات التكنولوجيا والكومبيوتر والألعاب.

الإتحاد الأوروبي من جهته، يتوعد رفع الرسوم على كل ما هو معلوماتية وتكنولوجيا أميركيا، مثل شركات «غوغل»، و«آبل»، و«نت فليكس»، و«أمازون» و«مايكروسوفت» و«تسلا»، وهذه

المنتجات والخدمات سيزيد ثمنها على المستهلك الأوروبي. فالرئيس الأميركي يتّبع منهج الضغط في سياسته الحمائية ليُجبر شركائه على الإنصياع لرغباته الإقتصادية، فهو يأمل من زيادة الرسوم في خفض العجز والديون في بلاده، وأيضاً في تحقيق أحد وعوده الإنتخابية: تخفيض الضرائب. فعائدات الزيادة في الرسوم تحلّ محل أي رفع في الضريبة على الدخل أو الشركات.

فإذاً، الرئيس ترامب يريد من سياسة الضغط على شركائه إجبارهم على المجيء إلى طاولة المفاوضات، إلاّ أنه يُعرّض إقتصاد بلاده ومستهلكي بلاده للمخاطر، من رفع سعر المواد الإستهلاكية وضرب القدرة الشرائية، والحدّ من حرية الشركات الصناعية الكبرى في إختيار واردات أجبنيه ضرورية لصناعة الطائرات كشركة «بوينغ» التي تستورد قطعاً من شركة «سافران» – Safra الفرنسية ضرورية في التصنيع، كلّها منتجات ستخضع للزيادة الجمركية، وبالتالي سترفع كلفة الإنتاج، وتقلل من تنافسية شركة راية كلياً، المصنّعة في الأسواق العالمية.

فسياسات ترامب الجمركية الجديدة تضع مستقبل السوق الأميركية في مهب الريح، وتجعله عرضة لأي عاصفه، كما تضعف أساسات هذه السوق أمام أي أزمة جديدة قد تحصل في العالم اليوم.

على أية حال، عن قصد أو عن غير قصد، يعيدنا الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى سياسته الحمائية، ويغلق الباب على إقتصاد بلاده أمام الإنفتاح. فالحمائية التجارية نظرية للإقتصادي الألماني فريدريشر ليست (1846 – 1789)، والتي ترتكز على مبدأ أن تتبّع الدولة سياسة تجارية تهدف إلى حماية الإنتاج المحلي وتعطيه الأولوية في وجه أي منتج غريب يدخل السوق الوطنية. الإقتصادي الألماني قدم نظريته من وجهة نظر قومية تعمل لمصلحة الإتحاد الجمركي الألماني، كما دافع عن فرض التعريفات على البضائع المستوردة، مع دعم التجارة الحرة، لكن لصالح البضائع المحلية، معتبراً أن تكلفة التعريفة يجب أن يُنظر إليها على أنها إستثمار في إنتاج البلاد المستقبلي.

أما العولمة والتي شقّت طريقها مطلع التسعينيات من القرن الماضي، مع تمدّد إقتصاد السوق ورفع مستوى التعاون بين إقتصادات العالم، فأصبحت اليوم رهن مزاج الرئيس ترامب الإقتصادي والتبادلي.

فالعولمة الإقتصادية تدعو إلى الإنفتاح وحرية التبادل في المنتجات والخدمات والتكنولوجيا وتدفق الإستثمار والمعلومات. فإذاً، السياسة الجمركية الجديدة للرئيس ترامب تدفع بالكيانات الكبرى إلى العزلة والبحث عن تحالفات أخرى تضمن تسيير الإنتاج مع تحقيق الربح للجميع. فهل سياسة الرئيس ترامب الجمركية اليوم هي فتيل أزمة قادمة تُعيدنا عشرات السنين إلى الوراء؟

مازن حمود
محلل اقتصادي ومالي – باريس

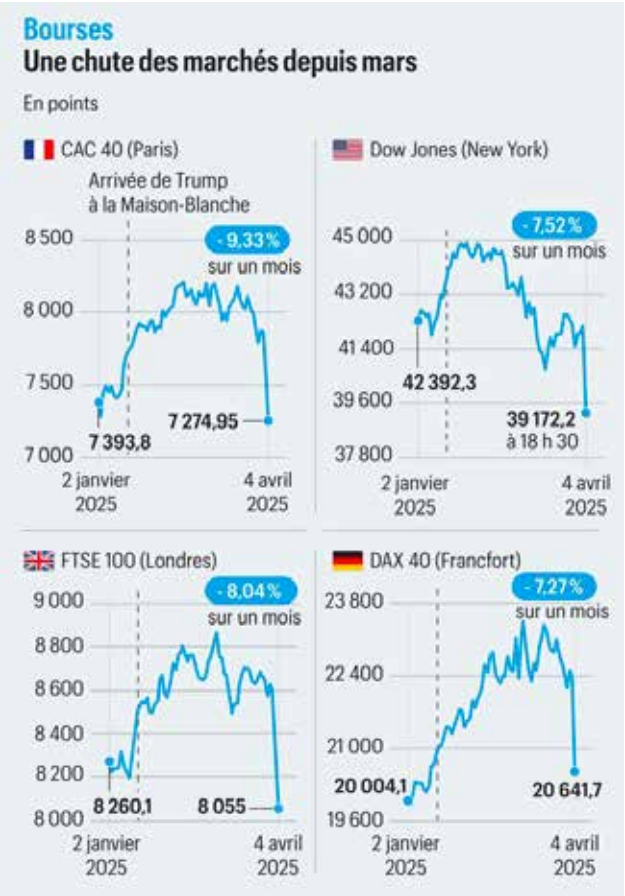

أبرز وأهم رسوم الرئيس الأميركي على شركائه التجاريين بين 70 دولة:

الدولة	النسبة
- الصين	%145 (34 % في البداية)
- الإتحاد الأوروبي	%20
- فيتنام	%46
- اليابان	%24
- الهند	%26
- جنوب أفريقيا	%30
- بنغلادش	%37
- تركيا	%10
- بريطانيا	%10
- إسرائيل	%17
- (الإمارات – قطر – السعودية - مصر - الكويت - السودان - اليمن – لبنان - جيبوتي - عُمان - البحرين – المغرب)	%10
- العراق	%39
- الجزائر	%30
- سوريا	%41

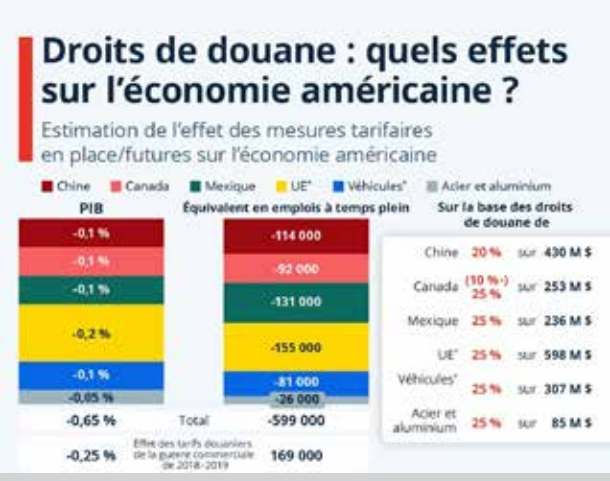

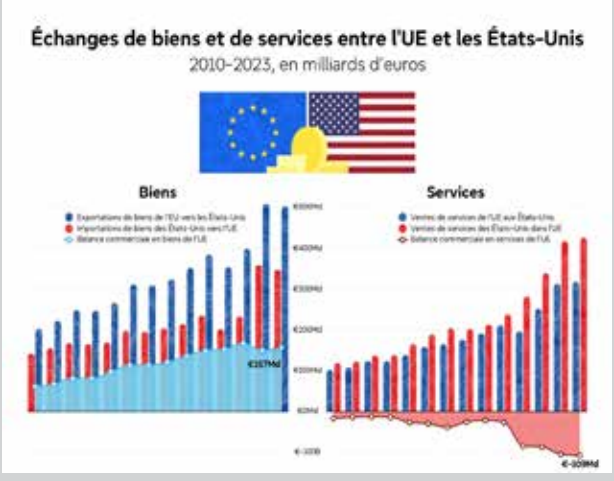

رسوم ترامب وخريطة الطريق للدول العربية

عدنان أحمد يوسف

نتابع بإهتمام التطورات الإقتصادية والمالية المتسارعة بعد إعلان الرئيس ترامب فرض ضرائب إضافية على دول العالم، وما أشعلته من حروب خاصة بعد قيام عدد من الدول وخصوصاً الصين بإتخاذ إجراءات مماثلة.

لقد أحدثت هذه التطورات إضطرابات كبيرة في العلاقات التجارية الدولية وإلى زيادة التكاليف على الشركات والمستهلكين حول العالم، حيث واجهت بعض الصناعات صعوبةً في التكيّف مع التحديات الجديدة على صعيد التجارة العالمية.

كما أسهمت الرسوم الجمركية أيضاً في تقلّبات السوق، مع خسائر فادحة في قيمة الأسهم العالمية ومخاوف من ركود محتمل. وبينما تتفاوض بعض الدول على إعفاءات أو تخفيضات للرسوم الجمركية، كان التأثير الإجمالي مزيجاً من الضغوط الاقتصادية وإعادة تقييم الإستراتيجيات. وتؤدي هذه التأثيرات المتتالية إلى إعادة تشكيل ديناميكيات التجارة الدولية، حيث تقوم البلدان بإعادة تقييم سياساتها الإقتصادية وتحالفاتها.

وما يهمنا في هذه المقالة إلقاء نظرة أولية على تأثير هذه التطورات على الإقتصادات العربية، فقد تم فرض على رسوم جمركية على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين بنسبة 10% على صادراتها إلى الولايات المتحدة، وهي رسوم منخفضة نسبياً مقارنةً بالمناطق الأخرى.

في المقابل، فُرضت على دول مثل سوريا والعراق والجزائر رسوم جمركية أعلى بكثير، تراوحت بين 30% و41%، بسبب اختلالات تجارية ملحوظة.

بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، وفّر إعفاء صادرات النفط والغاز من الرسوم الجمركية إرتياحاً لها، لما لهذه القطاعات من أهمية حيوية لإقتصاداتها. ومع ذلك، واجهت القطاعات غير المرتبطة بالطاقة، مثل الألومنيوم والبتروكيماويات والإلكترونيات والسيارات والسلع الإستهلاكية، إرتفاعاً في التكاليف، مما قد يُضعف قدرتها التنافسية. في المقابل، عانت الدول التي فُرضت عليها رسوم جمركية مرتفعة، مثل الأردن وتونس، من إرتفاع التضخُّم وتباطؤ النمو الإقتصادي.

وإستجابت الدول العربية للرسوم الجمركية الجديدة بمزيج من التفاوض والتكيّف الإستراتيجي. ولكون دول مجلس التعاون الخليجي واجهت رسوماً جمركية منخفضة نسبياً، فقد قلّل ذلك

عدنان أحمد يوسف

من التأثير الإقتصادي المباشر. ومع ذلك، ركّزت هذه الدول على الحفاظ على علاقات تجارية قوية مع الولايات المتحدة، مستفيدة من صادراتها من النفط والغاز، التي كانت معفاة من الرسوم الجمركية. لكن التأثير الأكبر سيكون ما سوف ينجم عن إنخفاض أسعار النفط وانخفاض قيمة الدولار من تأثير مباشر على الإيرادات النفطية المقومة بالدولار. كما واجهت دول عربية أخرى، مثل الأردن وتونس، رسوماً جمركية أعلى، على سلع معينة، ما أدى إلى ضغوط اقتصادية وتضخمية. وتسعى الدول العربية إلى تنويع الشراكات التجارية وتعزيز التعاون الإقليمي للتخفيف من الآثار. بشكل عام، كانت الاستجابة عملية، حيث وازنت الدول العربية بين المصالح الاقتصادية والعلاقات الدبلوماسية.

ويضع إتحاد المصرف العربية في دراسة أصدرها حديثًا خريطة طريق لمواجهة تحدّيات الرسومات الجمركية الجديدة، تشمل مزيجًا من التعديلات الاستراتيجية والتدابير الإستباقية كالتالي:

• تنويع سلاسل التوريد: يجب على الشركات في الدول العربية تحويل مصادرها من المناطق ذات التعريفات الجمركية المرتفعة مثل الصين إلى أسواق بديلة في جنوب شرق آسيا وأوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية، مما يُقلل الإعتماد على منطقة واحدة ويُخفف المخاطر.

• نقل الإنتاج إلى مناطق قريبة وداخلية: ينبغي على الشركات في الوطن العربي نقل إنتاجها إلى مناطق أقرب إلى موطنها أو داخل بلدانها ما يُقصّر سلاسل التوريد، ويُخفّض تكاليف النقل، ويُحسّن الامتثال للوائح التنظيمية.

• إدارة التكاليف: ينبغي على الشركات في العالم العربي إستكشاف سبل إستيعاب أو تعويض إرتفاع التكاليف، ويشمل ذلك إعادة تصنيف المنتجات لتأهيلها لتخفيض التعريفات الجمركية، أو تحميل المستهلكين التكاليف عند الإمكان، أو استخدام الأدوات المالية للتحوط من ارتفاع الأسعار.

• التفاوض على إتفاقيات التجارة: ينبغي على الدول العربية الدخول في مفاوضات ثنائية للحصول على إعفاءات أو خفض الرسوم الجمركية. يُسهم هذا النهج الدبلوماسي في الحفاظ على العلاقات التجارية مع الحدّ من الآثار الإقتصادية.

• الإستثمار في الإنتاج المحلي: تعمل بعض الصناعات على تكثيف التصنيع المحلي لتقليل الاعتماد على الواردات. هذا لا يُجنّب الرسوم الجمركية فحسب، بل يدعم أيضاً الإقتصادات المحلية.

• إستكشاف أسواق جديدة: ينبغي على الشركات في العالم العربي التوسع في أسواق جديدة لتعويض الخسائر في المناطق المتأثرة بالرسوم الجمركية. يُسهم هذا التنوع في الحفاظ على تدفقات الإيرادات.

وتمثل هذه الإستراتيجيات محكاً للدول العربية لإظهار قدرتها على التكيُّف والإبتكار في التعامل مع التحدّيات التي تفرضها الرسوم الجمركية الجديدة.

***رئيس إتحاد المصارف العربية سابقاً**
***رئيس جمعية مصارف البحرين سابقاً**

5 خطوات لمواجهة التحديات المرتبطة بعدم نُضج أو جاهزية البيانات

عرضت شركة F5، من خلال محمد أبوخاطر، نائب الرئيس للمبيعات لشركة F5 في الشرق الأوسط وتركيا وإفريقيا، مجموعة من الخطوات التي تساعد المؤسسات على التعامل مع التحدّيات المرتبطة بعدم نُضج البيانات.

والمقصود بعدم نُضج أو جاهزية البيانات في سياق الذكاء الإصطناعي هو ممارسات البيانات غير المتطورة أو غير الملائمة والتي تحد من القدرة على توظيف الذكاء الإصطناعي بفعّالية. ويشمل هذا الأمر المشاكل المتعلّقة بجودة البيانات، وإمكانية الوصول إليها، والحوكمة، والبُنى التحتية مثل: ضعف جودة البيانات، وتوافرها المحدود، وضعف حوكمة البيانات، والبُنى التحتية غير الملائمة للبيانات، وإستراتيجية بيانات غير واضحة.

ويشير كل إستطلاع حول الذكاء الإصطناعي التوليدي، ومن ضمنها هذا الإستطلاع، إلى إستنتاج حتمي مفاده: أن عدم نُضج البيانات سيؤدي إلى إعاقة تحقيق الإستفادة القصوى من إمكانات الذكاء الاصطناعي.

وعن السؤال حول التحدّيات التي تُواجه إعتماد الذكاء الإصطناعي وذلك في تقرير إستراتيجية حالة التطبيقات 2024، فإن الجواب الأول الذي تقدم به 56% من الذين شملهم الإستطلاع كان «عدم نُضج البيانات».

ويعوّق عدم نُضج البيانات المؤسسات من تحقيق الإستفادة القصوى من الذكاء الإصطناعي، لأن البيانات النوعية عالية الجودة والمُدارة جيداً والتي يُمكن الوصول إليها، تُعتبر أساسية لتطوير أنظمة ذكاء إصطناعي موثوقة وفعّالة.

وعليه، ثمّة خمس خطوات لمعالجة عدم نُضج البيانات وتمكين القدرات المتقدمة للذكاء الإصطناعي كالتالي:

1. وضع إستراتيجية بيانات واضحة

توفيق جمع البيانات وإدارتها ومعايير جودتها مع الأهداف المؤسسية من أجل ضمان دعم البيانات لمشاريع الذكاء الإصطناعي بفعّالية.

2. تطبيق معايير حوكمة صارمة للبيانات

وضع سياسات حول ملكية البيانات والإمتثال والأمن والخصوصية من أجل تحسين جودة البيانات وبناء الثقة في الأفكار المتعلّقة بالذكاء الإصطناعي.

3. الاستثمار في بنى تحتية للبيانات قابلة للتطوير

إعتماد بُنى تحتية حديثة مثل التخزين السحابي ومجموعات البيانات، من أجل دعم المعالجة الفعّالة والتدريب على الذكاء الإصطناعي القابل للتطوير.

4. تحسين معايير البيانات

تحديد معايير لدقة البيانات واتساقها وكمالها، مع الحرص على القيام بالمراقبة والفلترة الدورية لها.

5. تعزيز المعرفة المتعلّقة بالبيانات والتعاون

تعزيز ثقافة معرفة البيانات والعمل الجماعي بين وحدات البيانات والأعمال من أجل تحسين إمكانية الوصول إلى البيانات وتأثيرها.

في الخلاصة، يُمكن للمؤسسات من خلال إعتماد هذه الممارسات وضع أسس راسخة متعلّقة بالبيانات تعود بالفائدة على الذكاء الإصطناعي، وتؤدي إلى تحسين سير العمل، وتقليل المخاطر، وتوفير المزيد من الوقت الذي يُمكن الإستفادة منه في أداء مهام إستراتيجية.

KIB
بنـك للحيـاة

BLACK

عالم من الامتيازات
والراحة بين يديك

البنك العربي
ARAB BANK

الوصول بداية

قصة بدايات لا تنتهي منذ ١٩٣٠

arabbank.com